جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2
كلية الحقوق والعلوم السياسية
UNIVERSITE SETIF2

قسم الحقوق

محاضرات في منهجية البحث العلمي

محاضرات ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر إدارة عامة

من إعداد: د.بوسعدية رؤوف

السنة الجامعية: 2024-2025

مقدمة عامة

يعتبر تدريس منهجية البحث العلمي في المؤسسات الأكاديمية من أهم الدراسات التي تلقن للطلبة والباحثين في مجالات العلوم بصفة عامة، والمجال القانوني بصفة خاصة، وذلك لمساعدتهم على تحضير بحوثهم، وتعليمهم الأطر الموضوعية والشكلية لولوج ميدان البحث العلمي، وتزويدهم بأهم الأسس المنهجية في الكتابة والبحث ومن ثم تطوير القابلية الفكرية للطلبة وصقل شخصيتهم العلمية والقانونية، وتوسيع إطلاعهم على مصادر البحث المختلفة، وأيضا تنمية روح الاستنتاج العلمي لديهم، ذلك أن المشكل الحقيقي الذي يعاني منه الطالب هو عدم إلمامه بقواعد المنهجية العلمية السليمة، وأدوات التحليل والتعليق والبحث، التي تمكنه من اكتساب الأسلوب العلمي القانوني في التعامل مع مختلف البحوث والمواضيع القانونية.

ومن جهة أخرى قد يواجه العديد من الطلبة الذين يدرسون في مؤسسات التعليم العالي وخاصة ميدان الحقوق صعوبات جمة في استيعاب الكثير من المفاهيم والمصطلحات القانونية وإعداد البحوث العلمية بمختلف مستوياتها، وحل المسائل القانونية والتعليق على النصوص القانونية والأحكام والقرارات القضائية التي تحتاج إلى منهجية علمية مبنية على أسس صحيحة وسليمة.

هذه الأهمية لمادة المنهجية استوجب على الطالب أن يكوِن رصيدا منهجيا يساعده على استثمار إمكانياته واعتماد أدوات وطرق منهجية ناجعة وناجحة تساعده في مساره العلمي.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذه المادة إلى محورين رئيسين، حيث يتناول المحور الأول منهجية البحث العلمي ويشمل أهم القواعد المتعارف عليها في إعداد البحوث القانونية (مراحل البحث العلمي)، بينما يتناول المحور الثاني مناهج البحث العلمي المستخدمة في ميدان العلوم الاجتماعية بصفة عامة وميدان العلوم القانونية والإدارية بصفة خاصة.

القسم الأول: منهجية البحث العلمي 1

تمهيد

لقد أصبح البحث العلمي سمة واضحة للتقدم والتطور والازدهار على مستوى أية مؤسسة أو دولة من دول العالم المختلفة، وتم إقرار تدريس منهجية البحث العلمي في المؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث لمساعدة الطلبة والباحثين في مجالات العلوم بصفة عامة، والمجال القانوني بصفة خاصة على تحضير بحوثهم، وتعليمهم الأطر الموضوعية والشكلية لولوج ميدان البحث العلمي، وتزويدهم بأهم الأسس المنهجية في الكتابة والبحث ومن ثم تطوير القابلية الفكرية للطلبة وصقل شخصيتهم العلمية والقانونية، وتوسيع إطلاعهم على مصادر البحث المختلفة، وأيضا تنمية روح الاستنتاج العلمي لديهم.

ويضمن كل ذلك تكوينا نوعيا للطالب في مراحل التدرج المختلفة، وتزويد المؤسسات الأكاديمية والخدماتية والمراكز البحثية بطاقات علمية قانونية.

ويضم هذا القسم المحاور الآتية:

- المحور الأول: مفهوم البحث العلمي وخصائصه وأنواعه.
- المحور الثاني: مراحل إعداد البحث العلمي.
- المحور الثالث: إنجاز البحث العلمي(قواعد تحرير البحث العلمي).

المحور الأول: مفهوم البحث العلمي وخصائصه وأنواعه

يمثل البحث العلمي مرتكز محوري للوصول إلى الحقائق العلمية ووصفها في إطار قواعد أو قوانين أو نظريات علمية، ويتم الوصول إلى هذا هذا الهدف عن طريق البحث وفق مناهج علمية هادفة ومنظمة ودقيقة واستخدام أدوات ووسائل بحثية.

فالبحث العلمي بهذا المعنى هو أداة لتحليل المعلومات والمعارف بغرض الحصول على حقائق معينة، ويفيد البحث العلمي الباحث في الحصول على حقائق جديدة وتنمية معلوماته العلمية والفنية، كما أنه وسيلة لتكوين وتطوير ملكة التحليل والاستنتاج والابتكار لدى الباحث، وهي ملكية عقلية تحتاج إلى القراءة والتأمل والتفكير المستمر، وذلك بهدف تكوين نظريات وأساليب تفكير وتحليل ، ثم بعد ذلك، تطبق في العلوم البحثية.

ويحتاج طالب الحقوق إلى أساس من المعلومات القانونية ويدرس موضوعات متنوعة في نطاق تخصصه العلمي، فعملية جمع هذا الأساس من المعلومات وتنظيمها وإدراجها وربط الموضوعات المختلفة ربطا منهجيا (كربط النتيجة بالسبب)، وتشخيص الظواهر المتباينة وإجراء المقارنة بين نظم قانونية مختلفة هي إحدى أهم المهارات التي يجب اكتسابها وتوسيعها خلال السنوات الأولى من دراسة القانون. وأثناء تطبيقها فيما بعد كآليات وطرق وأساليب لجمع المعلومات القانونية واستثمارها في الزمان والمكان المناسبين. وهي ما يسمى بالمنهجية القانونية أو منهجية البحث العلمي.

أولا: مفهوم البحث العلمي

قبل التطرق إلى مفهوم البحث العلمي يجب الإشارة أولا إلى تعريف المنهجية باعتبارها أسلوب عمل وتفكير لتبرير نتيجة معينة، تهدف إلى تحديد إطار المعرفة القانونية لدى الطالب أو الباحث وتنظيمها ليصل بعد تحليلها إلى استثمارها وإخراجها في سياق منطقي سليم ومقنع.

فالمنهجية بمفهومها الفلسفي هي التفكير السائد المتّبع في الأبحاث العلمية وبمفهومها العلمي هي أحسن الطرق أو الأساليب التي يتبعها العقل البشري لمعالجة أو دراسة موضوع أو مسألة ما بغية التوصل إلى الكشف عن الحقيقة[1].

كما تعني أيضا وباختصار الطريقة التي يتبعها العقل لمعالجة أو دراسة موضوع أو مسألة ما لأجل التوصل إلى نتائج معينة. كما تعني أيضا تعلم الانسان كيفية استخدام ملكاته الفكرية وقدراته العقلية أحسن استخدام للوصول إلى نتيجة معينة بأقل جهد وأقصر طريقة ممكنة، ويستخدم الباحث تفكيره كأسلوب لمعالجة القضايا وهو أداة المنهجية في ذلك.

أما من الناحية اللغوية فكلمة منهج (Méthode) تعني كل طريقة أو أسلوب أو نظام بينما المنهجية (Méthodologie) تعني علم المناهج وهو العلم الذي يبحث في الطرق التي يستخدمها الباحث لدراسة المشكلة والوصول للحقيقة[2].

[1] صالح طليس، المنهجية في دراسة القانون، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2010، ص 21.

[2] يقول ديكارت عن المنهج أنه حسن قيادة العقل والبحث عن الحقيقة، ويقول أيضا لا يكفي أن يكون الفكر جيدا إنما المهم أن يطبق تطبيقا حسنا. وقد استخدمت كلمة علم المناهج لأول مرة على يد الفيلسوف كانت (Kant) عندما قسّم المنطق إلى قسمين: مذهب المبادئ الذي يبحث في الشروط والطرق الصحيحة للحصول على المعرفة، وعلم المناهج الذي يهتم بتحديد الشكل العام لكل علم. بينما مصطلح المنهجية كان قد استعملها الفلاسفة اليونانيون، ولم يتحدد معناها الاصطلاحي إلا في بداية القرن السابع

أما المفهوم المتعارف عليه حاليا فالمنهجية هي طريقة للاجابة على إشكالية أو سؤال قانوني ما أو لتحليل فكرة ما، فهي طريقة في الكتابة تقوم على عرض الأفكار بأسلوب متسلسل ومرتب ومعنون (مبوب) وتجنب العرض العشوائي وغير المنظم للمعلومات أو سردها بأسلوب غير مترابط، فالمنجية إذن هي مجرد وسيلة وليست غاية بحد ذاتها.

1- تعريف البحث العلمي:

تناول كثير من الكتاب ظاهرة البحث العلمي بالتحليل والشرح وذلك من خلال منطلقات فكرية تعبّر عن خلفيات وخبرات متباينة وحتى تاريخية، وذلك على اعتبار أن لكل باحث أو مجموعة باحثين قناعات معينة حول هذه الظاهرة.

وكما هو معروف، فإنّ هذا المفهوم يتكوّن من كلمتين، الأولى هي "البحث" التي قد تعني عند البعض التحري أو التقصي، وعند البعض الآخر السؤال أو الاستفسار عن الشيئ أو موضوع ما له أهمية معينة. أما في الاصطلاح فأصبحت كلمة البحث أو مفردة البحث تطلق اليوم على البحث العلمي في أي ميدان من ميادين العلوم كما تطلق أيضا على النتاج البحثي (رسالة أو أطروحة أو مذكرة).

أما الكلمة الثانية "العلمي" نسبة إلى العلم الذي يعني بساطة المعرفة الموثقة الشاملة حول موضوع معين من خلال تحديد واضح لمختلف أبعادها وأركانها.

على هذا الأساس توجد عدّة تعريفات للبحث العلمي:

عشر (عصر النهضة الأوروبية) والتي أصبحت تعني الطريق الأقصر والأسلم للوصول إلى الحقيقة. راجع: عبد الرحمان بدوي، مناهج البحث العلمي، الطبعة الثالثة، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977، ص 3.

التعريف الأول: البحث العلمي تجميع منظم لجميع المعلومات المتوفرة لدى الباحث عن موضوع معين وترتيبها بصورة جديدة تدعم المعلومات السابقة أو تصبح أكثر نقاء ووضوحا[3].

التعريف الثاني: البحث العلمي هو وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل لمشكلة محددة، وذلك طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة[4].

التعريف الثالث: البحث العلمي هو الطريق أو الأسلوب الذي يتبعه أو يسلكه الباحث لدراسة مشكلة معينة في أي فرع من فروع المعرفة، وفي أيّ ميدان من ميادين العلوم النظرية والعملية[5].

التعريف الرابع: البحث العلمي هو عبارة عن نشاط علمي وتفكير منظم يقوم على أسس علمية ويسعى إلى كشف حقائق المشكلة المطروحة باستخدام مناهج علمية وتفسيرها تفسيرا علميا[6].

التعريف الخامس: البحث العلمي هو حصيلة مجهود علمي منظّم يهدف للبحث عن الحقيقة الغامضة باستخدام مناهج علمية، وذلك لحل المشكلة والوصول إلى الحقيقة العلمية لها[7].

وعلى الرغم من تعدد هذه التعاريف فإنها تشترك جميعها في النقاط الآتية:

[3] نقلا عن رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 38.

[4] أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، المكتبة الأكاديمية، الكويت، 1977، ص 22.

[5] محمد الشريف، مناهج البحث العلمي ، دليل الطالب في كتابة الأبحاث والرسائل العلمية، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ص 15.

[6] عبد الرحمان زيدان، مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2007، ص 66.

[7] المرجع نفسه، ص 67

- البحث العلمي محاولة منظّمة أي أنها تتبع أسلوبا أو منهجا معينا ولا تعتمد على الطرق غير العلمية.

- البحث العلمي يهدف إلى زيادة الحقائق وتوسيع دائرة المعارف.

- البحث العلمي يختبر المعارف والعلاقات التي يتوصل إليها ولا يتم الاعلان عنها إلا بعد فحصها وتثبيتها والتأكد منها.

2- أهمية البحث العلمي:

للبحث العلمي عموما والقانوني خصوصا أهمية واضحة تتجلى في وجوه عدّة أهّمها:

- توسيع اطلاع الباحث على المراجع والمصادر القانونية المختلفة.
- صقل الشهية العلمية القانونية لدى الباحث.
- تنمية روح الاستنتاج العقلي لدى الباحث.
- الكشف عن بعض الحقائق بغية تطوير الواقع القانوني ومن ثمة تطوير الواقع الاجتماعي.
- تطوير إقبال الباحث على الدراسة والبحث والتأليف.

كما تتمثل أهمية البحث العلمي لطالب الحقوق فيما يلي:

- إبراز مدى قدرة الطالب على استيعاب المعلومات النظرية التي يدرسها أو يتلقاها في المحاضرات، وكيفية التعبير عنها وفقا لأهداف السؤال المطروح.

- تعويد الطالب على ترتيب وتنظيم أفكاره وعرضها بشكل منسق وتسلسل منطقي.

- تدريبه على الأسلوب القانوني في الكتابة القائم على الدقة والاختصار والوضوح وعدم التكرار، وإبعاده عن السطحية والأسلوب السردي المألوف في كتابة البحوث.

- التعود على استخدام الوثائق والكتب ومصادر المعلومات، والربط بينهم للوصول إلى نتائج جديدة.

ثانيا: خصائص البحث العلمي

يتّصف البحث العلمي بمجموعة مترابطة من الخصائص التي لابد من توافرها حتى تتحقق الأهداف المرجوة منه ، وانطلاقا من التعاريف السابقة يمكن استخلاص جملة من الخصائص والمميزات أهمها في أنه:

* **عملية منظّمة ومضبوطة**، يبنى على المنهجية العلمية أي تبني الأسلوب العلمي في البحث من خلال احترام جميع القواعد العلمية المطلوبة لدراسة موضوع معين، الأمر الذي يجعل البحث العلمي موثوقا به في خطواته ونتائجه[8].

* **عملية منطقية** بحيث يأخذ الباحث على عاتقه التقدم في حل المشكلة بحقائق و خطوات متتابعة متناغمة عبر منهج استقرائي أو تاريخي أو استنباطي.

* **عملية موجهة لتحديث أو تعديل أو إثراء المعرفة الانسانية** فهو بحث حركي وتجديدي فالبحث العلمي هو الكفيل بتحقيق خاصية التراكمية التي يمتاز بها العلم، فحتى وإن لم يأت

[8] على سبيل المثال تبدأ خطوات البحث العلمي بتحديد واضح لمشكلة البحث تليها الفرضيات، ثم تحديد أسلوب جمع المعلومات ومراجعتها وتحليل المعلومات التي تم تجميعها دون تأثّر بالمشاعر والآراء الشخصية التي يمكن أن تؤثّر على النتائج.

بإضافة جديدة للمعرفة يكفي أن يجمع المعارف السابقة ويفسرها بشكل تصبح فيه أكثر نقاءا ووضوحا[9].

* **عملية دقيقة وقابلة للاختبار**، فالمشكلة أو الظاهرة مجال البحث قابلة للاختبار والفحص فهنالك بعض الظواهر يصعب إخضاعها للبحث نظرا لصعوبة ذلك أو سرية المعلومات المتعلقة بها، كما تعني أيضا هذه الخاصية ضرورة جمع ذلك الكم والنوعية من المعلومات الدقيقة الموثوق بها، التعود على استخدام الوثائق والكتب ومصادر المعلومات والربط بينهم للوصول إلى نتائج جديدة.

* **عملية موثوقة قابلة للتكرار** من أجل الوصول إلى نتائج مشابهة باتباع المنهجية العلمية نفسها وخطوات البحث مرة أخرى تحت الشروط والظروف الموضوعية والشكلية المشابهة.

* **عملية تمتاز بالعمومية والتنبؤ**، فالبحث العلمي لا يخص الباحث فقط، والإشكاليات التي يعالجها قد لا تقتصر على مجال محدد وآني فقط، بل قد تمتد إلى التنبؤ بالعديد من الظواهر والحالات قبل وقوعها كاستخدام الاحصاء (الخوصصة والمشروع الاقتصادي)[10].

إضافة إلى هذه الخصائص نجد أن البحث العلمي أيضا يمتاز بسمات أخرى منها[11]:

[9] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص40.

[10] جيدير ماثيو، منهجية البحث، دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه، ترجمة ملكة أبيض، وزارة الثقافة، دمشق، 2004، ص 18.

[11] بالنسبة للباحث الجيد يمتاز بمجموعة من الصفات حددت كما يلي: - الصدق في نقل المعلومة – الأمانة العلمية – الرغبة – الدقة – الموضوعية والحياد – التواضع العلمي – الصبر والمثابرة – الدقة والمهارة – ثقافة الباحث – الثقة بالنفس – احترام الأستاذ المشرف وتوجيهاته – البحث عن المصادر والمراجع الحديثة.

- الأصالة: هي أولا مسألة نسبية تختلف حسب نوع البحث (ماستر، ماجستير، دكتوراه)، ويجب أن تتوفر الأصالة في الموضوع والعبارات ثم أصالة المراجع والمصادر.
- الموضوعية: أي أن يكون البحث القانوني بعيدا عن التطرف والانحياز، وأن يقبل الباحث ما تم التوصل إليه منطقيا من نتائج وإن كانت مخالفة لآرائه وتوجهاته.
- المنهجية: أي أن يكون إعداد البحث القانوني وفقا للمنهجية العلمية في إعداد البحوث وهو ما يتطلب من الباحث الإلمام بأصول البحث القانوني.
- الدقة: يجب أن يكون البحث القانوني دقيقا في كل جوانبه سواء من ناحية فهم الأفكار وطرحها ومناقشتها ومعالجتها.

ثالثا: أنواع البحث العلمي

هناك عدة معايير لتصنيف البحوث فقد تصنف حسب طبيعتها ودوافع البحث إلى بحوث أساسية (نظرية) وبحوث تطبيقية، وقد تصنف على حسب طبيعة الموضوع إلى بحوث إجتماعية قانونية، تاريخية.... وهناك التصنيف على أساس النشاط إلى بحوث تنقيبية استكشافية أو بحوث تفسيرية نقدية أو كاملة أو استطلاعية علمية أو بحوث وصفية وتشخيصية أو بحوث تجريبية[12].

1- التصنيف على أساس الطبيعة ودوافع البحث (الغرض):

[12] إضافة إلى هذه التصنيفات هناك من يصنف البحوث من حيث **مناهجها** إلى بحوث وثائقية وبحوث ميدانية وأخرى تجريبية، ومن حيث **تنفيذها إلى** بحوث أكاديمية وبحوث غير أكاديمية. راجع في هذا الخصوص:
عامر قنديلي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2008، ص 57-61.

يصنف البحث العلمي على أساس الطبيعة إلى بحوث أساسية وبحوث تطبيقية.

أ- بحوث أساسية(نظرية): يهدف هذا النوع من البحوث إلى الكشف عن الحقائق والمبادئ والنظريات والقوانين العلمية الجديدة التي يمكن أن تسهم في نمو المعرفة البشرية في مجال معين.

ب- بحوث تطبيقية: والتي تعرف على أنها الدراسات التي يقوم بها الباحث بهدف تطبيق نتائجها لمعالجة مشكلات قائمة، واختيار النظريات والفروض لبيان مدى فاعليتها في التطبيق، وبالتالي تظهر العلاقة واضحة بين هذا النوع والنوع الأول.

2- التصنيف على أساس النشاط

يصنف البحث العلمي على أساس النشاط إلى مجموعة من التقسيمات نوضحها فيما يلي:

أ- البحث التنقيبي الاستكشافي: يتركز المجهود فيه على اكتشاف حقيقة جزئية معينة ومحددة بواسطة إجراء عمليات الاختبارات والتجارب العلمية، ومن أمثلة ذلك البحث الذي يقوم به الطالب في اكتشاف مجموعة المصادر والمراجع المتعلقة بموضوع ما أو فكرة معينة (البحث عن السيرة الذاتية لشخص معين).

ب- البحث التفسيري النقدي: وهو الذي يعتمد على الاسناد والتبرير والتدليل المنطقي والعقلي من أجل الوصول إلى حل للمشكلة، وهو يرتبط بتفسير الأفكار لا الحقائق والظواهر، وهو يناقش الأفكار وينتقدها، والتوصل إلى نتيجة تكون في الغالب الرأي الأرجح بين آراء متضاربة أو الفكرة الصحيحة من بين الأفكار الموجودة مثل تلك القواعد المتعلقة بالشخصية الاعتبارية (الشخص المعنوي).

ج- **البحث الكامل:** هذا البحث يجمع بين النوعين السابقين بحيث يكتشف الباحث حقيقة معينة ثم يجمع كل الحقائق المتوفرة حول الموضوع ذاته ويدرسها دراسة تفسيرية نقدية وفي الأخير يضع الحل الذي يراه مناسبا والذي يكون قابلا لإثبات صحته.

د- **البحث العلمي الاستطلاعي:** ويسمى أيضا الدراسة العلمية الكشفية الصياغية، وهو البحث الذي يستهدف التعرف على المشكلة فقط ، وتقوم الحاجة إلى هذا النوع من البحوث عندما تكون المشكلة محل البحث جديدة أو عندما تكون المعلومات أو المعارف المتحصل عليها حول المشكلة ضئيلة[13]، وعادة ما يكون هذا النوع من البحوث تمهيدا لبحوث أخرى تسعى لإيجاد حل لتلك المشكلة الجديدة[14].

هـ- **البحث الوصفي التشخيصي:** هو الذي يهدف إلى تحديد سمات وصفات وخصائص ظاهرة معينة تحديدا كميا ونوعيا بحيث يسهل التعرف عليها فيما بعد ومقارنتها بباقي الظواهر أو الأشياء الأخرى[15].

و-**البحث التجريبي:** وهو البحث الذي يقوم على أساس الملاحظة والتجارب لاثبات صحة الفرضيات وذلك باستخدام قوانين علمية عامة، ويستعمل هذا النوع في مجال العلوم الطبيعية والتقنية.

[13] جيدير ماثيو، المرجع السابق، ص 27.

[14] يستند هذا البحث عادة إلى أداة قياس الرأي العام "بالاعتماد على وسيلة سبر الآراء" (Sandage) مثل ظاهرة النتخابات، حساب متوسط دخل الفرد، النمو الديموغرافي.

[15] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 44.

3- التصنيف على أساس الاستعمال

يصنف البحث العلمي على أساس الاستعمال إلى عدة مستويات[16]:

أ- المقالة (البحث القصير): يقوم بها الطالب خلال مرحلة الليسانس بناء على طلب أساتذته في المواد المختلفة، وتهدف إلى تدريب الطالب على تنظيم أفكاره وعرضها بصورة سليمة وعلى استخدام المكتبة ومصادرها، وقد لا يتعدى حجم البحث عشر صفحات.

ب- مذكرة التخرج (مشروع البحث): وهذا البحث يطلب عادة كأحد متطلبات التخرج بدرجة الليسانس، وهو من البحوث القصيرة إلا أنه أكثر تعمقا من البحث القصير، ويتطلب من الطالب مستوى فكري أعلى ومقدرة أكبر على التحليل والمقارنة والنقد.

والغرض منه تدريب الطالب على اختيار موضوع البحث وتحديد الاشكالية واختيار الأدوات المناسبة للبحث بالاضافة إلى تدريبه على طرق الترتيب والتفكير المنطقي السليم، وليس المقصود منه التوصل إلى ابتكارات جديدة أو إضافات مستحدثة، بل تنمية قدرات الطالب في السيطرة على المعلومات ومصادر المعرفة والابتعاد عن السطحية في التفكير والتحليل.

[16] يميز في هذا الإطار بين البحوث الحرة والبحوث الموجهة؛ فالأولى هي التي يعدها الباحث دون تحديد أكاديمي وإشراف علمي معتمدا في ذلك على نفسه وخبراته منذ اختيار الاشكالية ومعالجتها وإعداد الخطو وصولا إلى إنجاز البحث، كالبحوث التي تقدم في الأعمال الموجهة أو البحوث التي لا تستهدف الحصول على درجة علمية أكاديمية، أما البحوث الموجهة فهي التي يتم إعدادها ضمن المجال الأكاديمي والتي تخضع للإشراف العلمي مع التقيد بأهم القواعد والضوابط المنهجية للبحوث كبحوث الماجستير والدكتوراه. راجع في هذا الخصوص:

عمار عباس الحسيني، منهج البحث القانوني أصول إعداد البحوث والرسائل الجامعية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012، ص 17.

ج- **الرسالة أو المذكرة:** وهي بحث يرقى في مفهومه عن المقالة أو مشروع البحث ويعتبر أحد المتطلبات لنيل شهادة الماجستير، والهدف الأول منه أن يحصل الطالب على تجارب في البحث تحت إشراف أحد الأساتذة ليمكّنه ذلك من التحضير للدكتوراه.

وهو فرصة ليثبت الطالب سعة اطلاعه وعمق تفكيره وقوته في النقد وتعالج الرسالة اشكالية يختارها الباحث ويحددها ويضع افتراضاتها، ويسعى للتوصل لنتائج جديدة لم تعرف من قبل، ولهذا فالرسالة تحتاج إلى مدة زمنية طويلة نسبيا.

د- **الأطروحة:** هي بحث علمي أعلى درجة من الرسالة تهدف للحصول على درجة الدكتوراه، فهذا البحث أصيل، وتختلف الأطروحة عن الرسالة في أن الجديد الذي تضيفه للمعرفة والعلم يجب أن يكون أوضح وأقوى وأعمق وأدق، وأن يكون على مستوى أعلى، وقد يمتد الزمن بالباحث لسنوات عديدة، وتعتمد على مراجع أوسع وتحتاج إلى براعة في التحليل وتنظيم المادة العلمية، ويجب أن تعطي فكرة على أن مقدّمها يستطيع الاستقلال بالبحث بعدها دون أن يحتاج إلى من يشرف عليه أو يوجّهه.

المحور الثاني: مراحل إعداد البحث العلمي

تخضع عملية إنجاز وإعداد البحث العلمي في مجال العلوم القانونية مثل بقية الفروع الأخرى إلى طرق ومراحل دقيقة ومنطقية يجب احترامها واتباعها بدقة حتى يتمكن الباحث من إعداد بحثه وإنجازه بصورة سليمة وناجحة وفعالة.

وتمرّ عملية إعداد البحث العلمي بعدّة مراحل متسلسلة ومتتابعة، متكاملة ومتناسقة حيث كل مرحلة تعتمد على المرحلة السابقة لها وتمهد للمرحلة الموالية بحيث تخدم الإشكالية المطروحة.

أولا: مرحلة اختيار الموضوع

إن اختيار الموضوع هو الخطوة الأولى في طريق طريق إعداد البحث وإخراجه، وإن حسن اختيار الموضوع أو المشكلة هو محور العمل العلمي الناجح، لذلك يواجه الباحث صعوبات في اختيار موضوع مناسب من الناحية الذاتية والموضوعية.

إن اختيار موضوع البحث يبدأ أساسا من الاحساس بالمشكلة، يعتبر الاحساس بالمشكلة نقطة البداية في أي مجهود للبحث العلمي، وهي أصعب مرحلة باعتبارها التصور القبلي للموضوع وكيفية حلّه والاجابة عنه أو هي الظاهرة التي تحتاج إلى تفسير معين.

وعليه فإن اختيار الموضوع هو المحدد الرئيسي لمدى امكانية السير في البحث وإنجازه، ويجب في الموضوع المختار أن يطرح إشكالات حقيقية[17]، ولهذا فإنّ هذه المرحلة هي نفسها مرحلة تحديد الاشكالية، وعليه سنتناول أهم العوامل التي تؤثر في اختيار الموضوع ثم صياغة الاشكالية.

1- عوامل اختيار الموضوع (العنوان):

تتوقف كيفية اختيار الموضوع على مستوى أو نوع البحث المطلوب، فقد يختار من خلال المحاضرات الملقاة في الجامعة، أو من خلال أبحاث سابقة أو من خلال الاطلاع على مصادر المعلومات المختلفة سواء في المكتبة أو الانترنت، أو ما يتم اقتراحه من الأستاذ المشرف، أو ما يلفت الانتباه في المؤتمرات أو وسائل الإعلام.

وفي جميع الحالات هناك عوامل ذاتية تتعلق بشخص الباحث وعوامل موضوعية تتعلق بطبيعة البحث.

أ- العوامل الذاتية (العوامل المرتبطة بشخص الباحث):

هناك عدة عوامل تتعلق بشخص الباحث تجعله يميل لاختيار موضوع معين، وهذه العوامل هي المحدد الأول لاختيار الموضوع، وتتمثل في العناصر التالية:

- **الرغبة الذاتية أو النفسية:** تعد أول عامل أساسي في اختيار الموضوع، فهي تحقق عملية الارتباط النفسي بين الباحث وموضوعه وينتج عن ذلك المثابرة والصبر والتحمس المعقول لإنجاز البحث.

[17] الباحث في مجال العلوم القانونية يهتم بالظواهر القانونية مثل الدولة، المحكمة، الجريمة، الشخصية المعنوية، الجريمة، الأمم المتحدة، مجلس الأمن... وكل هذه الظواهر تطرح عدّة تساؤلات يحاول الباحث إثارتها ثم الاجابة عنها.

وتلعب الرغبة دورا مهما أيضا في تحديد مشكلة البحث أو موضوع معين ضمن موضوعات القانون بمختلف تقسيماته (العام والخاص)، وقد يكون منبع تلك الرغبة والميل ناتجا عن الاطلاع العام أو الخاص لدى الباحث لدراسات سابقة أو معاصرة أثارت عددا من التساؤلات التي يحاول الإجابة عنها من خلال ذلك البحث.

- **الدافع الشخصي (التجارب الذاتية):** قد يكون الدافع هو حل مشكلة معينة أو أزمة معينة مرّ بها الباحث كالمرأة القانونية التي عانت من مشاكل النفقة أو الميراث ففي هذه الحالة قد تميل إلى البحث في مسائل الأحوال الشخصية، أو الباحث الذي عانى هو شخصيا أو أحد مقربيه من ظاهرة التسريح الجماعي من العمل فيميل إلى البحث في مسائل علاقات العمل، ويقال أن منبع المشكلة يأتي من الشعور بعائق أو شيئ ما يحير الباحث ويقلقه نتيجة لاتصاله العلمي والاجتماعي.

- **القدرات العقلية للباحث:** تتفاوت القدرات العقلية للباحثين من حيث درجة التحليل والتفسير، فعلى الباحث أن يختار الموضوع الذي يناسب قدراته العقلية[18].

- **نوعية التخصص العلمي:** يختار الباحث موضوع بحثه في نطاق تخصصه العلمي بوجه عام أو في أحد فروع تخصصه، فهو عامل أساسي في اختيار الموضوع.

- **طبيعة موقف الباحث**: يختار الباحث موضوع بحثه بما يتناسب مع مركزه العلمي والاجتماعي والسياسي، وهذه الاعتبارات تسهّل على الباحث عملية البحث في نطاق الوظيفة الممارسة[19].

[18] تطرح مسألة القدرة العقلية إذا اختار الباحث مثلا موضوعا قانونيا يرتبط بعلوم أخرى كعلم الاجتماع أو علم النفس أو الشريعة الاسلامية، أو اختار الباحث دراسة مقارنة، فتتحدد قدرة الباحث على دراسة ما يفيد بحثه في هذه العلوم.

[19] جيدير ماثيو، ترجمة ملكة أبيض، المرجع السابق، ص 35.

- **عامل التخصص المهني:** هو عامل ومؤشر أساسي في اختيار الموضوع فقد تكون الوسائل المادية التي توفرها له وظيفته تحت خدمته مما يسهّل عليه عملية البحث ويدعم الجانب العملي لموضوع البحث

- **الحالة المالية والاجتماعية للباحث:** هناك بعض البحوث يستدعي القيام بها مصاريف كثيرة قد تفوق قدرات الباحث المالية كالمواضيع التي تتطلب التنقل للخارج واقتناء المراجع وتصويرها أو شراءها، وأيضا الحالة الاجتماعية للباحث.

ب- العوامل الموضوعية (المرتبطة بطبيعة البحث):

إضافة إلى العوامل الذاتية السابق ذكرها توجد عوامل أخرى تتعلق بموضوع وطبيعة البحث يجب على الباحث مراعاتها عند اختيار موضوع البحث، وتتمثل في العناصر التالية:

- **القيمة العلمية للموضوع:** يجب أن يكون الموضوع ذو قيمة علمية نظرية وعملية حية ومفيدة، فمعيار جدّة البحث تعد عاملا أساسيا لتحديد القيمة العلمية للبحث لكن قد يكون الموضوع مطروحا من قبل لكنه يحتاج إلى إثراء وتنقيح وإعادة تجميع للمعلومات، كما أنّ الموضوع من الأفضل أن يحوي جانبا علميا تطبيقيا، كما أنه من الضروري أن يواكب موضوع البحث تطورات الحياة فهي متجددة بصورة متواصلة، وأيضا من الضروري أن يتصدى الباحث لظاهرة أو مسألة كبرى أو غير متساوية لها علاقة بالواقع العلمي المحلي، لكن ذلك لا ينفي التطرق إلى موضوع ذو اهتمام عالمي (حقوق الانسان، الحفاظ على البيئة، الديمقراطية، مكافحة المخدرات).

- **أهداف سياسة البحث المعتمدة:** وذلك نظرا لارتباط البحث العلمي بالحياة العامة الوطنية والدولية، وارتباطه أيضا بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الدولة.

- **المدة المحددة لإنجاز البحوث العلمية:** يجب أن تتلاءم طبيعة الموضوع مع المدة المحددة لإنجازه، فالموضوعات الطويلة والمتشبعة قد تجعل الباحث يستغرق وقتا أطول من الوقت المتاح له.

- **توافر الوثائق والمراجع:** تعتبر مراجع البحث ومصادره عاملا هاما في اختيار موضوع البحث، حيث يشترط لإعدادها أن يعتمد الباحث على العديد من المراجع والمصادر التي تؤثر في القيمة العلمية للبحث، وتؤكد عنصر الثقة في نتائج البحث.

والوثائق العلمية هي جميع المصادر والمراجع الأولية والثانوية التي تحتوي على جميع المواد والمعلومات والمعارف المكونة للموضوع.

- **الدرجة العلمية المحصّل عليها من خلال البحث:** قد ينجز البحث من أجل الحصول على درجة علمية (ليسانس، ماستر، ماجستير، دكتوراه) وهنا تتحكم هذه المسألة في طبيعة موضوع البحث، حيث تجبر الباحث على اختيار موضوع دون آخر، ويظهر الاختلاف من حيث الجدة ودرجة التعقيد والتشعب، وأيضا من حيث عدد الصفحات[20].

[20] هناك ثلاث طرق لاختيار الطالب لموضوع بحثه، **الطريقة الأولى** هي الاختيار الذاتي أو الشخصي، وبموجب هذه الطريقة يختار الباحث أو الطالب موضوع بحثه بنفسه وميزتها أنها توفر للطالب حرية اختيار الموضوع الذي يريده ومن ثمة ارتباط الطالب عقليا ونفسيا بموضوع البحث أما سلبياتها فهي أن الطالب أو الباحث المبتدئ (بحث التخرج) يتصف بضعف خبراته البحثية و العلمية، ومن ثمة قد يكون اختياره غير سليم كأن يكون الموضوع واسعا جدا أو غير متناول سابقا أو أنه مستغرق التناول لا مجال للإضافة العلمية فيه. أما **الطريقة الثانية** فيكون اختيار الموضوع بواسطة الأستاذ المشرف الذي يراه أجدر بالتناول إما لجديته أو عمقه أو

3- صياغة مشكلة البحث:

إن معايير اختيار الإشكالية هي نفسها معايير اختيار الموضوع التي سبق ذكرها، وذلك أنّ البحث العلمي ما هو إلا إجابة عن مشكلة ما.

أ- تعريف إشكالية البحث العلمي

تعددت وتنوعت التعاريف المتعلقة بإشكالية البحث العلمي؛ فقد عرفت بأنها سؤال علمي يحتاج إلى معالجة ويجب أن يحتوي هذا السؤال على مشكلة البحث العلمي التي يسعى الباحث لحلها، ويتم صياغة هذا السؤال على شكل علاقة بين متغيرات تم إدراجها في عنوان البحث العلمي.

كما عرفت أيضا بأنها جملة سؤالية تبحث عن العلاقة القائمة بين متحولين(متغيرين)أو أكثر، وجواب هذا السؤال هو الغرض من البحث.

ويمكن القول أيضا أن الإشكالية الخاصة بكل بحث هي التي تميزه عن غيره من البحوث التي تتناول نفس المشكلة، لأن الإشكالية هي التي تصف وجهة النظر التي تتم وفقها معالجة الموضوع محل الدراسة.

لكونه موضوعا جديدا لم يكتب فيه من قبل أو هناك ضرورات نظرية أو عملية تتطلب مثل هذا الموضوع، وأيضا فإن الأستاذ المشرف أكثر خبرة ودراية من الطالب ومن ثمة فهو يمدّ الطالب بجانب من جوانب خبرته العلمية والفنية، إضافة إلى ذلك فالأستاذ أدرى بالمجالات التي تتطلب الدراسة خاصة على المستوى الوطني، بينما قد يشوب هذه الطريقة عيب يتمثل في كون الطالب قد لا يستسيغ بعض الموضوعات القانونية لسبب أو لآخر وخاصة الجانب المعرفي والميل النفسي. أما **الطريقة الثالثة** فتعتمد على الاختيار المختلط والذي يتخذ أحد الأسلوبين:

- اختيار الموضوع من قبل الطالب وإقراره من طرف الأستاذ المشرف.
- اختيار الموضوع من قبل الأستاذ المشرف ثم عرضه على الطالب الذي يستحسنه.

وفي هذه الطريقة نجمع بين محاسن الطريقة الأولى والثانية، فهي تحقق حرّية للطالب وخبرة الأستاذ المشرف.

فالإشكالية إذن هي ذلك التساؤل الكبير الذي يثير الباحث لكي يبحث له عن حل، وهذا التساؤل لا يؤكد القضية أو ينفيها وإنما يأتي على صيغة استفهام واستفسار، وفي هذا الشأن يذهب بعض الباحثين إلى القول بأن أفضل طريقة لتحديد الإشكالية هي وضعها في شكل سؤال يبين العلاقة بين متغيرين أو أكثر، كما يمكن للباحث أن يحدد الإشكالية دون وضعها في شكل سؤال.

ب- معايير صياغة الإشكالية:

تعد مسألة صياغة الإشكالية ذات أهمية كبيرة، فبعد تحديد المشكلة البحثية التي يريد الباحث دراستها وضبطها بدقة وتحديد أبعادها وحدودها، ينتقل بعد ذلك إلى الصياغة اللفظية لهذا التساؤل المركزي المعبر عن هذه المشكلة البحثية والمتسق معها، فلكي تكون إشكالية الدراسة صحيحة يجب على الباحث أن يكون قادرا على صياغتها بشكل صحيح وسليم، ولذلك وجب مراعاة المعايير التالية:

- **وضوح الصياغة و دقتها** :يجب أن تكون الصياغة واضحة ومفهومة لدى المجتمع العملي، بحيث تصاغ على شكل سؤال واضح، فالسؤال وحده يضفي الوضوح و يجعل المشكلة مطروحة بشكل مباشر، ويجب عليه التركيز على الأفكار التي ترتبط بمشكلة البحث العلمي بشكل مباشر، ومن ثم يقوم بصياغة هذه الأفكار بشكل واضح، كما يجب أن يقوم بصياغتها بشكل محكم للغاية، مستخدما الكلمات السهلة والواضحة والتي لا تحتاج لشرح، مبتعدا عن استخدام الكلمات الغامضة و المبهمة وخالية من الحشو اللفظي أو التناقض.

- **أن تصاغ في شكل علاقة بين متغيرين أو أكثر** :حيث يجب أن يحرص الباحث على إبراز العلاقة بين المتغيرات المشكلة للظاهرة محل الدراسة، وأن تكون هذه المتغيرات محددة وقابلة للقياس.

- **إمكانية التوصل إلى حل للمشكلة أو القابلية للاختبار:** من خلال إمكانية إخضاعها للدراسة العلمية وطرح الفرضيات المرتبطة بها وجمع البيانات والمعلومات واختبارها.

وهناك قواعد أساسية في تحديد المشكلة تتمثل في:

- **وضوح موضوع البحث:** بمعنى أن يكون موضوع البحث محددا وغير غامض أو عام حتى لا يصعب على الباحث التعرف على جوانبه المختلفة فيما بعد.

وفي هذا الاطار يمكن الإشارة إلى أهمية اختيار عنوان البحث باعتباره أنه أول ما يصادف القارئ ويعطي انطباعا وافيا عن مضمون البحث.

وعليه فأهم السمات التي يجب أن يتّسم بها عنوان البحث هي:

- أن يكون دقيقا معبرا عن مشكلة البحث[21].

- أن يكون جديدا مبتكرا.

- أن يكون شاملا متناسبا مع مشكلة البحث.

- أن يكون مختصرا خاليا من الإطالة والزيادة.

- أن يكون جذابا.

[21] تكون العناوين غير دقيقة إذا اتخذت أحد الصور التالية:

- العناوين العامة: جريمة القتل، الانتخابات، السرقة، تقسيمات القوانين.

- العناوين غير محددة النطاق: أي لابد أن يكون نطاق مشكلة البحث محددا يعكس خصوصية البحث ودقته، لذلك فإنّ العديد من العناوين تفتقر إلى مثل هذه الدقة مثل الحماية القانونية للبيئة، مسؤولية الطبيب.

- العناوين التي تخرج البحث عن الإطار القانوني: كالبحث في علوم أخرى مثل الآثار الاجتماعية للطلاق.

- العناوين الضيقة جدا مثل علاقة السببية في الركن المادي لجريمة السرقة الموصوفة.

- العناوين التي تكون على شكل أسئلة.

- **تحديد المشكلة:** وهي أن تصاغ مشكلة البحث صياغة واضحة بحيث تعبّر عمّا يدور في ذهن الباحث وتبين الأثر الذي يرغب في إيجاد حل له، وتصاغ بشكل سؤال يتطلب إجابة محددة كما تمكّن الباحث من أن يحدّد الاشكالية دون وضعها على شكل سؤال[22].

- **وضوح المصطلحات:** يجب على الباحث الدقة في تحديد المصطلحات المستخدمة وإلا وقع في متاعب وصعوبات نتيجة إهمال ذلك.

ج- شروط الإشكالية في البحث العلمي :

هناك مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوافر في إشكالية البحث العلمي، والتي تم على النحو التالي :

- أن يكون الموضوع جديدا لم يتطرق إليه من قبل، وأن تكون الإشكالية من دون حل وبقيت مطروحة.

- أن يكون الموضوع مرتبطا بحياة المجتمع ويملك قابلية للمعالجة.

- أن تكون الإشكالية إضافة معرفية للتراكمية العلمية.

- أن تكون بيانات الدراسة متاحة يستطيع الباحث الوصول إليها واختبارها.

- وجود علاقة وثيقة بين الموضوع المختار وميول الباحث العلمية واهتماماته.

- أن تتضمن إشكالية البحث علاقة بين متغيرين، بشكل يساعد على القياس والاختيار.

[22] عادة عند تحديد الاشكالية تطرح مجموعة من التساؤلات -هل المشكلة قابلة للبحث؟ - هل المشكلة متناولة سابقا؟ -ما الجديد الذي ستأتي به الإشكالية؟ - هل تتوفر المصادر الخاصة بالبحث؟ - هل الوقت كاف لمعالجة وبحث هذه الإشكالية؟ - هل البحث مفيد من الناحية العلمية والعملية؟.

- صياغة الإشكالية بلغة واضحة في شكل أسئلة محدد قابلة للإجابة.

- أن لا تكون الإشكالية عامة حيث يصعب التحكم فيها، ولا ضيقة حيث تفقد قيمتها.

د- أنواع التساؤلات

-**التساؤلات الكشفية :** تستخدم بالنسبة للبحوث الاستطلاعية والكشفية، والتي تأتي مُعبرة عن السؤال :ماذا؟أو ماهو؟

- **التساؤلات الوصفية :** وهي التي تستدعي الإجابة عليها تقديم وصف دقيق لحدوث الظاهرة وانتظامها، وتكون مثل هذه التساؤلات بالنسبة للدراسات أو البحوث الوصفية ، والتي يمكن أن نعتبرها إجابة عن السؤال:كيف؟

- **التساؤلات التفسيرية أو السببية :** وهي التي تُفسر أسباب الظاهرة ونوعها، كماهو الحال بالنسبة للبحوث والدراسات التجريبية والتي تختبر الفروض السببية، والتي يُعبر عنها بالسؤال :لماذا؟ أو ما تأثير؟

- **التساؤلات التقييمية :** وهي التي ترتبط بالدراسات والأبحاث التي تقيس أو تقيم متغيرات مرتبطة بموضوع البحث، ومثل هذه التساؤلات عادة ما تجيب عن التساؤل :إلى أي مدى؟

- **أسئلة العلاقات:** يهتم هذا النوع من الأسئلة في البحث عن نوع العلاقة بين متغيرين أو أكثر ويصاغ بعدة أشكال: - ما العلاقة بين المتغير(أ) والمتغير (ب) - ما درجة ارتباط المتغير(أ) والمتغير (ب) ؟

- **أسئلة الفروق :** يستخدم هذا النوع من الأسئلة في حال دراسة الفروق بين متغيرين أو أكثر.

- **الأسئلة الإحصائية :** وهي مرتبطة بتحليل النتائج .

ثانيا: مرحلة البحث عن الوثائق

بعد اختيار الموضوع وتحديد اشكالية البحث وصياغتها ومعرفة التساؤلات التي يجب الإجابة عليها، تبدأ مرحلة ثانية هي مرحلة جمع الوثائق والمعلومات حيث تعد من المراحل الأساسية عند إعداد البحوث العلمية، إذ يتم التوجه مباشرة إلى البحث عن المصادر والمراجع عن المعلومات التي نحتاجها.

ولأهمية المراجع والمصادر القانونية في إتمام البحث القانوني سنتناول مفهوم المصادر والمراجع وأهم صورها ثم كيفية التعامل العلمي معها للاستفادة من معلوماتها.

1- مفهوم الوثائق العلمية وأنواعها

سنتناول مفهوم الوثائق العلمية ثم أنواعها.

أ- مفهوم الوثائق العلمية

الوثائق العلمية هي كل المراجع التي تحتوي على المعلومات والمعارف ذات الصلة بموضوع البحث، وهناك التباس في أذهان الطلاب بالنسبة للتمييز بين المراجع والمصادر وكثيرا ما يستعملون الكلمتين سويا دون تفرقة، لكن الفقهاء يميلون إلى وجوب التمييز بين مصطلحي المصدر والمرجع.

1- المصادر (les sources)

يطلق عليها اصطلاحا تسمية المصادر الأولية (الأصلية، المباشرة) وهي كل كتاب يعالج موضوعا معينا معالجة شاملة وعميقة ويشتمل عادة على حقائق أساسية صحيحة، وهو مرتب بشكل يسهّل

على الباحثين الاستفادة من معلوماته، وهو أقدم ما يحتوي من مادة حول موضوع ما[23]، مثال ذلك: المواثيق الوطنية والدولية، الأوامر والقوانين والنصوص التنظيمية، المؤتمرات والاتفاقيات الدولية، الاحكام والقرارات القضائية، الاحصائيات الرسمية...

2- المراجع: (les références)

يطلق عليها اصطلاحا تسمية المصادر الثانوية (غير المباشرة) وهي التي تعتمد في مادتها العلمية أساسا على المصادر الأساسية فتتعرض لها بالنقد والتحليل والتعليق والشرح والتلخيص أي أنها الوثائق التي نقلت الحقائق والمعلومات عن الموضوع محل البحث أو بعض جوانبه من مصادر أخرى[24]. مثال ذلك: الكتب والمؤلفات القانونية الأكاديمية العامة والمتخصصة في موضوع من الموضوعات (القانون الدولي، القانون الإداري القانون الدستوري، المدني، التجاري...)، الدوريات والمقالات العلمية المتخصصة، الرسائل العلمية الأكاديمية، الموسوعات والقواميس

وتعتبر قائمة المصادر والمراجع العنصر الأساسي الذي تستند اليه عملية التوثيق في البحث العلمي بشكل عام والبحث القانوني بشكل خاص، لهذا فإن البحث لابد أن يتضمن قائمة بالمصادر والمراجع لتمكين القارئ من تقييم مدى جدية البحث والدراسة، وتعتبر نوعية المراجع المستخدمة من العوامل الرئيسية التي يتم على أساسها تقييم البحث، فمن جهة فالأمانة العلمية تقتضي أن يثبت

[1] ترجع أصالة إلى أنها أقدم ما كتب عن الموضوع المراد دراسته، وهي ذات قيمة رفيعة، ويعتبر أكثر المصادر أصالة ما كتبة المؤلف بيده أو ما قام بإملائه. راجع:

عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث في العلوم القانونية، دار النمير للنشر، دمشق، طبعة 2004، ص 47.

[24] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 70.

الطالب المراجع التي استعان بها فعلا في بحثه، ومن جهة أخرى تمكّن القارئ من معرفة مجالات التوسع في الموضوع إذا أراد ذلك.

وكقاعدة عامة فإنّ قائمة المراجع تحتوي أسماء كل المصادر والمراجع التي أشار اليها الباحث في هوامش البحث وكافة الدراسات التي استفاد منها الباحث ولكنه لم يشر اليها في الهامش.

ب- أنواع المصادر والمراجع:

إن المصادر و المراجع من حيث طبيعتها تقسّم إلى نظرية وعملية، ومن حيث جدواها تقسّم إلى مراجع عامة وأخرى متخصصة.

1- تقسيم المصادر والمراجع من حيث طبيعتها:

* **المصادر والمراجع النظرية** ومن أمثلتها :

- الكتب: وتعد المصدر أو المرجع الأم بالنسبة للمراجع والمصادر الأخرى ففيها تركز المعلومات وتتبلور الأفكار والآراء، ويتحدد نطاق الموضوع.

- المجلات القانونية المتخصصة: وهي المجلات التي تصدرها كليات الحقوق ومراكز البحث القانوني والجمعيات القانونية ونقابة المحامين وغيرها، وتحتوي هذه المجلات على:

- بحوث ودراسات ومقالات علمية.

- تعليقات على أحكام القضاء

- أحكام المحاكم غير المنشورة: قد لا تنشر أحكام المحاكم لسبب أو لآخر رغم أن بعضها قد يكون على جانب كبير من الأهمية.

***المصادر والمراجع العملية:** قد تكون الدراسات العملية ذات قيمة وأهمية واضحة في تحديد أوجه الخلل في البنى الاجتماعية للدولة (المجال الاقتصادي، الاجتماعي..) وتتمثل هذه المصادر أساسا في:

- الاستبيان: وهو استمارة تتضمن بعض الأسئلة موجهة غلى عينة من المجتمع حول ظاهرة أو موقف معين، فمعرفة الوقائع والمتغيرات الاجتماعية تسهل عملية تشريع قانون جديد أو تعديل قانون لم يعد يساير التطورات المستجدة، ويجري تحليل هذه الاستمارة واستخلاص الاستنتاجات والاقتراحات في ضوء الحقائق المقدمة.

- المقابلات: هي محادثة موجهة بين الباحث وشخص أو أشخاص آخرين بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين يسعى الباحث للتعرف عليه، فمقابلة رجال التشريع والقضاء والفقه تسهم في معرفة المشكلات العملية التي تثيرها النصوص القانونية المنظمة لموضوع أو مسألة من المسائل.

1- تقسيم المصادر والمراجع من حيث جدواها (أهميتها):

تقسم المصادر والمراجع من حيث أهميتها إلى مراجع عامة وأخرى متخصصة.

***المصادر والمراجع العامة:** وهي تلك الدراسات والبحوث التي تشكل المبادئ والقواعد لأي عمل قانوني معين، مثال: القانون الدولي العام، الدستوري، الاداري...الخ

***المصادر والمراجع المتخصصة:** وهي على نوعان: المصدر أو المرجع الذي ينتمي إلى ذات الموضوع بصورة غير مباشرة كأن يكون المصدر أو المرجع حول القرارات الإدارية بوجه عام، أو ينتمي المرجع

إلى ذات الموضوع بصورة مباشرة كأن يكون حول وقف تنفيذ القرار الاداري وهو نفس عنوان الرسالة أو البحث[25].

ج- مصادر المعلومات الإلكترونية

وهي المصادر التي أتاحتها تكنولوجيا المعلومات من خلال تحويل المجموعات الورقية والمصادر التقليدية للنشر إلى أشكال جديدة يمكن الوصول إليها إلكترونيا، مما يسهل إستخدامها ويساعد على التبادل مع المستفيدين في مواقع منتشرة جغرافيا على مستوى العالم.

وتتميز مصادر المعلومات الإلكترونية بتوفير مصادر صوتية وسمعية وحركية وبمساعدة الباحثين على تخطي الحواجز اللغوية والجغرافية والزمنية والوصول للمعلومات بسرعة ودقة وشمولية وافية.

يمكن تصنيف المصادر الإلكترونية حسب طريقة التخزين، شمولية الموضوع، الجهة المزودة وطريقةالوصول لهذه المعلومات. يمكن تخزين هذه المصادر الإلكترونية بإستخدام عدة وسائط

[25] نظرا لكثرة المصادر والمراجع لابد من منهجية عمل لحصر هذه المصادر والمراجع، وينصح بمراعاة التسلسل التالي:

- البدء بالمراجع العامة ثم الخاصة، فعن طريق الدراسة العامة نشكل فكرة واضحة وشاملة عن الموضوع، ثم تأتي الدراسات المتخصصة لتتعمق في الموضوع بالمدى والعمق.
- البدء بالمراجع الحديثة والطبعة الأحدث دون تجاهل القديمة عند الضرورة.
- تصنيف المراجع حسب أهميتها وحسب أهمية المؤلف.
- تحديد الضروري عند تعدد الكتب أو الدراسات وضيق الوقت يمكن الذهاب مباشرة إلى المراجع الخاصة ثم تحديد ما هو ضروري للتعمق فيه.
- جمع المراجع والمصادر بكميات متوسطة.

تخزين مثل: الأقراص المرنة، الأقراص الصلبة ، الأقراص والوسائط متعددة الأغراض، الأقراص الليزرية المكثفDVD.

يتم تزويد المصادر الإلكترونية من خلال مؤسسات تجارية مثل دور نشر وهدفها تحقيق الربح من خلال عرض المعلومات مقابل إشتراك معين، أو من خلال مؤسسات غير ربحية كالجامعات ومؤسسات البحوث.

إن الوصول إلى المعلومات يكون من خلال إحدى الطرق التالية:

- قاعدة بيانات داخلية متوفرة في حاسوب المؤسسة أو الجامعة.

- من خلال شبكة محلية أو شبكة خاصة بقطاع متخصص مثل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

- من خلال شبكة إقليمية أو دولية مثل شبكة الإنترنت.

ويتم التركيز دائما في إطار مصادر البحث الالكترونية على المصادر التي يمكن الوصول إليها من خلال شبكة الإنترنت، وعليه هناك عدة طرق للوصول للمصادر الإلكترونية المختلفة عبر شبكة الإنترنت مثل:

- الأدلة وفهارس المواضيع .

- محركات البحث .

- المكتبات الافتراضية أو الرقمية.

- قواعد البيانات المتخصصة .

2- التعامل العلمي مع المصادر والمراجع

إن الهدف الرئيسي للمصدر أو المرجع هو تقديم المعلومة التي تخدم الباحث، ولا يتحقق هذا الهدف إلا إذا تم قراءة هذه المصادر أو المراجع قراءة صحيحة، واستخراج المعلومات المطلوبة بشكل منظّم.

أ- القراءة ومراحلها:

تعد القراءة من أدقّ المسائل التي تواجه الباحث لأنها تمكّنه من استيعاب موضوعه وانتقاء المعلومات التي يتبناها في البحث، فهي ليست عملية تلقائية بل هي عمل منظم يفرض طرقا وأساليبا معينة يجب التقيد بها.

1- أهداف القراءة: تهدف القراءة إلى تحقيق مجموعة من الميزات تساعد الباحث على استخراج الأفكار التي يراها ضرورية لإعداد بحثه، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- التعمق في فهم الموضوع والسيطرة على كل جوانبه
- اكتساب نظام تحليل للمعلومات
- اكتساب الأسلوب العلمي المنهجي
- القدرة على إعداد خطة الموضوع
- الثروة اللغوية الفنية المتخصصة.

2- **مراحل القراءة:** لم يتفق كتاب مناهج البحث العلمي على مراحل أو مستويات معينة للقراءة، وهي عموما تقع على ثلاثة مراحل:

1.2 مرحلة القراءة السريعة الكاشفة(الاستطلاعية أو الاجمالية):

وهي القراءة الخاطفة التي تتحقق عن طريق الاطلاع على عناوين مصادر المعلومات (القراءة المعنونة) كعناوين الكتب والدوريات والأبحاث والتقارير والأحكام القضائية والتشريعات، وأيضا الإطلاع على فهارس المراجع والمصادر، كما تشمل أيضا الإطلاع على عناوين الفصول والمقدمات، وتهدف هذه القراءة بشكل عام إلى تدعيم قائمة المراجع والمصادر بوثائق جديدة ومعرفة سعة وآفاق الموضوع، كما تهدف أيضا إلى استبعاد بعض المراجع لعدم علاقتها بموضوع البحث.

2.2مرحلة القراءة العادية

ويقصد بها المطالعة الشاملة والعامة للمادة العلمية الموجودة في المصادروالمراجع التي تم الاستقرار عليها في القراءة السريعة، بحيث يتكون لدى الباحث انطباع محدد بشأن هذه المادة سواء من حيث الكم أو من حيث الكيف من منظور أهميتها وفائدتها للبحث. وتستهدف هذه القراءة الفهم الجيد لموضوع البحث وتسجيل كل المعلومات والأفكار المتعلقة به في بطاقات والقيام بعمليات الاقتباس اللازمة، وقد يستبعد الباحث في هذه المرحلة أيضا بعض المصادر والمراجع التي اختارها.

2.3 مرحلة القراءة العميقة والمركزة أو المستوعبة (الفعلية)

تقوم هذه المرحلة على القراءة المتأنية والدقيقة لتلك الموضوعات التي يرى الباحث أنها مفيدة في بحثه، لذلك تتطلب تركيزا وتمعنا ودقة وصرامة أكثر من غيرها من القراءات، فهي الأساس الذي يرتكز عليه البحث.

تهدف هذه المرحلة إلى تمكين الباحث من فهم المادة العلمية وتفتيتها، وبالتالي إمكانية الكشف عن أبعاد الموضوع وتوضيح جزئياته وأفكاره وبلورة رؤية علمية سليمة بشأنه[26].

ب- استخراج المعلومات من المصادر والمراجع:

تختلف طريقة استخراج المعلومات التي يحتاجها الباحث في بحثه بحسب طبيعة ونوع وحجم البحث الذي يريد القيام به، ونطاقه ومشكلته، لهذا وجب على الباحث أن يضع في حسبانه مجموعة من الاعتبارات[27]:

- نوع البحث: بحث أكاديمي معمق أو أقل عمقا
- مشكلة البحث: كلما كانت المشكلة دقيقة كلما كان على الباحث أن يقرأ أكثر
- نطاق البحث: كلما كان نطاق البحث ضيقا كلما اقتصرت القراءة على ما يدخل في هذا النطاق (كالمقارنة مثلا)[28].

[26] هناك ضوابط أساسية في القراءة يجب على الباحث مراعاتها تتمثل أساسا في:
- أن تكون القراءة شاملة لكافة المصادر والمراجع. - أن يكون الباحث حاذقا وذكيا في تنوع الكتب
- اختيار الأوقات المناسبة للقراءة والتفكير. - ألا يقرا وهو مجهد جسديا.
- إختيار مكان هادئ. - أن لا يستطرد في قراءة أجزاء لا تتصل بموضوع بحثه.

[27] عمار عباس الحسيني، المرجع السابق، ص 144.

[28] للإستفادة أحسن من المراجع والمصادر يتطلب:
- الإطلاع أولا على المصادر الأساسية.
- قراءة المراجع الحديثة.
- ضرورة التوازن بين المراجع العربية والأجنبية.

ثالثا: مرحلة تقسيم الموضوع

بعد إتمام مرحلة القراءة والتفكير ينصب جهد الباحث حول تقسيم موضوع البحث، وتعتبر هذه المرحلة جوهرية وحيوية للباحث في إعداد بحثه، وتتضمن تقسميات الموضوع (الأساسية والكلية والفرعية والجزئية) على أسس ومعايير علمية ومنهجية واضحة ودقيقة.

وتقسيم الموضوع يعني تحديد الفكرة الأساسية للموضوع وتقسيمها إلى أفكار فرعية وجزئية خاصة.

إن خطة البحث تشبه المخطط الهندسي، فالباحث الذي يشرع في الكتابة دون وجود مخطط واضح لديه يشبه صاحب البيت الذي يبدأ في بناء منزل دون وضع مخطط هندسي فتراه يفتح بابا في مكان ما ثم يغلقه ليفتح بابا في جدار آخر[29].

وعليه سنحاول تبيان أهمية خطة البحث(القانوني)، وتحديد الضوابط الأساسية لإعداد خطة البحث.

1- أهمية خطة البحث القانوني

تعرف خطة البحث بإيجاز أنها رسم للخطوط التي سيسير عليها الموضوع وللصورة التي سيكون عليها، وعلى هذا الأساس فإن خطة البحث تعد من المسائل المعقدة التي يواجهها الباحث. وخطة البحث هي التي ستحدد أهم الخطوات التي سيلجأ إليها الباحث، وأهم المصادر والمراجع التي

[29] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 88.

يحتاجها، والوقت والجهد الذي سيبذله لإتمام بحثه، لذا وجب على الباحث الإلمام بالموضوع من جميع جوانبه والدراية بأهم مصادره ومراجعه، وكيفية الحصول عليها والتحديد الدقيق لعناوينه، والطرح الموضوعي لإشكاليته.

كما تظهر في الخطة شخصية الباحث، وذلك في رسم الخطة الملائمة لموضوع بحثه وهو أدرى بها. فالبحوث تختلف في مخططاتها حسب موضوعاتها.

وتظهر أهمية الخطة في النقاط التالية:

* تمكين الباحث من السيطرة على الموضوع المدروس.

* ترتيب الأفكار والبيانات المتحصل عليها بصفة تسلسلية ومترابطة.

* إبراز معالم الموضوع ومن ثم الوصول الى الاجابة على الاشكالية.

* تقديم المعلومات والاستدلالات والشروحات التي تعكس أسلوب تفكير الباحث.

* إبراز إمكانيات الباحث ومؤهلاته العلمية.

* إبراز الإمكانيات المتوفرة لإعداد البحث النظرية والعملية.

2- ضوابط إعداد خطة البحث

يجب احترام بعض القواعد والشروط أثناء تقسيم البحث:

- التأني في وضع خطة البحث، فيجب وضع الخطة بعد قراءة مستفيضة لموضوعه.

- يجب أن ينطلق الباحث في تقسيمه للموضوع من مشكلة البحث أو الفكرة العامة له فتكون كل عناصر الخطة عبارة عن اشكاليات فرعية تشكل في مجموعها المشكلة الأساسية للبحث.
- أن تكون الخطة شاملة لكافة عناصر الموضوع (شمولية الخطة) فالخطة الناجحة هي التي تغطي جميع القضايا والمسائل التي تتعلق بالبحث[30].
- مراعاة عنصر التجديد والابتكار في الخطة بحيث يتجنب الباحث تكرار الخطة لأن ذلك يجعل البحث برمته مكررا ومقلدا الشيئ الذي يمس بالأمانة العلمية للباحث والشخصية العلمية له[31].(تحاشي تكرار العناوين الموجودة في الكتب العامة وإيجاد عناوين جديدة).
- التسلسل المنطقي لمفردات الخطة، أي تكون مفردات الخطة مرتبة بشكل متسلسل من الأدنى إلى الأعلى، ومن الأصغر إلى الأكبر (مثلا التعريف قبل التطرق للأركان).
- الملاءمة بين عنوان البحث وخطته بحيث لا يدرج في الخطة أي عنصر خارج صلب الموضوع (القانون الجزائري مثلا نطاق الدراسة)
- وضوح الخطة وبساطتها، فيجب أن يبتعد الباحث عن التقسيمات المعقدة وتداخل الأفكار وتضاربها، فبساطة الخطة تسهل على القارئ استيعاب مضمونها.

[30] جيدير ماثيو، ترجمة ملكة أبيض، المرجع السابق، ص 45.

[31] عمار عباس الحسيني، المرجع السابق، ص 151.

- مرونة الخطة، فينبغي دائما أن تكون الخطة مرنة قابلة للتعديل، لهذا من النادر أن يعتمد الباحث على خطة جامدة غير متغيرة طيلة مدة إعداد البحث[32].
- مراعاة عدم التداخل بين مفردات الخطة لتفادي تكرارها وتضاربها وتناقضها.
- التوازن في إعداد الخطة توازنا شكليا وموضوعيا[33].
- يجب أن تكون العناوين المكونة لخطة البحث واضحة وكاملة في بنائها بحيث لا تستند في بنائها للعنوان الذي تنضوي تحته، (فمثلا إذا كان عنوان المطلب تعريف القانون الاداري وخصائصه، فلا يكون عنوان الفرع الأول: التعريف والفرع الثاني : الخصائص).
- تجنب العناوين العائمة أو السائبة أو الشاردة، وهي العناوين التي لا ترتبط بخطة البحث فلا هي ضمن مطلب أو فرع أو ترقيم، وهذا يشير إلى خلل واضح في إعداد الخطة لأنها تعكس عدم دراية الباحث وقدرته على ربط الأفكار.

رابعا: مرحلة تدوين المعلومات (التخزين)

[32] يجب أن يعلم الباحث أن الخطة التي وضعها هي خطة أولية مبدئية قابلة للتغيير.

[33] بالنسبة للتوازن الشكلي هو أن يكون التقسيم متساويا أو على الأقل متقاربا (توازن نسبي وليس مطلق) كأن يتساوى عدد الفروع في كل مطلب مع الآخر، وعدد مطالب كل مبحث مع الآخر، وعدد مباحث كل فصل مع الآخر....

فمن جهة يجب مراعاة التوازن الموضوعي للخطة وهو عدد الصفحات في البحث؛ أي عدد الصفحات المخصصة لكل جزء من أجزاء خطة البحث لاسيما الأجزاء الرئيسية. (توازن نسبي فقط)، لكن الشيء غير مقبول أن يعمد الباحث إلى التركيز على أعداد الصفحات على حساب الجانب الموضوعي، فيعمد إلى الحشو أو الاختصار لتقريب عدد الصفحات. ويمتد التوازن الموضوعي إلى الأجزاء التفصيلية الأخرى كالمباحث والمطالب والفروع.

ومن جهة أخرى هناك التوازن الكيفي ويقصد به التوازن والتعادل في توزيع الأفكار الأساسية في خطة البحث (التوازن العلمي) أي توزيع عادل في بسط وطرح وتحليل الأفكار الرئيسية والضرورية في خطة البحث.

بعد أن يقوم الباحث بإعداد مخطط لبحثه (خطة أولية للبحث) ينتقل إلى مرحلة تدوين المعلومات من المصادر والمراجع، وهنا قد يواجه الطالب وخاصة عند إعداده أولى بحوثه مشاكل عديدة مثل سوء التنظيم وعدم القدرة على ترتيب الملاحظات المدونة وعدم القدرة على ربط المعلومات بعضها ببعض، وفقدان المصدر الذي أخذت منه المعلومة، لهذا يجب الاعتماد على أسلوب منظم يسهل عملية تدوين وجمع هذه المعلومات، وعليه ستناول طرق تدوين المعلومات (حفظ المعلومات) في نقطة أولى، ثم قواعد تدوين المعلومات في نقطة ثانية.

1- طرق تدوين المعلومات

هناك عدة طرق ووسائل لحفظ وتدوين المعلومات أحدثها الكمبيوتر، لكن أكثرالأساليب استعمالا يسمى أسلوب البطاقات والملفات التي يمكن اعتمادها في الكمبيوتر.

أ- طريقة البطاقات:

هي بطاقات مصنوعة من الورق المقوى متوسطة الحجم (10 x14سم) يقوم الباحث بترتيبها حسب أجزاء الموضوع، وتدون المعلومات فيها على وجه واحد فقط، وتترك فراغات لاحتمال إضافة معلومات أخرى فيما بعد، ويقوم بتصنيفها (المتجانسة) ثم وضعها في ظرف واحد خاص[34].

ويجب أن تكتب في البطاقة كافة المعلومات المتعلقة بالمصدر أو المرجع الذي نقلت منه المعلومات، مثل اسم المؤلف، العنوان، بلد ودارالإصدار رقم الطبعة، رقم الصفحة...

[34] رشيد شميشم، المرجع السابق، ص 95.

وانتقدت هذه الطريقة في تدوين المعلومات من حيث احتمال ضياع البطاقات وفقدانها كليا أو جزئيا وصعوبة حملها إلى الأماكن التي يرتادها الباحث كالمكتبات ثم التكلفة المالية للباحث.

ب- طريقة الملفات:

يقوم الباحث (الطالب) بتخصيص ملف لكل جزء من أجزاء البحث ويكتب عنوانه على غلاف المجلة، ثم يقدم الباحث بتحديث المعلومات المتعلقة بهذا الجزء في الملف الخاص به على أن يرتب هذه الملفات وفقا للتصميم الذي وصفه، ويمكنه الاستعانة بنظام التصوير (photocopie) بعد تحديد الصفحات التي يعتقد الباحث أنها تتعلق ببحثه، ويكتب في أعلاها المعلومات اللازمة حول المرجع الذي صور منه، ويمتاز هذا الأسلوب بسهولة الاستعمال فهو أسلوب عملي يسهل معه حذف المعلومات التي لا تفيد الباحث أو إضافة معلومات جديدة، كما يمكن اصطحابه للمكتبات بسهولة[35].

ج– طريقة التدوين عن طريق الكمبيوتر

وهذه أحدث الطرق وأسهلها في تدوين المعلومات حيث يقوم الباحث بإعداد ملف خاص في الكمبيوتر ويقوم بتنظيم ما في داخله وفقا لتقسيم بحثه.

2- قواعد تدوين المعلومات

سواء استعمل الباحث طريقة البطاقات أو الملفات فإنه يجب أن يتقيد ببعض القواعد المنهجية أثناء تدوينه للمعلومات أهمها:

[35] صالح طلس، المرجع السابق، ص 165.

- تشتمل كل بطاقة أو ملف على الموضوع الفرعي والمعلومات المتعلقة بذلك الموضوع ثم بيانات المصدر (المكان).
- المعلومات المتعلقة بالموضوع يجب أن تذكر بوضوح، وأن تكون كاملة، ويستحسن أن تتضمن كل بطاقة أو ملف موضوعا واحدا فقط.
- إبقاء عملية جمع المعلومات مفتوحة، أي أنه كلما عثر الباحث على معلومات جديدة تفيده في بحثه جمعها مع المعلومات الأخرى.
- حين تتعدد المصادر والمراجع التي تتضمن نفس المعلومة يخصص لكل منها بطاقة أو ملف واحد مع تكرار العنوان.
- مراعاة قواعد الاقتباس التي سيتم شرحها لاحقا.
- على الباحث تجنب كتابة التعليقات الشخصية على تلك القصاصات لتجنب احتمال اختلاطها مع الأفكار المقتبسة، فمن المستحسن تدوينها في أسفل البطاقة.
- إذا كان النص المراد اقتباسه طويلا ورغب الباحث في ترك بعض منه فمن الأفضل الاشارة إلى ذلك.
- يفضل استخدام عدة ألوان من البطاقات بحيث يخصص لكل فصل أو باب لون معين لتسهيل عملية فرز المعلومات.
- حفظ تلك المعلومات في أماكن أمينة بعيدة عن احتمالات التلف أو الضياع، لأنها تمثل حصيلة جهد بدني وفكري من الصعب تكراره.

- حتمية الدقة والتعمق في فهم محتويات النصوص والحرص واليقضة في تسجيل الأفكار والمعلومات.
- انتقاء ما هو جوهري وهام ومرتبط بموضوع البحث، وترك ما كان يمثل حشوا.

المحور الثاني: إنجاز البحث العلمي(قواعد التحرير)

بعد الانتهاء من المراحل السابقة تأتي المرحلة الهامة والأساسية وهي مرحلة إعداد البحث القانوني وكتابته، إذ ينتقل الباحث من مرحلة الجمع والتدوين والترتيب إلى مرحلة الكتابة، وهي من أشق المراحل لأنها تعني نقل الباحث للقارئ الصورة الكاملة عن موضوعه في جميع مراحل البحث منذ أن كان مشكلة يراد حلها وصولا إلى النتائج التي تم التوصل اليها، كما تعني أيضا عرض جهود الباحث برصد المعلومات وتحليلها ومناقشتها وإعلان النتائج المتوصل إليها وفق منهج علمي سليم، مع ظهور الشخصية العلمية للباحث فيما يتوصل إليه من نتائج وآراء.

وتتجسد عملية كتابة البحث العلمي في صياغة وتحرير نتائج الدراسة وفقا لقواعد وأساليب منهجية علمية دقيقة ومنطقية وإخراجه بصورة واضحة وجيدة للقارئ بهدف إقناعه بمضمون البحث العلمي المعد سلفا.

فعملية البحث العلمي تتضمن أهدافا معينة ومحددة وتتكون من مجموعة من المقدمات والدعائم التي يجب على الباحث احترامها والالتزام بها أثناء مرحلة الكتابة.

أولا: أهداف ومقومات كتابة البحث العلمي

سنشير إلى أهم الأهداف المرجوة من كتابة البحث العلمي القانون، وأهم المقومات والدعائم التي تقوم عليها كتابة البحث العلمي.

1- أهداف كتابة البحث العلمي

أ- إعداد نتائج البحث بحيث يعد هذا هدفا أساسيا وجوهريا لعملية الكتابة ويكون هذا الإعداد أو الإعلام بطريقة علمية منهجية ودقيقة عن كيفيات ومجهودات إعداد البحث وإنجازه وإعلان النتائج العلمية التي توصل اليها الباحث.

ب- عرض أفكار الباحث وآرائه مدعّمة بالأسانيد والحجج المنطقية وذلك بصورة منهجية لإبراز شخصية الباحث وإبداعه العلمي الجديد في الموضوع لحل الدراسة.

2- مقومات كتابة البحث العلمي

بعد أن يستوعب الباحث موضوع بحثه بشكل عميق من خلال الاطلاع على المصادر والمراجع المختلفة وإتمام خطة بحثه، تتضح المعالم الرئيسية لموضوعه سواء على المستوى العام (الخطوط العامة) أو على المستوى التفصيلي (فصول ،مباحث، مطالب...).

وفي هذا الصدد سنقف عند أهم مقومات كتابة البحث القانوني والتي تتمثل فيما يلي:

أ- تحديد منهج البحث

يعد هذا العامل جوهريا في كتابة البحث ويؤدي تطبيقه بدقة إلى إضفاء الوضوح والموضوعية على عملية الصياغة والتحرير، ويوفر ضمانات السير المتناسق والمنظم لها، للوصول إلى النتائج العلمية المرجوة الوصول إليها.

يدل منهج البحث العلمي على تلك القواعد والضوابط والإجراءات، التي تمّ تقريرها من قبل المختصّين، ويسير الباحث على إثرها إلى أن يصل لنتائج علمية سليمة.

ويلزم الباحث بأن ينص على المنهج العلمي الذي سيتبعه في دراسته وبتوضيح أساليبه وأدواته، وأسباب اختياره، وأن يراعي فيه الخطوات التالية :

- التخصص والحاجة .
- تحديد حدود الدراسة ومجالاتها .
- تحديد طرق جمع وتحصيل المادة العلمية ومصادرها .
- بيان القواعد والضوابط العلمية التي يلتزم بها لتوصل للنتائج العلمية السليمة .
- تحديد الطريقة العلمية في التعامل مع النصوص والتراجم وما إلى ذلك .

أن يلتزم الباحث بتوثيق المعلومات التي حصل عليها، وبالتعليق، وبالشرح والإيضاح، وما إلى ذلك.

وقد وضعت العديد من التصنيفات الأساسية والفرعية لمناهج البحث العلمي، وجميعها ذات علاقة، والشائع هو استخدام الباحث لأكثر من منهج؛ كي يخرج البحث بالقيمة الإيجابية المرجوة، ومن أهم هذه المناهج: المنهج الاستدلالي، المنهج الوصفي، المنهج المقارن، المنهج التاريخي.....

ب- خصوصية أسلوب البحث القانوني

الأسلوب هو الواسطة التي توصل المعلومات التي يريد الباحث إيصالها إلى الغير وهو ما يميز كل باحث عن الآخر، فالتعبير عن الأفكار التي جمعها الباحث يكون بأسلوب خاص به (الأسلوب الشخصي) بعيدا عن النقل والاقتباس الحرفي (مؤشر سلبي على صدق الباحث).

وخصوصية البحث القانوني تميزه عن غيره من البحوث على اعتبار أنه كثيرا ما يوصف بالبحث الجاف، فمعظم البحوث القانونية تعتمد على المعلومات النظرية التي تدور حولها مشكلة البحث، فلا تجد فيها صورا أو خرائط أو جداول أو إحصائيات إلا نادرا، وهذا الأمر يحتم التقيد بلغة القانون التي تقتضي استخدام المفردات بدقة (غرامة، تعويض) (الحبس، السجن). لذا لابد على الباحث الإلمام بهذه الدقة من خلال القراءة وسعة الاطلاع بدلا من الاعتماد على الثقافة العامة أو المفردات الدارجة[36].

ويتضمن أسلوب البحث القانوني العديد من الخصائص نذكر منها:

- سلامة اللغة وأسلوب التعبير، فمن أهم المشكلات التي تعاني منها بعض البحوث الأكاديمية القانونية خاصة مسألة سلامة اللغة والأخطاء التي تخلّ بجوهر البحث كالأخطاء اللغوية والأخطاء الإملائية والأخطاء التعبيرية[37].
- البساطة وعدم التعقيد في الأسلوب لأن التعقيد يقلل من قيمة البحث.
- التقليل من النقل الحرفي والاقتباس، لأن كثرة الاقتباس من أهم عوامل اختفاء شخصية الباحث.
- يجب على الباحث استخدام العبارات الموجزة التي تدل على المعنى والتركيز على ما هو مفيد ودال.

[36] عمار عباس الحسيني، المرجع السابق، ص 252،253.

[37] تقوم العديد من الجامعات بعرض الرسائل على مدقق لغوي تمنحه مدة زمنية تقدر عادة بشهر، إضافة إلى ضبط الآيات القرآنية والأحاديث النبوية.

- الدقة والوضوح والتحديد والبعد عن المبالغة والإطناب (التكرار) والعمومية.
- التسلسل بين أجزاء وفروع وعناصر الموضوع، ويجب على الباحث التقيد بخطة البحث الموضوعية.
- مراعاة عنصر الزمن في التعبير، وعدم الاستغراق في ذكر القواعد العامة في القانون والحشو والاطناب في تلك المسائل المتفق عليها والتي تعتبر من مسلمات القانون.
- أن يراعي الباحث عدم استخدام ضمائر المتكلم في صيغ التواضع[38].
- استخدام عبارات الربط في الانتقال والإحالة بين الموضوعات من كلمة إلى كلمة أو من فقرة إلى فقرة.
- لسلامة إعداد البحث العلمي القانوني المتوقع كتابته، يستحسن للباحث الاطلاع على رسالة أو أكثر تمت مناقشتها على أن تكون هذه الرسائل متميزة في مجال البحث بموضوعها وأسلوبها.
- إعادة الباحث قراءة ما كتبه مرات عديدة لتصحيح الأخطاء.
- استخدام الألفاظ الحديثة.
- عدم استخدام المفردات الأجنبية إلا إذا تأكد الباحث من سلامتها من الأخطاء فضلا عن مطابقة معناها للكلمة المرادفة، كما يجب توحيد المفردات.

[38] ومنها استخدام مفردات مثل: نحن أو نرى، نميل إلى ، نعتقد، لأن هذه العبارات تتنافى والتواضع العلمي والأفضل استخدام تعبيرات مثل: يُرى، يَبدو، يُنصح، يُستنتج من خلال هذه الدراسة...، كما ينصح أيضا بالابتعاد عن أساليب الجزم والقطع (أجزم بأنّ القانون) واستبدالها بعبارات أكثر هدوءا مثل (لعل القانون أراد..)

- تعريف المفاهيم الأساسية في البحث، فعلى الباحث أن يبين المعنى اللغوي لأهم المفردات المحورية الواردة في البحث ولاسيما العنوان.

ج- احترام قواعد الاقتباس والإسناد والتوثيق

هناك مجموعة من الضوابط والقواعد المنهجية يجب على الباحث احترامها والتقيد بها عند القيام بعملية الاقتباس.

- أن يكون الاقتباس من مصادر ومراجع قانونية لها قيمتها العلمية، مع إمكانية الاقتباس من كتب أخرى غير قانونية لها صلة بالموضوع ككتب الفقه الاسلامي.
- عدم المبالغة في الاقتباس والاقتصار على المعلومات الضرورية فقط، لأن كثرة الاقتباس ستجعل البحث عبارة عن تجميع للمعلومات، وهناك حد أقصى متفق عليه هو ألا يتجاوز الاقتباس الحرفي ستة أسطر.
- الدقة والموضوعية في اختيار ما يقتبس منه إضافة إلى الأمانة في نقل المعلومات مما يقود القارئ إلى الملل وعليه أن يتحاشى الفقرات والجمل الطويلة والنصوص والأفكار (عدم نسبة الباحث لنفسه أفكار الغير وآراءهم).
- عدم التسليم والاعتتاد بأن الأحكام والآراء التي يراد اقتباسها مطلقة ونهائية في موضوع ما وإنما يجب اعتبارها مجرد فرضيات قابلة للتحليل والمناقشة والنقد.

د- الأمانة العلمية

تعد الأمانة العلمية في البحث العلمي شرطا أساسيا في العملية البحثية، فالعمل البحثي هو تراكم انساني قوامه الإبداع والاجتهاد، وهو يعتمد على ضوابط ومناهج محددة، بهدف الوصول الى نتائج علمية دقيقة، تساهم في حل القضايا والمشاكل المجتمعية.

كما أن الأمانة العلمية وأصول وأخلاقيات البحث العلمي هي من الأمور التي تحرص هذه الجامعات والمؤسسات على تكريسها لدى طلابها، مما يساعدهم على تأدية عملهم البحثي بكل إبداع وكفاءة وبجودة عالية.

إن الانضباط بالأخلاقيات والأمانة العلمية يعتبر من العوامل الأساسية التي تعزز من جودة الدراسات العلمية، وتزيد من جودة مختلف المؤلفات والبحوث والدراسات، فهي ترسي الأخلاق السامية التي تليق بالمكانة الراقية والأهمية الكبيرة التي يحملها العلم والمؤسسات العلمية والجامعات لدى أفراد المجتمع.

وعلى هذا الأساس فاعتماد المبادئ الأخلاقية في البحث العلمي تساعد الباحثين في الانضباط لتنسيق الأعمال والأنشطة وللحصول على ثقة الناس، كما تخدم المبادئ الأخلاقية أيضا أهداف وغايات البحث وتنطبق على الأشخاص الذين ينفذون البحوث العلمية أو غيرها من الأنشطة العلمية أو الإبداعية.

وتبرز أيضا أهمية أخلاقيات البحث العلمي في واقعنا المعاصر كون الثورة التكنولوجية الحديثة أتاحت للباحثين كما هائلا من مصادر المعلومات المختلفة التي يجب التحكم الجيد بها مع ضرورة

احترام الجانب الأخلاقي التي يحتم على الباحثين الالتزام بمجموعة من الضوابط لعدم الوقوع في مشكلة السرقة العلمية.

والحقيقة أن تطور وسائل الإتصال وابتكار الكثير من البرامج المعلوماتية أدى إلى تسهيل وتسريع الوصول إلى مختلف المؤلفات و المنشورات و الرسائل لاستغلالها في الدراسات والبحوث العلمية، وبالمقابل أصبح الأمر أكثر سهولة في اكتشاف أساليب الإنتحال الأكاديمي والسرقة العلمية عن طريق الإستعانة بتلك البرامج محركات البحث الإلكترونية.

إن استغلال هذه البرمجيات عدُّت واحدة و محركات البحث بصورة غير صحيحة يُوقِعنا حتمًا في فخ السرقة العلمية التي تعد من أخطر الجرائم التي تضرب في الصميم التعليم العالي و البحث العلمي في الجامعات، و تؤثر سلبا على جودته وأصالته، كما أن ارتكاب هذه الجريمة خرق واضح لمبدأ حماية حقوق الملكية الفكرية.

لقد تفاقمت ظاهرة السرقة العلمية في الجامعات الجزائرية بشكلٍ ملحوظ في السنوات الأخيرة، لاسيما في ما يخص مذكرات التخرج لطلبة السنوات النهائية لمختلف الأطوار الجامعية، حيث أن الكثير من الطلبة أصبح يلجأ إلى آلية" نسخ- لصق "دون مراعاة لطرق و مناهج البحث العلمي الصحيحة.

إن السرقة العلمية تعد واحدة من المشاكل والجرائم التي تعرفها الجامعات العالمية عموما و الجامعات الجزائرية على وجه الخصوص، حيث يؤدي ارتكابها إلى انتهاك حقوق الملكية الفكرية والتأثير

على جودة البحث العلمي، ولعل لجوء الطالب أو الأستاذ أو الباحث إلى السرقة العلمية مردُّه مجموعة من الأسباب يُمكن ذكر البعض منها بإيجاز على النحو التالي[39]:

أولا: غياب الوازع الأخلاقي، فالسرقة العلمية تتعارض مع علم الأخلاق، وهي جريمة أخلاقية قبل أن تكون جريمة علمية.

ثانيا: قصر الوقت وصعوبة البحث، فهو من الأسباب المؤدية إلى السرقة العلمية، حيث يعيش الطالب أو الباحث ضغطا رهيبا لاستكمال بحثه مع ضيق وعدم كفاية الوقت، وذلك رغم التسهيلات التي يوفرها النشر الالكتروني.

ثالثا: عدم إلمام الطالب أو الباحث بالأساليب الصحيحة للبحث العلمي :أي عدم معرفة الطالب بالطرق والمناهج الصحيحة جنبه من ارتكاب جريمة السرقة العلمية، ولإنجاز البحوث العلمية وفقا لقواعد النزاهة الأكاديمية و الأمانة العلمية.

وحرصا على المحافظة على مصداقية البحث العلمي في مجال الدراسات الأكاديمية وتكريس الأمانة العلمية في البحوث العلمية، تزايد الاهتمام مؤخرا بأزمة أخلاقيات البحث العلمي بسبب تفشي ظاهرة السرقة العلمية التي تفاقمت في ظل الانفجار المعرفي والمعلوماتي، الأمر الذي استقطب اهتمام الجهات الوصية على سلك التعليم العالي في مختلف دول العالم ومنها الجزائر، حيث قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإصدار قرارات وزارية هامة من أجل التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة أهمها

[39] طالب ياسين، جريمة السرقة العلمية وآليات مكافحتها، أعمال الملتقى المشترك حول الأمانة العلمية، منشورات مركز جيل البحث العلمي، لبنان، 2017، ص88.

القرار الوزاري 933[40]، والذي رغم أهميته لم يتم العمل بمضمونه إلا في بعض الجوانب الوقائية منه، الأمر الذي حتم على الوزارة الوصية إصدار نص جديد وهو القرار رقم 1082 الصادر 27 ديسمبر 2020 الذي يلغي النص السابق[41].

ووفقا لنص المادة الثالثة من القرار الجديد فإن السرقة العلمية هو كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للإنتحال و تزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أية منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى، وحدد القرار الجديد 12 نوع سرقة علمية دعت الوزارة الى نشرها بالتفصيل لفائدة الطلبة والبحثين لتفادي الوقوع فيها وهي على التوالي:

- اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع إلكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها و أصحابها الأصليين.

- اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين و دون ذكر مصدرها و أصحابها الأصليين.

[40] قرار رقم 933 مؤرخ في 28 جويلية 2016 يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، وهو أول قرار يصدر في هذا الشأن، وقد تضمن هذا القرار 38 مادة مقسمة إلى خمس فصول،حيث تناول الفصل الأول أحكاما عامة(م1-2)، وتناول الفصل الثاني تعريف السرقة العلمية(م3)، في حين تناول الفصل الثالث تدابير الوقاية من السرقة العلمية(م4-7)، أما الفصل الرابع فتناول مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية(م8- 15)، بينما تناول الفصل الخامس والأخير إجراءات النظر في الإخطار بالسرقة العلمية ومعاقبتها(م16- 38)، كما تضمن ملحق القرار نموذج خاص بالتصريح الشرفي الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث.

[41] قرار رقم 1082 مؤرخ في 27 ديسمبر 2020 يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، يلغي القرار رقم933، والذي صدر متزامنا مع صدور القرار رقم 991 المؤرخ في 10 ديسمبر 2020 المتضمن إنشاء لجان الآداب والأخلاقيات في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.

- استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها وأصحابها الأصليين.

- استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره و أصحابه الأصليين.

- نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من قبل هيئة أو مؤسسة واعتباره عملا شخصيًّا.

- استعمال إنتاج فني معين أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول إحصائية أو مخططات في نص أو مقال دون الإشارة إلى مصدرها و أصحابها الأصليين.

- الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستعملها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم و المصدر.

- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بإدراج إسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في إعداده.

- قيام الباحث الرئيسي بإدراج إسم باحث آخر لم يشارك في إنجاز العمل بإذنه أو دون إذنه بغرض المساعدة على نشر العمل استنادا لسمعته العلمية.

- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بإنجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحث، أو إنجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي.

- استعمال الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر أعمال الطلبة ومذكراتهم كمداخلات في الملتقيات الوطنية و الدولية أو لنشر مقالات علمية بالمجلات و الدوريات.

- إدراج أسماء خبراء ومحكمين كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية أو الدولية أو في المجلات و الدوريات من أجل كسب المصداقية دون علم و موافقة و تعهد كتابي من قبل أصحابها أو دون مشاركتهم الفعلية في أعمالها.

وتبنت الوزارة الوصية استراتيجية مهمة من خلال إقرار مجموعة من التدابير الوقائية منها و العقابية رأت فيها الحل لمكافحة ظاهرة السرقة العلمية.

فبالنسبة للتدابير الوقائية تم النص عليها في الفصل الثالث من القرار حيث ميز بين تدابير التحسيس والتوعية وهي مجموعة من الالتزامات تقع على مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك باتخاذ تدابير تحسيس وتوعية لاسيما:

- بتنظيم دورات تدريبية لفائدة الطلبة و الأساتذة الباحثين حول قواعد التوثيق العلمي وكيفية تجنب السرقة العلمية.

- تنظيم ندوات علمية وأيام دراسية لفائدة الطلبة و الأساتذة الباحثين لتجنب الوقوع في فخ السرقة العلمية.

- إدراج مادة أخلاقيات البحث العلمي والتوثيق في كل أطوار التكوين العالي.

- إدراج أدلة إعلامية تدعيمية حول مناهج التوثيق وتجنب السرقة العلمية في البحث العلمي.

- إدراج عبارة التعهد بالإلتزام بالنزاهة العلمية والتذكير بالإجراءات القانونية في حالة ثبوت السرقة العلمية في بطاقة الطالب وطيلة مساره الجامعي.

وبين تدابير الرقابة التي تلزم مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي باتخاذ مجموعة من الإجراءات الرقابية تتمثل في :

- تأسيس قاعدة بيانات على مستوى المواقع الالكترونية لهذه المؤسسات لكل الأعمال المنجزة من طرف الطلبة والأساتذة الباحثين تشمل على الخصوص مذكرات التخرج ومذكرات الماستر والماجستير وأطروحات الدكتوراه، والمطبوعات البيداغوجية.

- تأسيس قاعدة بيانات رقمية لأسماء الأساتذة الباحثين حسب شعبهم وتخصصاتهم وسيرهم الذاتية ومجالات اهتمامهم العلمية والبحثية.

- شراء حقوق استعمال برمجيات معلوماتية كاشفة للسرقات العلمية باللغة العربية واللغات الأجنبية، أو استعمال البرمجيات المجانية المتوفرة، لأو إنشاء برمجية معلوماتية جزائرية كاشفة للسرقة العلمية.

وما تجدر الإشارة إليه في هذا الخصوص هو ضرورة ربط قواعد البيانات الرقمية الخاصة بكل مؤسسة جامعية بباقي المؤسسات الجامعية الأخرى - عن طريق شبكة اتصالات داخلية -بشكل يؤدي إلى إنشاء قاعدة بيانات ومعطيات رقمية وطنية يتعذر معها القيام بعمليات السرقة العلمية و الإنتحال الأكاديمي.

أما عن التدابير العقابية فقد خُصص الفصل الرابع من القرار إلى إجراءات النظر في الإخطار بالسرقة العلمية ومعاقبتها، وميز القرار بين الإجراءات الخاصة بالطالب (وهو مجال دراستنا) في الفرع الأول من المادة 8 إلى المادة 17، ونلخصها فيما يلي:

في مجال الإخطار عن السرقة العلمية يمكن لكل شخص أن يبلغ عن ذلك من خلال تقرير كتابي مفصل و مرفق بكل الوثائق و الأدلة المادية حول السرقة العلمية يقدم إلى مسؤول وحدة التعليم و البحث، هذا الأخير يقوم بإحالة الملف فورا إلى لجنة الآداب والأخلاقيات للمؤسسة لدراسته وإجراء التحقيقات والتحريات اللازمة بشأنه وفقا للإجراءات المنصوص عليها قانونا.

بعد دراسة ملف الطالب المتهم بالسرقة العلمية تقدم اللجنة تقريرها النهائي إلى مسؤول وحدة التعليم و البحث للمؤسسة الجامعية، في أجل لا يتعدى 15 يوما من تاريخ الإخطار بالواقعة.

فإذا تضمن التقرير ثبوت السرقة العلمية يُحال الطالب على مجلس تأديب الوحدة بعد إعلامه كتابيا، من قبل مسؤول وحدة التعليم بالوقائع المنسوبة إليه و الأدلة المادية الثبوتية ذات الصلة بالسرقة العلمية.

ويجتمع عندها مجلس تأديب وحدة التعليم والبحث في الآجال المقررة قانونا للفصل في الوقائع المعروضة أمامه، حيث يقوم أحد أعضاء لجنة الآداب والأخلاقيات للمؤسسة بتقديم تقريره، الذي يجب أن يتضمن كافة الوقائع المنسوبة للطالب وكذا الأدلة ثبت وقوع جريمة السرقة العلمية، ثم يستمع للطالب المتهم من أجل تقديم دفاعه، كما يجب على الطالب المعني المحال على المجلس التأديبي المثول شخصيا ما عدا في حالة القوة القاهرة، أما إذا تعذر حضور الطالب المتهم لأسباب مبررة يمكن أن يلتمس كتابيا من مسؤول وحدة التعليم والبحث تمثيله من طرف مدافعه وأن يقدم ملاحظاته ودفوعه كتابيا قبل انعقاد مجلس التأديب بثلاثة أيام.

ويفصل مجلس التأديب في الوقائع المنسوبة إلى الطالب خلال الآجال المحددة، ويمكن لهذا الأخير الطعن في قرار المجلس طبقا لأحكام القرار 371 .

وفي سبيل الحد من جريمة السرقة العلمية و تأثيراتها السلبية على جودة التعليم و البحث و كذا سمعة الجامعة الجزائرية ككل، تم الإشارة إلى العقوبات المقررة في حق الطالب أو الأستاذ المرتكب لجريمة السرقة العلمية الواردة حالاتها في نص المادة 03 من القرار .

فبالنسبة للعقوبات المقررة في حق الطلبة مرتكبي جريمة السرقة العلمية فقد أشار القرار أنه إضافة إلى العقوبات المقررة في التشريعات ذات الصلة بالجانب التأديبي للطلبة، لاسيما القرار الوزاري رقم 371، فإن الطالب المرتكب لجريمة السرقة العلمية يتعرض لإبطال مناقشته مذكرة الليسانس أو الماستر وسحب اللقب الحائز عليه.

كما يمكن من جهة أخرى لكل جهة متضررة من فعل السرقة العلمية مقاضاة أصحابه طبقا لأحكام الأمر 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

هـ- ظهور شخصية الباحث

الباحث هو الذي يتميز بقدراته العلمية والفكرية للوصول الى المعرفة العلمية المتخصصة بطريقة إبداعية.

فالبحث العلمي بحاجة إلى باحث ذو قدرات علمية ونفسية تمكنه من الصبر والجلد للوصول إلى النتائج المطلوب تحقيقها.

ولعل من الأهمية بمكان أن يتوفر للباحث مستلزمات البحث العلمي وتشجيعه للنهوض بأعباء البحث العلمي وتحقيق الاصالة والموضوعية والابداع.

وعموما تتجلى شخصية الباحث من خلال إبراز آرائه الشخصية وعدم الاعتماد الكلي على آراء غيره من الباحثين، كما يتضح لنا أيضا من خلال تعليقاته وتحليلاته الأصلية، مما يضفي على عمله نوعا من التميز والخصوصية والأصالة.

وعليه فالباحث المتميز تظهر شخصيته العلمية من خلال قدرته التحليلية والنقدية أثناء مراحل إعداد البحث العلمي بدءا بمرحلة جمع المصادر والمراجع، وكذلك أثناء مراحل كتابته لبحثه وانتهاء بعرض النتائج وتحليلها ومناقشتها.

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن شخصية الباحث تظهر في الخطوات البحثية التالية:

1- اختيار مجال البحث وموضوعه: ينبغي أن يختار الباحث موضوعا يستطيع أن يكتب فيه من خلال طرح رأيه وخبراته بطريقة علمية يستطيع توظيفها وربطها بخبرات الآخرين من خلال بحوثهم ودراساتهم. ولهذا يجب بأن تكون عملية اختيار الموضوع مبنية عن قناعة وإدراك بأن هذا المجال البحثي سيكون هو تخصص الباحث الذي من خلاله يوظف مهاراته البحثية والعلمية والمنهجية خلال سنوات دراسته العلمية وكذلك فيما بعد الدراسة أثناء حياته العملية والبحثية المستقبلية.

2- القراءة العلمية وتحديد المراجع: تظهر شخصية الباحث هنا عند تحديد القراءات البحثية في مصادر البحوث ومراجعها بحيث ينتقي من البحوث ما يراعي المنهجية العلمية والمعايير التي تبنى عليها والتي تهم مجال بحثه.

3- الاقتباس والاستشهاد: تظهر شخصية الباحث في هذه الجزئية بطريقتين. الأولى عند الاقتباس والثانية عند كتابة الاقتباس والاستشهاد به في بحثه. فينبغي أن يراعي الباحث ما سيقتبسه وأنه يخدم الفكرة البحثية التي يناقشها في بحثه إما موافقة أو معارضة ويكون لها علاقة مباشرة بالنقطة التي يوظف النص المقتبس فيها. كما ينبغي على الباحث أن يحلل كل ما يقتبسه عندما يورده ولا يورد شيء إلا وهو يربطه ربطاً علمياً ويوظفه توظيفاً سليماً. فالباحث ليس ناقلاً للمعلومات دون نقاشها واستعراضها استعراضاً علمياً.

3- الكتابة العلمية: تتميز كتابة البحث العلمي بمراعاتها للمعايير العلمية والمنهجية. ومع هذا فإن شخصية الباحث تعتبر من أهم المعايير التي ينبغي أن تظهر في كل تفاصيل البحث وجوانبه. بل إنها جزء لا يتجزأ من المنهجية العلمية للبحث. فإذا غابت شخصية الباحث في كل فقرة من فقرات بحثه فإن ذلك يعتبر خللاً في البحث، مما يجعل البحث يتسم بالوصفية والسرد دون عملية الربط العلمي والعمق التحليلي لكل ما يكتبه الباحث.

ثانيا: أجزاء البحث العلمي

يشتمل البحث العلمي على عدد من الأجزاء تتكامل فيما بينها، ويتعين على الباحث والقارئ أيضا أن يتعرف على هيكلة البحث القانوني من أجل معرفة ترتيب الكتابة القانونية ترتيبا منطقيا، وهذه الأجزاء مؤلفة من ستة مواضيع وهي: المقدمة، المتن، صلب الموضوع، الخاتمة، الملاحق، قائمة المراجع والمصادر، الفهرس (محتويات البحث).

وهذا هو التسلسل المنطقي لأي بحث أو كتاب، لكن عملية الإعداد تختلف وربما تبدأ بالشكل العكسي تماما باستثناء العنوان الذي يبقى في المرحلة الأولى.

1- المقدمة

هي أولى مشتملات البحث، وهي المدخل العلمي الوصفي للبحث لأنها تقدّم الفكرة الأساسية عن البحث والغاية من معالجة الموضوع[42]، وتتضمن أيضا المحاور الأساسية للبحث بصورة موجزة ومفيدة ودالة في نفس الوقت، حيث يقدم الباحث ملخصا لأفكاره واتجاه موضوع البحث من الناحية النظرية، ويحدد مشكلة البحث وأهميتها والأهداف التي يرمي إلى تحقيقها ، كما يشير إلى المنهج الذي اتبعه في دراسته والأدوات التي استخدمها وكيفية اختيارها، والصعوبات التي اعترضت طريق البحث والخطوات التي اتبعها في جمع البيانات.

فالمقدمة دراسة مستقلة وهامة كونها توضح الروابط بين أبواب وفصول البحث وتحتوي على مجموعة من العناصر تزيد أو تنقص حسب أهمية كل عنصر وحسب نوع البحث، لكن هناك نقاطا أساسية يجب أن تتضمنها كل مقدمة.

أ- التعريف بموضوع البحث (تمهيد):

وهو مدخل تمهيدي لموضوع البحث يكون في فقرة أو فقرتين في نصف صفحة يبرز فيه الباحث أهمية البحث أو يتم فيه ترجمة المقصود بعنوان البحث، ويعطي فيه فكرة كاملة وواضحة عن معالم الموضوع.

[42] ينصح بكتابتها بعد الانتهاء من كتابة كل أجزاء البحث العلمي.

ب- أهمية الموضوع

ويحدد فيه الباحث الأهمية العلمية النظرية والتطبيقية للموضوع، ومما لاشك فيه أنّ الباحث حينما يختار عنوان بحثه فإنه سيكون مدفوعا بدوافع علمية وعملية (ذاتية وموضوعية) وتظهر أهمية الموضوع من خلال بعض العبارات مثل: "وتنبع قيمته من..." أو "وبوجه عام تتمثل أهدافه في إلقاء الضوء...".

ج- مشكلة البحث

لابد لكل موضوع من مشكلة يعالجها، وأساس قيام البحث الهدف منه هو حل مشكلة محددة يذكرها الباحث في المقدمة، وهي عبارة عن سؤال يتطلب حلا، كما يقوم الباحث بتحليل الاشكالية إلى تساؤلات فرعية ليسهل عليه الإجابة عليها.

د- الأبحاث السابقة في الموضوع (اختياري)

يتم فيها الإشارة إلى مصادر البيانات التي تعتمد عليها الدراسة وملاحظات الباحث بشأنها، ومدى إيفائها بالغرض المطلوب والصعوبات التي واجهها الباحث أثناء تحضيره وإعداده للدراسة (كصعوبة الحصول على المراجع).

هـ- منهج البحث

يبين الباحث المنهجية المتبعة أو طريقة البحث، وما إذا كانت قد اقتصرت على منهج واحد أو جمعت بين مناهج عدة (مثلا، تعد هذه الدراسة دراسة وصفية تحليلية من خلال السعي إلى

وصف وتشخيص موضوع البحث، أو مثلا، كل هذا فرض علينا اعتماد منهجية تقوم على توظيف المنهج الوصفي التحليلي أصلا من دون استبعاد مناهج أخرى كلما اقتضى الأمر ذلك).

و- خطة البحث

تعرض في نهاية المقدمة خطة البحث على شكل فقرات، فلا تدون الأبواب والفصول والمباحث والمطالب بطريقة الفهرس أو المحتويات، وإنما يحاول الباحث أن يقنع القارئ بمبررات تقسيم الموضوع تقسيما ثنائيا مثلا (جانب نظري وجانب تطبيقي)[43].

ملاحظات هامة:

* المقدمة لا تجيب عن التساؤلات أو الأسئلة المطروحة، ولا تتضمن استنتاجات أو خلاصة.

* تدخل المقدمة ضمن الصفحات الأولية وتأخذ ترقيما معينا (بالحروف الأبجدية مثلا).

* هي أول ما يقرأه المشرف أو المناقش أو القارئ لكنه آخر ما يكتبه الباحث.

* تخلو المقدمة من الشرح المعمق للموضوع كما تخلوا أيضا من الهامش.

* يجب أن تكون المقدمة موجزة وقصيرة لا تتعدى خمس صفحات.

* يجب الحرص على ربط عناصر المقدمة ربطا سليما ومنطقيا لأن المقدمة غير المترابطة لا تفي بالغرض في البحث القانوني (تحضير ذهن القارئ لتقبل موضوع البحث).

2- المتن أو الموضوع (متن البحث القانوني)

[43] والجدير بالذكر هنا أن التقسيم الثنائي للبحث هو التقسيم المثالي الذي ينسجم مع معظم موضوعات القانون العام والخاص، إلا أن هذا التقسيم في الخطة ليس تقسيما مطلقا وثابتا.

هو جوهر البحث العلمي والجزء الأكبر والأهم فيه لأنه يتضمن كافة الأقسام والأفكار والعناوين والحقائق الأساسية والفرعية التي يتكون منها موضوع البحث العلمي، كما يشتمل على كافة مقومات صياغة وتحرير البحث من مناهج وطرق البحث، وأسلوب الكتابة والتحرير والصياغة، وقواعد الاقتباس وقواعد توثيق الهوامش، والأمانة العلمية وشخصية الباحث.

كما يحتوي على كافة عمليات المناقشة والتحليل والتركيب لجوانب الموضوع ويبدأ عامة صلب الموضوع (المتن) من الباب أو الفصل حسب التقسيم المعتمد في البحث وينتهي إلى غاية الخاتمة (يعتمد على المخطط التالي: باب، فصل، مبحث، مطلب، فرع، أولا....)

ويلاحظ في بعض البحوث أن الباحث يبدأ بما يسمى بالباب التمهيدي أو الفصل التمهيدي والذي تتحدد وظيفته في تضمين بعض المعلومات الأساسية الخاصة بمشكلة البحث كما لو تضمن التعريف بالموضوع وتطوره التاريخي...

ويجب أن يفصل متن الموضوع عن الهامش بخط أفقي ويكتب الهامش بخط أقل حجما من الخط الذي كتب به المتن، ويتعين أن يضع الباحث في نهاية كل باب أو فصل ملخصا كي يستطيع إعادة تجميع الأفكار في ذهن القارئ.

4- خاتمة البحث القانوني

خاتمة البحث من حيث الشكل هي آخر ما يتضمنه البحث وتشكل ملخصا نهائيا له، وفيها يقوم الباحث ببلورة النتائج والأفكار التي يتوصل إليها على ضوء تحليلاته التي تضمنها الموضوع. فهي إذن عرض موجز وشامل لكافة المراحل والجهود والأعمال التي قام بها الباحث، وهي حوصلة مختصرة

للنتائج والحقائق المتوصل إليها، لهذا يجب ألا تحتوي الخاتمة على معلومات أو حقائق جديدة تضاف إلى البحث، كما لا يجوز فيها الاقتباس أو الاشارة إلى مراجع تؤيد فكرة ما، بل هي مجرد وصف سريع لهذا البحث والنتائج والمقترحات والتوصيات التي توصل اليها الباحث.

ويقترح معظم الفقهاء أن تقسم الخاتمة إلى فقرات تسهيلا لصياغتها:

الفقرة الأولى: استعراض ماهية الدراسة دون الخوض في التفاصيل

الفقرة الثانية: الاستنتاجات والنتائج والأفكار الجديدة التي توصل إليها الباحث[44].

الفقرة الثالثة: الإشارة إلى المقترحات والتوصيات التي يرى الباحث أنه من المناسب العمل عليها[45].

5- الملاحق

الملحق هو أحد أجزاء البحث العلمي وهي عبارة عن بيانات أو معلومات أو وثائق يلجأ الباحث إلى تضمينها في نهاية البحث لارتباطها بمضمون البحث، والتي لا يستطيع أن يدرجها في صلب البحث حفاظا على انسجامه وعدم الاخلال بترتيب الأفكار وتسلسلها، كما أن الهدف من الملاحق يظهر في

[44] بالنسبة للنتائج لا بد أن يُختم بما توصل إليه الباحث من أفكار تتعلق بموضوع البحث، كالتوصل إلى فكرة مركزة حول موضوع البحث (عنوان)، موقف القوانين المقارنة، موقف القضاء المقارن، انتقاد المواقف التشريعية والفقهية والقضائية التي يشوبها قصور، تشخيص نقاط الخلل، وجهة نظر الباحث حول الموضوع، موقف الشريعة الاسلامية.

[45] بالنسبة للمقترحات هي الرؤية المستقبلية والمقترحة حول موضوع البحث أي التوجهات التي يراها الباحث مناسبة ومقترحات يقدمها للمشرع وغيره. ويشترط ألا يكون المقترح واردا فعلا في التشريع، وأي أن يكون مقترحا حديثا، وأن يكون مقبولا، وأخيرا أن يورد التسبيب القانوني للمقترح.

تمكين القارئ من الرجوع إلى فكرة معينة أو توضيح جانب معين لمراجعته في الملاحق دون استخدام متن البحث، إذ أنها تكثر في الدراسات التاريخية أو الأدبية وتقل في الدراسات القانونية.

ويتنوع عدد وأهمية الملاحق بحسب طبيعة موضوع البحث وميدانه، وتطبيقا لذلك تعتبر من الملاحق الأشكال والرسومات والنماذج والخرائط والجداول والاحصائيات، ونماذج الاستبيانات وصور المخطوطات، والوثائق التاريخية.

وفي مجال البحوث القانونية عادة ما تكون الملاحق تشريعات أو قوانين هامة لها علاقة بالبحث أو مشاريع قوانين والنصوص الكاملة للأحكام والقرارات القضائية، وأيضا نصوص الاتفاقيات والمعاهدات دولية التي لها صلة بالبحث، أو خرائط جغرافية معينة وأيضا نماذج شكلية لعقود معينة.

ويراعى في كتابة الملاحق ما يلي:

* توضع الملاحق بعد نهاية الخاتمة مباشرة أي قبل قائمة المصادر والمراجع لأنه من المحتمل اعتماد الباحث على مراجع قد تشمل تلك الملاحق.

* ترقيم تلك الملاحق وتسلسلها وكتابة عناوين موضوعاتها، بحيث يشار لكل منها برقم معين وغالبا ما يتطلب الإشارة إلى تلك الملاحق في متن النص ، كأن يكتب الباحث مثلا: "انظر الملحق كذا"

* عدم الاكثار من الملاحق كي لا ينفر القارئ منها ويتجاهلها.

* إذا كانت بعض النصوص متوفرة ويمكن الحصول عليها بسهولة فلا داعي لايرادها في الملحق.

5- قائمة المصادر والمراجع

لا تكفي الإشارة إلى المراجع في هوامش البحث، وإنما يستلزم إعداد قائمة لها تدون في نهاية البحث، أي حصر وتنظيم جميع المراجع والمصادر التي اعتمد عليها الباحث في إنشاء بحثه.

وتعتبر قائمة المصادر والمراجع العنصر الأساسي الذي تستند إليه عملية التوثيق في البحث العلمي، لذا فهي ذات أهمية كبيرة في تكوين الانطباع الأولي عن البحث.

فقائمة المصادر والمراجع تمكن القارئ من تقييم مدى جدية البحث، فنوعية المراجع المستعملة من أهم العوامل التي يتم على أساسها تقييم البحث، وهو امتداد للأمانة العلمية التي سار عليها الباحث في كل مراحل إعداد بحثه، كما أنها انعكاس للجهد العلمي الذي قام به الباحث من خلال جميع تلك المصادر[46].

وهناك مجموعة من الضوابط على الباحث مراعاتها عند إعداد القائمة أهمها:

* عدم المبالغة في ذكر المراجع، بحيث لا يضمّن الباحث قائمة عناوين كثيرة لمجرد الإيحاء للقارئ بأنه قد بذل جهدا في إعداد البحث.

* يجب ألا يذكر الباحث إلا المراجع التي اطلع عليها مباشرة، أما تلك التي لم يطلع عليها فبإمكانه الاشارة إليها في الهامش بوضع عبارة "نقلا عن..." مع الاشارة إلى المرجع الذي أشار اليها.

* الإشارة إلى تلك المراجع والمصادر بشكل دقيق، وهي في الحقيقة إعادة نفس البيانات والعناصر المذكورة في الهوامش مع حذف الصفحة (عند ذكر المرجع لأول مرة).

[46] من أهم مميزات البحث العلمي أنه بحث منظم، وهذه الخاصية تنعكس على سلوك الباحث في إعداده للبحث، فيجب عليه أن يدون أسماء المصادر ومؤلفيها وبيانات النشر.

* أن يكون الباحث ملما بالمراجع التي استخدمها في البحث، وأن يكون لديه فكرة عنها.

* تدوين المصادر في قائمة المراجع بحيث تكتب قائمة المراجع في صفحة مستقلة مع وضع عنوان واضح لها (قائمة المراجع).

* يتم اتباع ترقيم موحد لقائمة المراجع .

تدوين الوثائق في قائمة المراجع

في البداية يجب على الباحث أن يفصل ما بين المصادر والمراجع فيبدأ أولا بعرض المصادر ثم المراجع، ويفصل في هذه ما بين المراجع العامة والمراجع المتخصصة، ثم يبدأ بترتيبها حسب أحد الطرق[47].

1- الترتيب على أساس سنة النشر(الترتيب التاريخي):

[47] ينصح باستعمال التقسيم التالي:

أولا: باللغة العربية

1- الكتب (يمكن تقسيمها إلى كتب عامة وكتب متخصصة)

2- المقالات

3- الرسائل الجامعية

4- الوثائق الأخرى (اتفاقيات دولية، نصوص قانونية، أحكام قضائية، المنشورات، التقارير، المحاضرات...)

(بالنسبة للتشريعات بصفة عامة فإنها ترتب حسب سنوات الصدور مع مراعاة التدرج الخاص بها).

ثانيا: باللغات الأجنبية

1-Ouvrages (généraux, Spécifique)

2-Articles

3-Thèses et Mémoires

4-Documents

ثالثا: مواقع الانترنت

أي الترتيب بطريقة تسلسلية تبدأ من أقدم مصدر إلى أحدث مصدر، لكم عيب هذه الطريقة هو كون بعض المراجع لا تحتوي على سنة النشر ضمن بيانات التأليف التي يحملها المرجع أو المصدر، أو أن بعض المراجع لها نفس سنة النشر، وبالتالي على أي أساس سيتم الترتيب.

2- الترتيب على أساس القيمة العلمية:

بعض المراجع لها قيمة علمية أكبر من الأخرى، لكن هذه الطريقة يصعب تطبيقها على أساس أنّ المرجع قليل القيمة في نظر الباحث يعدّ ذو أهمية كبيرة بالنسبة لباحثين آخرين، كما تعجز هذه الطريقة عن ترتيب المصادر التي تعد في نظر الباحث متساوية من حيث القيمة العلمية.

3- الترتيب على أساس الحروف الأبجدية أو الهجائية (الترتيب الألفبائي):

وذلك بالنظر إلى الحرف الأول الذي يبدأ به لقب المؤلف.

الحروف الأبجدية : أ ب ج د ه و ز ح ط ي ك ل م ن س ع ف ص ق ر ش ت ث خ ز ض ظ غ.

الحروف الهجائية: أ ب ت ث ج ح خ د ر ز س ش ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن ه و ي.

وإذا كانت بعض ألقاب المؤلفين تبدأ بنفس الحروف فإنه ينظر إلى الحرف الثاني فالثالث، وهكذا حتى يصل الباحث إلى ترتيب كل المصادر والمراجع، وهذا التصنيف يشمل كل المصادر والمراجع سواء أكانت كتبا أو مقالات أو غيرها. وننصح باستعمال الأسلوب أو التسلسل الألفائي.

6- الفهرس

المقصود بفهرسة موضوعات وعناوين البحث العلمي هو إقامة دليل ومرشد في نهاية البحث يبين أهم العناوين الأساسية والفرعية وفقا لتقسيمات خطة البحث، وأرقام الصفحات التي تحتويها،

ويكمن الهدف من الفهرس في مساعدة القارئ في الرجوع إلى ما يحتاجه دون تحمل عناء تصفح البحث كاملا. ويحتوي الفهرس على كل العناوين التي تضمنها البحث الأساسية منها والفرعية وأرقام صفحاتها، وهو كذلك برمجة خطة البحث التفصيلية ولذلك يمكن تقسيم خطة البحث من خلاله بالشكل التالي:

الفهرس

مقدمة: .....

الباب الأول:.....

الفصل الأول:.....

المبحث الأول:.....

المطلب الأول:.....

الفرع الأول:.....

أولا: .....

1-.....

خاتمة: .....

قائمة المراجع:.....

الفهرس:.....

ثالثا: هوامش البحث القانوني (قواعد التوثيق والتهميش، الوثقنة، البيبليوغرافيا)

إنّ من أهم المسائل المنهجية التي يجب الالمام بها من طرف الباحث هي قواعد التوثيق أو استخدام الهوامش في البحث، وكيفية الاشارة إلى المراجع والمصادر التي تم الاعتماد عليها في إعداد البحث[48]، بل إنّ مصداقية وجدّية البحث أساسا تقاس بمقدار عدد وتنوع المصادر والمراجع التي استند اليها الباحث (وحداثة وتطور هذه المصادر).

ومادامت البحوث العلمية هي مجموعة من معلومات مستقاة من مختلف المصادر والمراجع بالدرجة الأولى، فإنه لابد من استخدام قواعد التوثيق طبقا لمبادىء وأساليب المنهجية العلمية.

وتبدو أهمية الهامش في التعبير عن الموضوعية والأمانة العلمية لأن الباحث عندما يشير إلى المصدر الذي استعان به فإنه يراد من ذلك التفريق بين أفكاره والأفكار التي نقلها عن غيره، كما أنه بذلك يساعد الباحثين الآخرين على الإلمام والتعرف على المصدر المشار إليه وإمكانية الاعتماد عليه في بحوث أخرى.

ويفضّل معظم الباحثين كتابة الهوامش في البحوث القانونية في أسفل الصفحة[49]،

[48] لم يكن نظام الهوامش معروفا لدى العرب قديما وإنما كان يعرف بنظام الحواشي، حيث تكتب شروحات أو تعاليق في جوانب الصفحة وفي أعلاها وفي أسفلها. والحاشية هي القسم الذي يخرج عن النص إما لشرح فكرة ما أو للإشارة إلى مصدر أو مرجع أو تعليقات أو إحالات أو تراجم (ويسمى أيضا التذييل) ، وإن كانت تسمية الهامش هي السائدة حاليا. وهو ما يدرج تلقائيا عن طريق الكمبيوتر بمجرد استخدام (référence, insérer une note de bas de page).

[49] على العموم هناك طريقتان أساسيتان في إدراج الهوامش في البحوث القانونية، أولها أن تكون مدرجة في نهاية كل صفحة، وثانيها أن تكون مجمّعة في نهاية الباب أو الفصل.

إضافة إلى ذلك هناك طريقة الترقيم المستقل (الترقيم التسلسلي التام)، وهذه الطريقة تعتمد اتباع ترقيم واحد في البحث أو الرسالة يبدأ بأول رقم إلى آخر هامش في البحث، مع بقاء هامش كل صفحة في أسفلها.

1- وظائف الهامش

أهم الوظائف الأساسية التي يؤديها الهامش تتمثل فيما يلي:

* ذكر المرجع أو المصدر الذي تم الاقتباس منه، وهو دليل الأمانة العلمية للباحث والهدف أيضا من إيرادها هو اعتبارها مستندات وبراهين وأدلة على ما يورده الباحث من معلومات، وكذا إرشاد القارئ ومساعدته في الرجوع إلى أحد المراجع.

* توثيق النصوص المقتبسة اقتباسا مباشرا أو غير مباشر (بالمعنى فقط) ونسبتها إلى أصحابها.

* وضع تعليق أو تصحيح أو اقتراح أثناء الاقتباس أو مناقشة رأي أو نقد نص معين أو توضيح بعض الأفكار والمفردات الواردة في المتن.

* توضيح أو تفسير كلمة أو عبارة غامضة يقتضي البحث توضيحها، ويرغب الباحث في الحفاظ على تسلسل الأفكار الواردة في المتن فيورد ذلك في الهامش.

* الإشارة إلى النصوص القانونية والقرارات القضائية (قانون وطني أو مقارن).

* الإشارة إلى مصادر أخرى غنية بالمعلومات أو مراجع إضافية ينصح القارئ بالرجوع إليها لمزيد من التفصيل.

* الإحالة إلى موضوع سابق أو لاحق داخل البحث.

* تدوين ملاحظات خاصة بالباحث تتعلق بالموضوع المطروح في المتن.

2- قواعد التوثيق:

هناك مجموعة من القواعد والمبادئ التي يجب على الباحث التقيد بها أهمها:

- عدم إغراق البحث في التعليق والتهميش مما يجهد القارئ ويؤدي إلى نفوره من البحث.
- عدم الخلط بين المراجع الرئيسة والثانوية.
- التأكد من المرجع أو المعلومات الواردة في الهامش وعدم نقله دون مراجعة.
- الفصل بين المتن والهامش والتمييز بينهما عن طريق حجم الخط.
- وضع إشارة أو رقم يشير إلى الهامش للفت نظر القارئ.
- تجنب ذكر مراجع للمعلومات العامة (ينقسم القانون إلى عام وخاص).
- استخدام الرموز والمختصرات وتجنب ذكر الألقاب العلمية مثل البروفيسور، الدكتور.
- في حال الاقتباس غير المباشر يجب على الباحث الإشارة في الهامش إلى المصدر الأصلي مع عبارة "نقلا عن ...، مشار إليه في.....".

3- تقنيات وثقنة المراجع:

أ- الكتب:

قد يذكر الكتاب في الهامش لأول مرة وقد يذكر أكثر من مرة، ففي المرة الأولى يجب أن تذكر المعلومات المتعلقة به وذلك حسب الترتيب التالي[50]:

[50] في كثير من الأحيان نحتاج أثناء إعداد البحوث إلى قائمة الرموز لتسهيل إدراج المصادر والمراجع في الهامش، وهذه بعض الرموز الأكثر استعمالا:

- مجلد Vol	- المرجع السابق Op-cit
- جزء Tom	- المرجع نفسه Ibid
- صفحة P	- وثيقة Doc
- طبعة Ed	- الناشر Pub

- اسم المؤلف ولقبه، وفي حالة وجود مراجع اشترك في تأليفها أكثر من مؤلف يذكر أسماء قائمة المؤلفين ما لم تتجاوز ثلاثة، فإذا ما تعدى ذلك فيكفي ذكر المؤلف الأول ثم يتبع بعبارة وآخرون، أما إذا كان المرجع مترجما فنكتب اسم المترجم بعد ذكر اسم المؤلف الأصلي وعنوان المرجع مسبوقا بكلمة "ترجمة".

- عنوان الكتاب

- رقم الجزء إن وجد

- رقم الطبعة

- دار النشر.

- بلد النشر

- تاريخ النشر

- رقم الصفحة (في حال الاعتماد على أكثر من صفحة يمكن كتابة أول وآخر صفحة مثل 15-17) والتفصيل بين هذه البيانات بفاصلة.

مثال توضيحي:

1- علي بن غانم، الوجيز في القانون التجاري وقانون الأعمال، الطبعة الأولى، عوفر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص16.

- من الصفحة إلى الصفحة PP

2- محمد الصغير بعلي، القانون الإداري، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004، ص 15-18. 15-24.

3- Dupuy Pierre-Marie, Droit international public, 8éme édition, Dalloz, 2006, p200.

أما في الحالة الثانية، إذا تكرر ذكر الكتاب مرة أخرى ولم يتوسطه أي مصدر آخر (مرتين متواليتين) يستغنى عن ذكر اسم ولقب المؤلف ونكتفي بعبارة "المرجع نفسه" أو "نفس المرجع" ثم الاشارة إلى الصفحة.

أما إن وجد فاصل من تهميشات أخرى فهنا نميز بين حالة استعمال مرجع واحد فقط لنفس المؤلف فهنا يشترط ذكر اسم ولقب المؤلف يتبع بعبارة مرجع سابق أو المرجع السابق ثم رقم الصفحة.

أما إذا كان للمؤلف مرجع آخر تم الاعتماد عليه فهنا لابد من تحديد عنوان الكتاب المستعمل.

مثال توضيحي:

المثال الأول:

1- عمار بوضياف، النظام القضائي الجزائري، الطبعة الأولى، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003،ص .27

2- المرجع نفسه، ص

المثال الثاني:

1- عمار بوضياف، النظام القضائي الجزائري، الطبعة الأولى، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص .27

2- محمد الصغير بعلي، القانون الإداري، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004، ص .15

3- عمار بوضياف، المرجع السابق، ص 89.

المثال الثالث:

1- عمار بوضياف، النظام القضائي الجزائري، الطبعة الأولى، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003،ص .27

2- محمد الصغير بعلي، القانون الإداري، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2004، ص .15

3- عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، دار ريحانة للنشر و التوزيع.....

ب- المقالات:

نميز في هذه الحالة بين ذكر المقال لأول مرة وبين استعماله لمرات متعددة.

* في حالة استعمال المقال للمرة الأولى نذكر:

- اسم ولقب صاحب المقال.

- عنوان المقال.

- اسم المجلة.

- اسم الهيئة التي تصدر المجلة.

- رقم العدد.

- بلد النشر.

- سنة النشر.

- رقم الصفحة.

*في حالة ذكر المقال لأكثر من مرة:

- في حالة ذكر المقال مرتين متتاليتين نذكر، المرجع نفسه، رقم الصفحة.

- في حالة ذكر المقال أكثر من مرة بصورة غير متتالية نذكر، اسم ولقب صاحب المقال، عبارة المرجع السابق، رقم الصفحة.

- في حالة ما كان للمؤلف أكثر من مقال تم الاعتماد عليه في البحث نذكر، اسم ولقب صاحب المقال، عنوان المقال، عبارة المرجع السابق، رقم الصفحة.

مثال توضيحي:

1- وليد فؤاد موقف مجلس الأمن من الارهاب، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، 2010، ص 345.

2- شفيقة بن كسيرة، وقف تنفيذ القرارات الإدارية، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، العدد 18، 2014، ص 26.

ج- الرسائل الجامعية:

عند الاقتباس لأول مرة يكتب:

- اسم ولقب الباحث

- عنوان البحث

- تحديد طبيعة البحث (ماجستير، دكتوراه)

- اسم الكلية أو المعهد واسم الجامعة

- سنة المناقشة

- الصفحة.

وفي حالة تكرار الاعتماد نتبع نفس القواعد السابقة.

مثال توضيحي:

1- روان محمد الصالح،الجريمة الدولية في القانون الدولي الجنائي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة منتوري ،قسنطينة، 2009، ص 30

2- غزلان سليمة، علاقة الإدارة بالمواطن في القانون الجزائري، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2010، ص .35

3- قطاف حفيظ، مجال تدخل القضاء في خصومة التحكيم التجاري الدولي، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة لمين دباغين، سطيف2، 2015، ص 65 .

د- الوثائق:

في حالة الاقتباس من الوثائق يتم ذكر:

- اسم ونوع الوثيقة القانونية الرسمية (دستور، قانون، قرار إداري، حكم قضائي....)

- ذكر المادة أو الفقرة

- بيان الوثيقة العامة التي احتوت النصوص مثل الجريدة الرسمية (يجب ذكر السنة ورقم العدد ، تاريخ الصدور، رقم الصفحة)

أما في حالة الحكم القضائي فيجب ذكر:

- اسم ودرجة المحكمة أو الجهة مصدرة الحكم أو القرار

- رقم الملف أو القضية

- تاريخ الصدور

- ثم المصدر الذي أخذ منه الحكم أو القرار

أمثلة توضيحية:

1- دستور الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، دستور28 نوفمبر1996،الجريدة الرسمية العدد 76، المؤرخة في 8 ديسمبر1996.

2- القانون العضوي رقم 01/98 المؤرخ في 30 ماي 1998، المتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله، الجريدة الرسمية، العدد 37، المؤرخة في 01 جوان 1998، ص.31

3- القانون العضوي رقم 02/98 المؤرخ في30 ماي 1998، المتعلق بالمحاكم الإدارية، الجريدة الرسمية، العدد 37، المؤرخة في 01 جوان 1998، ص.8

4- المرسوم الرئاسي رقم 247/15، المؤرخ في 16ديسمبر 2015، المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات الموفق العام، الجريدة الرسمية العدد 50 المؤرخة في 20 ديسمبر 2015، ص 3.

5- الأمر رقم 107/86 المؤرخ في 1986/4/29 المتضمن التنظيم القضائي، الجريدة الرسمية، العدد 18، 1986، ص.

6- المرسوم التنفيذي 261/98 المؤرخ في 1998/8/29، يحدد أشكال الاجراءات وكيفياتها في المجال الاستشاري أمام مجلس الدولة، الجريدة الرسمية، العدد 85، المؤرخة في 30 أوت 1998، ص .5

7- المحكمة العليا، الغرفة الإدارية قرار رقم 286176، المؤرخ في 2002/7/23، قضية (ز.م ضد شركة الخطوط الجوية الجزائرية) المجلة القضائية، العدد الأول، 2004، ص.157

8- مجلس الدولة، قرار رقم 157847،المؤرخ في 1998/11/17، قضية (والي ولاية تيبازة ضد حدوش جمال) (غير منشور).

9- مجلس الدولة، قرار رقم 26384، المؤرخ في 2006/4/19، مدير تعليم السياقة ضد مصلحة الضرائب، مجلة مجلس الدولة، العدد8، 2006، ص195.

هـ- المطبوعات:

- الاسم الكامل للأستاذ المحاضر
- عنوان المحاضرة
- اسم المقياس مع تحديد المستوى الدراسي
- رقم الصفحة أو الصفحات.

مثال توضيحي:

1- بوسعدية رؤوف، محاضرات في قانون العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، السنة الجامعية2016/.2017

2- بن رقية يوسف، محاضرات في المنهجية، ألقيت على طلبة السنة الأولى ، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2011/2010.

و- الوثائق الالكترونية:

عند الاستعانة بوثائق الكترونية يكتب:

- اسم المؤلف
- عنوان الموضوع
- تاريخ النشر
- تاريخ الإطلاع على المعلومة
- ثم العنوان الالكتروني.

مثال توضيحي:

1- عماد حسن أبو طالب، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، جانفي 1998، تاريخ الإطلاع 2015/12/15، متاح على الموقع:

http://www.digital-ahram.org.eg/articles

2- رماح سعيد، الجرائم الالكترونية، عندما تصبح التقنية وسيلة للإجرام، 2015/4/6، تاريخ الإطلاع 10جانفي2016، متاح على الموقع:

www.aljazeera.net/news

القسم الثاني: منهجية البحث العلمي 2

تمهيد

تعتبر عملية دراسة مناهج البحث العلمي الصحيحة أمر ضروري على كل باحث أو طالب حيث يتزود كل منهما ويتسلح منذ البداية بطرق ومناهج البحث العلمية الصحيحة الأمر الذي يقوى ويعمق لديهم القدرة على الاكتشاف والتفسير والفهم والتنظيم واستعمال المعلومات والمعارف بطرق سليمة لذا يجب على الباحث أو العالم العلمي المتخصص أن يلتزم بها ويسير على هديها خلال القيام ببحوثه العلمية في ميدان تخصصه كما تبرز أهمية المنهج في الأبحاث العلمية بل وليس هناك بحث دون منهج دقيق يتناول دراسة المشكلة ويحدد أبعادها وجوانبها ومسبباتها وتأثرها بما يحيط بها من ظواهر وذلك وفقا للقواعد والأحكام التي تتم بها دراسة المشكلة أو الظاهرة على ضوئها ويتم التحكم في حركتها أو توجيهها توجيها سليما يتماشى ودراسة المشكلة سواء بتعديلها أو إضافة شيء جديد لها أو بإضافة دراسة تحليلية بغرض القضية محل البحث والدراسة.

وتعتبر مقومات وأجزاء موضوع مناهج البحث العلمي قضية علمية ومنهجية أولية وأصيلة لأية دراسة أو بحث، ومن المقومات والعناصر الأساسية لمناهج البحث العلمي وخصائصه وأنواعه وكذا أهميته وهذا ما سنتناوله في بحثنا هذا ثم نتطرق إلى مفهوم مناهج البحث العلمي وتطوره مع الفكر الإنساني وتنوعه وعلاقته بالعلوم الاجتماعية والقانونية.

ومن جهة أخرى ونظرا لتعقيدات القوانين وكثرتها، وللتمكن من توقع كيفية حل نزاع قانوني أو كيفية إصدار محكمة ما لحكم في قضية أو نزاع معروض أمامها، لابد لنا من دراسة منهجية استنباط الحلول القانونية، أو كيفية تطبيق المحاكم للقواعد القانونية ليصبح بإمكان الطالب أن يحل مسألة قانونية أو يعطي استشارة قانونية، ليحسن لاحقا التعامل مع ظروف مشابهة في الواقع المعاش، فما يواجه رجل القانون في حياته المهنية سواء كان محاميا أوقاضيا يواجهه الطالب في حياته الأكاديمية من مسائل وقضايا وقرارات المحاكم بمختلف مستوياتها.

لهذه الاعتبارات اعتمدت هذه المنهجية التطبيقية التي تهدف إلى الجمع بين الجانب النظري والتطبيقي، وذلك لأن المعلومات النظرية وحدها غير كافية لتوضيح مختلف المسائل القانونية التي يتلقاها الطالب، فوجب عندئذ تزويده بأعمال تطبيقية وتمارين عملية واقعية أبرزها الأحكام والقرارات القضائية، أو الاستشارات القانونية وتحليل النصوص القانونية التي تلعب دورا كبيرا في ترسيخ المعلومات في ذهن الطالب[51].

المحور الأول: مفهوم المنهج

لكل علم من العلوم مادة ومنهج، ومادة العلم هي الظواهر التي يتناولها بالتحليل، أمَّا منهجه فهو طريقة المعرفة التي يسلكها الباحث في سبيله إلى التعرف على حقيقة تلك الظواهر، فنقول مثلا:

[51] نشير أن هذا المنهج التطبيقي هو المعتمد في التدريس في كليات الحقوق بصفة عامة، حيث تعرض أحكام المحاكم أو القضايا أمام الطلاب الذين يعمدون إلى تحليلها ومناقشتها للوصول إلى القواعد القانونية التي تم تطبيقها. وفي الجزائر بدأ تطبيق هذه المنهجية خلال هذه السنة الجامعية الحالية بعدما تم توحيد البرنامج المشترك بين كل الجامعات والتي تعد خطوة إيجابية وهامة وفرصة مناسبة للطالب للاستفادة من مزايا هذا المنهج التطبيقي.

العلوم الطبيعية، ونعني بها المناهج العلمية التي تتناول بالتحليل الظواهر الطبيعية حال الفيزياء والأحياء وغيرهما، ونقول العلوم الاجتماعية ونعني بها المناهج العلمية التي تتناول الظواهر الاجتماعية بالتحليل .

أولا: مفهوم المنهج في اللغة:

. المناهج جمع منهج، والمنهج (Méthode) في اللغة يعني الطريق الواضح، ونهجَ الطريق، بمعنى أبانه وأوضحه، ونهجه بمعنى سلكه بوضوح واستبانة[52].

فالمنهج هو الطريق الواضح المستقيم والبين والمستمر، للوصول إلى الغرض المطلوب أو تحقيق الهدف المنشود.

كما يعني كيفية أو طريقة فعل أو تعليم شيء معين، وفقا لبعض المبادئ بصورة مرتبة ومنسقة ومنظمة.

ثانيا: مفهوم المنهج العلمي كمصطلح:

والمنهج بمعناه الفني العلمي والاصطلاحي الدقيق يقصد به: "الطريق الأقصر والأسلم للوصول إلى الهدف المنشود"[53].

كما عرف أنه: " فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون جاهلين بها، إما من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون عارفين بها ".

[52] محمد طه بدوي، المنهج في علم السياسة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، سنة 2000، ص 115.

[53] عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، الطبعة الثالثة، الكويت،وكالة المطبوعات، 1977، ص 7.

أو أنه: " الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته، حتى يصل إلى نتيجة معلومة .".

أو هو: " مجموعة الإجراءات الذهنية التي يتمثلها الباحث مقدما لعميلة المعرفة التي سيقبل عليها، من أجل التوصل إلى حقيقة المادة التي يستهدفها".

فالمنهج عملية فكرية منظمة، أو أسلوب أو طريق منظم دقيق وهادف، يسلكه الباحث المتميز بالموهبة والمعرفة والقدرة على الإبداع، مستهدفا إيجاد حلول لمشاكل أو ظاهرة بحثية معينة.

ويلتزم الباحث بمجموعة من القواعد والضوابط لاتخاذ القرارات وإتباع الإجراءات المقيدة لمسيرته البحثية، في إطار المنهاج وإجراء التجارب الضرورية اللازمة، مستعينا بالأدوات البحثية الأكثر ملائمة لبحثه، وإيضاح العلاقات والعلل السببية في إطار تحليل المشاهدات والملاحظات، وإجراء المقارنات المنطقية للوصول إلى نتائج واختبار مدى صحتها، ثم بلورة هذه النتائج في إطار التسلسل والتأطير النظري المنسق، في صورة قواعد مبرهن على صحتها، كحقائق علمية تقود إلى حل الظاهرة محل البحث.

والمنهج العلمي وفق المفهوم السابق، يصح تطبيقه في كل العلوم الطبيعية والاجتماعية بكل تفريعاتها.

ثالثا: النشأة والتطور

بحث الإنسان منذ بداية الخليقة عن أساليب أو طرق يحل بها المعضلات التي يواجهها، خاصة عن طريق المعارف والمدركات العقلية، وبصفة أساسية العلم، وسجلت بعض الأفكار المتناثرة من

الحضارات القديمة كملامح منهجية، خاصة ما خلفته الحضارة اليونانية من فكر فلسفي في القرن الثالث ق م، ولكن لم تترسخ هذه الأفكار وترتفع إلى مستوى منهج علمي متميز، حتى جاءت الحضارة العربية الإسلامية، فأرست دعائم مناهج راسخة ومحددة في شتى المعارف الإنسانية، وبرزت المناهج العلمية في مئات الكتب والمخطوطات العربية، والتي عرفت أوج نشاطها بداية من منتصف القرن السابع الميلادي حتى منتصف القرن الخامس عشر[54].

وجاءت النهضة الأوربية الحديثة لتضيف إلى هذه الثروة الموجودة الشيء الجديد، فكان أول من كتب عن المناهج العلمية في أوربا المعاصرة فرنسيس بيكون سنة 1620، حيث كتب " قواعد المنهج"، تبعه الفيلسوف الفرنسي ديكارت سنة 1637، وركز كلاهما على المنهج الاستدلالي، ثم كتب جون لوك كتابه في المناهج سنة 1690، ثم توالت البحوث والكتب في هذا الميدان.

رابعا: أهمية دراسة المنهج:

تقوم العملية التعليمية على البحث العلمي المعتمد على توجيهات الأساتذة المختصين وإرشادات المشرفين التربويين، والأعمال البحثية المصاحبة للدراسة، لأن المطلوب من الدارس في المرحلة الجامعية وما فوقها أن يسهم في تنمية المعرفة، فلا بد للطالب الجامعي أن يرتبط بالمكتبة، ويقدم عددا من الأوراق البحثية التي ترتبط بمجال تخصصه ومجال الثقافة العامة، ومن هنا تنبع أهمية المعرفة بمناهج البحث العلمي، ودراسة مناهج البحث العلمي ضرورة لتحقيق لأهداف التالية :

- تعميق معرفة الطالب الباحث الجامعي بخطوات البحث العلمي.

[54] محمد علي محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمي، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1986، ص 117.

- تعريف الطالب الباحث بمفهوم البحث والطريقة العلمية في البحث.
- إكتساب الطالب الباحث الكفاية في تحديد افتراضات ومشكلات البحث
- تعريف الطالب الباحث بتصنيفات البحوث من حيث أهدافها و مناهجها
- تعريف الطالب الباحث بمفهوم أدوات البحث ودورها في جمع البيانات والشروط التي يجب توفرها فيها من حيث صدقها وثباتها.
- تعريف الطالب الباحث بأساليب الملاحظة والقياس الرئيسة.
- تعريف الطالب الباحث بطرق المعاينة وأساليب الاحصاء الوصفي والاستدلالي.

تعميق معرفة الطلاب الباحثين في استطلاع الموضوع والدراسات السابقة.

- إثراء معلومات الطلاب الباحثين في مواضيع معينة كالمناهج ونظريات المعرفة.
- تعويد الطالب الباحث على الاعتماد على النفس في دراسة المشكلات وإصدار إحكام بشأنها.
- تعويد الطالب الباحث على إتباع الأساليب و القواعد العلمية المعتمدة في كتابة البحوث.
- تعويد الطالب الباحث على استخدام الوثائق و الكتب ومصادر المعلومات والربط بينها
- تعويد الطالب الباحث على فهم واستيعاب الموضوعات المتصلة بالأسس العامة لفلسفة العلم، والمدارس الفكرية المختلفة .

- تعويد الطالب الباحث على الوقوف على المسائل المتصلة بمدى صلاحية المنهج العلمي التجريبي في دراسة الظواهر العلمية ، والطرق والوسائل المستخدمة للوصول إلى سمتي العلم الأساسيتين: الموضوعية والتعميم.

- تنمية قدرات الطالب الباحث في مجال البحث العلمي، وتنمية قدرته علي إدراك وفهم واستيعاب المعايير التي يستند إليها في: اختيار موضوع البحث، و اختيار المنهج أو المناهج المناسبة لتناول موضوع البحث،واختيار طرق جمع البيانات والمعلومات، و اختيار أساليب تحليل هذه البيانات والمعلومات وصولاً إلى هدف البحث.

- تعزيز مهارات الطالب الباحث في التعامل مع المسائل المتصلة بالنواحي الشكلية لكتابة الأبحاث العلمية، حال توثيق المراجع، والإخراج النهائي للعمل البحثي .

- تعزيز مهارات الطالب الباحث الفردية، وكذا مهارات العمل الجماعي، في اكتساب المعرفة.

- تنمية قدرة الطالب الباحث على الاستفادة من المعلومات المتوفرة في المكتبات وعلى شبكة الإنترنت من حيث كيفية الحصول على المعلومة، وكيفية التحقق من صحتها.

رابعا: التصنيفات التقليدية لمناهج البحث العلمي

1- المنهج التحليلي والمنهج التركيبي:

المنهج التحليلي الاكتشافي أو منهج الاختراع، وهو يستهدف الكشف عن الحقيقة، أمَّا المنهج التركيبي أو التأليفي فهو يستهدف تركيب وتأليف الحقائق التي تم اكتشافها عن طريق المنهج التحليلي. وذل بهدف تعميمها ونشرها للآخرين.

ويعاب على هذا التقسيم أنه ناقص، لأنه يتحدث عن الأفكار فقط، ولا يشمل القوانين والظواهر، كما أنه لا يصح لكافة فروع المعرفة.

2- المنهج التلقائي والمنهج العقلي:

المنهج التلقائي هو الذي يسير فيه العقل سيرا طبيعيا نحو المعرفة أو الحقيقة، دون تحديد سابق لأساليب وأصول وقواعد منظمة ومقصودة، أمَّا المنهج العقلي التأملي فهو ذلك المنهج الذي يسير فيه العقل في نطاق أصول وقواعد منظمة ومرتبة ومقصودة، من أجل اكتشاف الحقيقة أو الحصول على المعرفة.

وانتقد هذا التقسيم الكلاسيكي من حيث أته يتحدث عن طرق ووسائل الحصول على المعرفة، وليس على مناهج البحث العلمي، كمناهج علمية لها أصولها وقوانينها.

خامسا: التصنيفات الحديثة لمناهج البحث

توجد عدة تصنيفات حديثة لأنواع المناهج العلمية، لعل من أشهرها:

1- تقسيم هويتني:withney

وأنواع مناهج البحث عنده هي:

أ. المنهج الوصفي.

ب . المنهج التاريخي.

ج . المنهج التجريبي.

د . البحث الفلسفي.

هـ . البحث التنبؤي.

و . البحث الاجتماعي.

ن . البحث الإبداعي.

2- تقسيم ماركيز:Marquis

أ . المنهج الأنثربولوجي.

ب . المنهج الفلسفي

ج . منهج دراسة الحالة.

د . المنهج التاريخي.

هـ . منهج المسح.

و . المنهج التجريبي.

3- تقسيم جود وسكيتس:

أ . المنهج التاريخي.

ب . المنهج الوصفي .

ج . منهج المسح الوصفي.

د . المنهج التجريبي.

هـ منهج دراسة الحالة.

و. منهج دراسات النمو والتطور.

على أننا سنأخذ في هذا البحث المناهج الكبرى والأصلية المتفق عليها بين علماء المناهج، وهي: الاستدلالي، التجريبي، التاريخي، الجدلي.

المحور الثاني: علم المناهج

عرف علم المناهج تطورا كبيرا نتيجة لتطور أنواع المناهج واستعمالاتها المتزايدة، وبتزايد حركة البحث العلمي وتنوع مجالاته، ازدادت أهمية هذا العلم، تعددت المناهج وتنوع الاختصاصات العلمية، بل إننا نجد العلم الواحد يستعين بمناهج مختلفة بحسب ما يقتضيه موضوع البحث.

إن أول من استعمل كلمة "علم المناهج " أو " المنهجية " هو الفيلسوف الألماني " كانط "، وذلك عندما قسم المنطق إلى قسمين:

أولا: مذهب المبادئ، وهو الذي يبحث في الشروط والطرق الصحيحة للحصول على المعرفة.

ثانيا: علم المناهج الذي يهتم بتحديد الشكل العام لكل علم وبتحديد الطريقة التي يتشكل بها أي علم من العلوم[55].

فعلم المناهج هو الذي يبحث في مناهج البحث العلمي والطرق العلمية التي يكتشفها ويستخدمها العلماء والباحثون من أجل الوصول إلى الحقيقة.

[55] أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 258.

فإذا كانت مناهج البحث العلمي هي الطرق المؤدية إلى معرفة الحقائق والكشف عنها في مختلف العلوم . وذلك بواسطة مجموعة من القواعد والقوانين العامة التي تنظم سير العقل حتى يصل إلى نتائج معلومة ،. فإن علم المناهج هو العلم الباحث والدارس لهذه المناهج العلمية.

نشأ علم المناهج وازدهر بعد عصر النهضة في أوربا، وتحديدا في القرن السابع عشر الميلادي، على يد جماعة كبيرة من العلماء والفلاسفة أمثال:

فرنسيس بيكون (1561 . 1626): بيّن أهمية إتباع الوسائل التجريبية والتعميمات العلمية، وهو أول مفكري عصر النهضة الذين أكدوا أهمية استخدام المنهج الاستقرائي بغية الوصول إلى القوانين.

رينيه ديكارت (1596 . 1650): بيّن أهمية الجانب الرياضي للعلم، ووضع قواعد المنهج الاستدلالي، فالنتائج تستنبط من مقدمات واضحة تماما للعقل، مما يجعله على يقين أنها تصلح أساسا لكل معرفة ناتجة عنها، وقد تضمن كتابه " مقال في المنهج " إسهاماته في هذا المجال.

ايمانويل كانط (1724 . 1804)، فيخته (1762 . 1814)، وليم جيمس (1842 . 1910)....

وغيرهم من العلماء والفلاسفة[56].

أولا: المنهج الاستدلالي

يعرف الاستدلال بأنه: " هو البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها، ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة، ودون الالتجاء إلى التجربة، وهذا السير يكون بواسطة القول أو الحساب." وذلك

[56] ربحي مصطفى عليان، البحث العلمي، أسسه مناهجه وأساليبه، بيت الأفكار الدولية، الأردن، 2014، ص 255.

مثل العمليات الحسابية التي يقوم بها الرياضي دون إجراء تجارب، والاستدلالات التي يستعملها القاضي اعتمادا على ما لديه من قضايا ومبادئ قانونية.

والاستدلال قد يكون عملية عقلية منطقية أولية، وهو كل برهان دقيق مثل الحساب والقياس .

وقد يكون عبارة عن عملية سلوكية منهجية لتحصيل الحقيقة، وهو السلوك العام المستخدم في العلوم والرياضة وهو التسلسل المنطقي المنتقل من مبادئ وقضايا أولية إلى قضايا أخرى تستخلص وتستنج منها بالضرورة، دون استعمال التجربة، عكس المنهج التجريبي أو الاستقرائي القائم على أساس التجربة.

مبادئ الاستدلال:

يتكون النظام الاستدلالي من المبادئ والنظريات، وذلك أن النظام الاستدلالي يشتمل على ميكانيزم يتسلسل من قضايا ومبادئ يستنتج منها مبادئ وقضايا مستنتجة كنتائج للعملية الاستدلالية الأولى، ثم تصبح هذه بدورها مبادئ وقضايا أولية بالنسبة للنتائج الأخرى... وهكذا إلى النهاية.

والنتائج المستخرجة من القضايا والمبادئ تسمى " النظريات " ولذا كان الاستدلال في صورة نظام متكون من ميكانيزم: المبادئ والنظريات.

. مبادئ الاستدلال هي: مجموع القضايا والتصورات الأولية غير المستخرجة من غيرها في نظام استدلالي معين. وقد قسم رجال المنطق القدماء مبادئ الاستدلال إلى: البديهيات . المصادرات . التعريفات.

أ . البديهيات:

البديهية هي قضية بينة بنفسها، وليس من الممكن البرهنة عليها، فهي صادقة بلا برهان. وتتميز بثلاثة خصائص:

. أنها بينة نفسية: حيث تتبين للنفس تلقائيا وبدون واسطة برهان.

. أنها أولية منطقية: أي أنها مبدأ أوليا غير مستخلص من غيره من المبادئ والقضايا الأخرى.

. أنها قاعدة صورية عامة: أو قضية مشتركة لأنه مسلم بها من كافة العقول على السواء، ولأنها شاملة لأكثر من علم واحد.

ب . المصادرات:

المصادرات قضايا تركيبية، أقل يقينية من البديهيات، فهي ليست بينة وغير عامة ومشتركة، ولكن يصادر على صحتها ويسلم بها تسليما، بالرغم من عدم بيانها بوضوح للعقل، ولكن نظرا لفائدتها المتمثلة في إمكانية استنتاج منها العديد من النتائج دون الوقوع في تناقض.

وصحة المصادرات تظهر من نتائجها المتعددة وغير المتناقضة .

وتوجد المصادرات في الرياضيات والعلوم الطبيعية وفي العلوم الإنسانية والاجتماعية، مثل المصادرة القائلة: أن الإنسان يفعل أولا طبقا لما يراه أنفع، والمصادرة الأخلاقية القائلة: أن كل إنسان يطلب السعادة[57].

ج . التعريفات:

[57] عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 132.

التعريفات هي قضايا وتصورات جزئية وخاصة بكل علم، والتعريف هو التعبير عن ماهية المعرف عنه وحده، وعنه كله، أي تعريفا جامعا مانعا، ويتركب التعريف من شيئين هما:

المعرف به وهو الشيء المراد تعريفه، والمعرف وهو القول الذي يحدد خواص وعناصر الشيء المعرف.

والتعريف قد يكون تعريفا رياضيا، أي تعريفا ثابتا وقبليا وضروريا نهائيا وكليا، لأنه من عمل العقل الثابت في جوهره.

وقد يكون التعريف تعريفا تجريبيا، كما هو الحال في العلوم الطبيعية والإنسانية والاجتماعية والقانونية، حيث يكون التعريف تعريفا متحركا ومتطورا ومتدرج في تكوينه، حيث يتكون شيئا فشيئا في ميدان التجربة، حيث تضيف إليه التجارب الميدانية عناصر وخواص جديدة ومتحركة ومتغيرة.

هذه مبادئ الاستدلال الثلاثة، وقد ثبت لرجال المنطق والفلسفة وعلم المنهجية على الخصوص، أن هذه المبادئ الثلاثة متداخلة في ما بينها، ومتعاونة ومتكاملة في تحقيق العملية الاستدلالية من أجل استخراج النتائج والنظريات والبرهنة على صحتها.

أدوات الاستدلال:

أ . القياس:

وهو عملية أو قضية عقلية منطقية، تنطلق من مقدمات مسلم بها، أو مسلمات إلى نتائج افتراضية غير مضمون صحتها. فالقياس هو تحصيل حاصل مستمر، عكس البرهان الرياضي الذي

يأتي دائما بحقيقة جديدة، لم تكن موجودة في المبادئ الأولية لا ضمنيا ولا صراحة، فالبرهان الرياضي عكس القياس مبدع وخلاق للجديد الأصيل.

ب . التجريب العقلي:

التجريب العقلي يختلف اختلافا جذريا وتاما عن المنهج التجريبي، والتجريب العقلي هو في معناه الواسع والعام: قيام الإنسان في داخل عقله بكل الفروض والتحقيقات التي يعجز عن القيام بها في الخارج، وقد يكون التجريب العقلي تجريبيا عقليا خياليا، كما هو في حالات جموع العباقرة والفنانين والشعراء، وهذا النوع من التجريب العقلي ليست له قيمة علمية، ولكن له قيم فنية جمالية خلاقة.

وقد يكون التجريب العقلي تجريبا عقليا علميا، لأنه يقوم على وقائع يجرب عليها الإنسان الأوضاع والفروض العقلية الداخلية العديدة، لاستخلاص النتائج التي تؤدي إليها هذه الفروض داخل الذهن الإنساني.

ج . التركيب :

التركيب هو عملية عقلية عكسية، تبدأ من القضية الصحيحة المعلومة الصحة، إلى استخراج كل النتائج ومعرفة كل هذه النتائج المراد استخلاصها من هذه القضية الصحيحة والمعلومة.

ثانيا: المنهج التجريبي

يعد المنهج التجريبي من أقرب المناهج إلى الطريقة العلمية الصحيحة والموضوعية واليقينية في البحث عن الحقيقة واكتشافها وتفسيرها والتنبؤ بها والتحكم فيها.

معنى المنهج التجريبي:

هناك عدة محاولات لتحديد ماهية ومعنى المنهج التجريبي، منها التي تسعى إلى تعريف المنهج التجريبي بأنه: " المنهج المستخدم حين نبدأ من وقائع خارجة عن العقل، سواء أكانت خارجة عن النفس إطلاقا، أو باطنة فيها كذلك كما في حالة الاستبطان، لكي نصف هذه الظاهرة الخارجة عن العقل ونفسرها. ولتفسيرها نهيب دائما بالتجربة، ولا نعتمد على مبادئ الفكر وقواعد المنطق وحدها()".

كما حاول البحث أن يحدد معناه من خلال تحديد معنى التجربة أو التجريب، التي هي إحدى مراحل وعناصر المنهج التجريبي، ومنها:

"إن التجريب ما هو إلا ملاحظة تحت ظروف محكومة عن طريق اختيار بعض الحالات أو عن طريق تطويع بعض العوامل".

ومنها: " التجربة ... هي ملاحظة مقصودة تحت ظروف محكومة، يقوم بها الباحث لاختبار الفرض للحصول على العلاقات السببية".

فمضمون المنهج التجريبي، يتمثل في الاعتماد على الملاحظة والتجربة، وهو لذلك استقرائي اختباري مع تدخل العقل بسلسلة من عملية الاستنباط المنطقي تنتهي بالارتقاء بنتائج عدد محدد من الحالات إلى قانون مفسر لشتى حالات الواقع، وذلك إلى ما لانهاية.

يتكون المنهج التجريبي من عناصر ومراحل :

. المشاهدة أو الملاحظة العلمية . الفروض . التجربة.

ويختلف المنهج التجريبي عن بقية المناهج العلمية الأخرى، خاصة المنهج الاستدلالي، من حيث كون المنهج التجريبي سلوك علمي وموضوعي وعملي خارجي.

والمنهج التجريبي موضوعه الظواهر والوقائع الخارجية، بينما موضوع المنهج الاستدلالي هو المخلوقات العقلية الداخلية.

مقومات وعناصر المنهج التجريبي:

يتألف المنهج التجريبي من ثلاثة مقومات وعناصر أساسية هي:

1. الملاحظة :

وهي الخطوة الأولى في البحث العلمي وهي من أهم عناصر البحث التجريبي، وأكثرها أهمية وحيوية، لأنها المحرك الأساسي لبقية عناصر المنهج التجريبي، حيث أن الملاحظة هي التي تقود إلى وضع الفرضيات وحتمية إجراء عملية التجريب على الفرضيات، لاستخراج القوانين والنظريات العلمية التي تفسر الظواهر والوقائع .

والملاحظة أو المشاهدة في معناها العام والواسع: هي الانتباه العفوي إلى حادثة أو واقعة أو ظاهرة أو أمر ما، دون قصد أو سابق إصرار وتعمد.

أما الملاحظة العلمية فهي: المشاهدة الحسية المقصودة والمنظمة والدقيقة للحوادث والأمور والظواهر، بغية اكتشاف أسبابها وقوانينها ونظرياتها، عن طريق القيام بعملية النظر في هذه الأشياء والأمور والوقائع، وتعريفها وتوصيفها وتصنيفها في أسر وفصائل، وذلك قبل تحريك عمليتي وضع الفرضيات والتجريب.

شروط الملاحظة العلمية:

. يجب أن تكون الملاحظة كاملة، فيجب أن يلاحظ الباحث كافة العوامل والأسباب والوقائع والظواهر والأشياء المؤثرة في وجود الظاهرة، أو المتصلة بها. وأن إغفال أي عامل من العوامل له صلة بالواقعة أو الظاهرة، يؤدي إلى عدم المعرفة الكاملة والشاملة للظاهرة، ويؤدي إلى وقوع أخطاء في بقية مراحل المنهج التجريبي.

. يجب أن تكون الملاحظة العلمية نزيهة وموضوعية ومجردة، أي يجب ألا تتأثر بأشياء وأحاسيس وفرضيات سابقة على عملية الملاحظة.

. يجب أن تكون منظمة ومضبوطة ودقيقة، أي يجب على العالم الباحث أن يستخدم الذكاء والدقة العلمية، وأن يستعمل وسائل القياس والتسجيل والوزن والملاحظة العلمية التكنولوجية في ملاحظته.

. يجب أن يكون العالم الباحث مؤهلا وقادرا على الملاحظة، أن يكون ذكيا متخصصا، عالما في ميدانه، سليم الحواس، هادئ الطبع سليم الأعصاب، مرتاح النفس قادرا على التركيز والانتباه.

2. الفرضيات العلمية:

تعتبر الفرضية العنصر الثاني واللاحق لعنصر الملاحظة العلمية في المنهج التجريبي، وهي عنصر تحليل.

والفرضية في اللغة تعني التخمين أو الاستنتاج، أو افتراض ذكي في إمكانية تحقق واقعة أو شيء ما أو عدم تحققه وصحته.

أما مفهومها في الاصطلاح فهو: " تفسير مؤقت لوقائع وظواهر معينة، لا يزال بمعزل عن امتحان الوقائع، حتى إذا ما امتحن في الوقائع، أصبحت بعد ذلك فرضيات زائفة يجب العدول عنها إلى غيرها من الفرضيات الأخرى، أو صارت قانونا يفسر مجرى الظواهر".

أو أن الفرضية هي: " تخمين ذكي أو استنتاج ذكي، يصوغه الباحث ويتبناه مؤقتا، لشرح بعض ما يلاحظه من الظواهر الحقائق، وليكون هذا الفرض كمرشد له في البحث والدراسة التي يقوم بها".

وتتميز الفرضية بذلك عن غيرها من المصطلحات العلمية الأخرى مثل: النظرية، القانون، المفهوم، الإيديولوجية.

. ونستطيع تعريف النظرية بأنها: كل مجموعة من فروض منسجمة فيما بينها، ثبتت صحتها عن طريق التدليل العقلي فهي لذلك" نظرية فلسفية "، أو عن طريق التجريب فهي" نظرية علمية."

فتختلف بذلك الفرضية عن النظرية، في الدرجة وليس في النوع.

الفرضية تفسير وتخمين مؤقت وغير نهائي.

والنظرية تفسير وتفسير ثابت ونهائي نسبيا.

وأصل النظرية أنها فرضية أجريت عليها اختبارات وتجارب فأصبحت نظرية.

. أما القانون فهو النظام أو العلاقة الثابتة وغير المتحولة بين ظاهرتين أو أكثر.

. أما المفهوم فهو: مجموعة من الرموز والدلالات التي يستعين بها الفرد لتوصيل ما يريده من معاني إلى غيره من الناس، ويشترط في المفهوم ربطه بالتعريفات الأخرى المتصلة به، كما يشترط فيه الدقة والوضوح والعمومية.

أو نستطيع القول أنه: التمثل العقلي لطائفة من المحسوسات من ثنايا خواصها الرئيسة المشتركة، فنقول " إنسان" مثلا ونعني به كمفهوم التعبير العام المطلق عن كل حالات أو أفراد الحيوان المفكر الناطق، فهو انتقال من المحسوس إلى التجريد.

أما الإيديولوجية: في مجموعة النظريات والقيم والمفاهيم الدينية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية العامة المتناسقة، المترابطة، المتكاملة والمتداخلة في تركيب وتكوين كيان عقائدي كلي وعام. وتستند إلى أسس ومفاهيم السمو والقداسة في سيادتها على المجتمع.

قيمة الفرضية وأهميتها العلمية:

تؤدي الفرضيات دورا هاما وحيويا في استخراج النظريات والقوانين والتفسيرات العلمية للظواهر، وهي تنبئ عن عقل خلاق وخيال مبدع وبعد نظر. كما تظهر أهميتها أيضا في تسلسل وربط عملية سير المنهج التجريبي من مرحلة الملاحظة العلمية، إلى مرحلة التجريب واستخراج القوانين، واستنباط النظريات العلمية.

وقيمة الفرضيات لم يعترف بها إلا في بداية القرن التاسع عشر، حيث عارض العلماء قبل ذلك وضع الفرضيات وحذروا منها، وهو ما فعله كل من كلود برنارد وبيكون.

شروط صحة الفرضيات العلمية:

- يجب أن تبدأ الفرضيات من ملاحظات علمية، أي تبدأ من وقائع محسوسة مشاهدة، وليس من تأثير الخيال الجامح، وهذا حتى تكون الفرضيات أكثر واقعية،

- يجب أن تكون الفرضيات قابلة للتجريب والاختبار والتحقق.

- يجب أن تكون خالية من التناقض للوقائع والظواهر المعروفة.

- يجب أن تكون شاملة ومترابطة، أي يجب أن تكون معتمدة على كل الجزئيات والخصوصيات المتوفرة، وعلى التناسق مع النظريات السابقة.

- يجب أن تكون الفرضيات متعددة ومتنوعة للواقعة الواحدة.

3. عملية التجريب:

بعد عملية إنشاء الفرضيات العلمية، تأتي عملية التجريب على الفرضيات، لإثبات مدى سلامتها وصحتها، عن طريق استبعاد الفرضيات التي يثبت يقينا عدم صحتها وعدم صلاحيتها لتفسير الظواهر والوقائع علميا، واثبات صحة الفرضيات العلمية بواسطة إجراء عملية التجريب في أحوال وظروف وأوضاع متغايرة ومختلفة، والإطالة والتنوع في التجريب على ذات الفرضيات .

وإذا ما ثبتت صحة الفرضيات علميا ويقينيا، تتحول إلى قواعد ثابتة وعامة، ونظريات علمية تكشف وتفسر وتتنبأ بالوقائع والظواهر.

تطبيقات المنهج التجريبي في ميدان العلوم القانونية والإدارية:

لقد أصبحت العلوم الاجتماعية والعلوم القانونية . مع بداية القرن الثامن عشر. ميدانا أصيلا لأعمال وتطبيق المنهج التجريبي في البحوث والدراسات الاجتماعية والقانونية، حيث بدأت عملية ازدهار ونضوج النزعة العقلية العلمية الموضوعية . التجريبية، تسود حقول العلوم الاجتماعية بصفة عامة والعلوم القانونية بصفة خاصة، على حساب النزعة العقلية الفلسفية التأملية الميتافيزيقية التي أصبحت تتناقض مع الروح والنزعة العلمية الناشئة.

فهكذا طبق المنهج التجريبي في دراسة العديد من الظواهر الاجتماعية والقانونية والإدارية، مثل البحوث والدراسات المتعلقة بظاهرة علاقة القانون بالحياة الاجتماعية، وعلاقة القانون بمبدأ تقسيم العمل الاجتماعي، وتلك المتعلقة بعلاقة ظاهرة القانون بالبيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وكذا البحوث المتعلقة بظاهرة الجريمة وفلسفة التجريم والعقاب، والدراسات الخاصة بإصلاح وخلق السياسات التشريعية والقضائية موضوعيا وإجرائيا .

وقد ازدهرت استخدامات المنهج التجريبي في مجال العلوم الجنائية والقانون الجنائي، عندما تمَّ اكتشاف حتمية العلاقة بين العلوم الجنائية وعلم النفس الجنائي وعلم الاجتماع القانوني، وعلم الطب النفسي، وبعد سيادة المدارس الجنائية العلمية التجريبية.

ومن أشهر التطبيقات الحديثة للمنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية والإدارية، الدراسات التي قامت بها بولندا عام 1960 لإصلاح نظامها القضائي وقانون الإجراءات والمرافعات. والدراسة التي قام بها الأستاذ " مور بيرجر" حول ظاهرة البيروقراطية والمجتمع في مصر الحديثة عام 1953.

وأكثر فروع العلوم القانونية والعلوم الإدارية قابلية وتطبيقا للمنهج التجريبي، في الوقت الحاضر القانون الجنائي والعلوم الجنائية، والقانون الإداري، نظرا لطبيعتها الخاصة من حيث كونها أكثر فروع العلوم القانونية والإدارية واقعية وعلمية وتطبيقية واجتماعية ووظيفية. فهذه الفروع تتميز بأنها أكثر العلوم القانونية والاجتماعية حيوية وحركية وتغيرا والتصاقا بالواقع المحسوس والمتحرك والمتداخل والمعقد السريع التطور .

ثالثا: المنهج الوصفي

إن المتتبع لتطور العلوم يستطيع أن يلمس الأهمية التي احتلها المنهج الوصفي في هذا التطور، ويرجع ذلك إلى ملائمته لدراسة الظواهر الاجتماعية، لأن هذا المنهج: يصف الظواهر وصفا موضوعيا من خلال البيانات التي يتحصل عليها باستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي.

وقد ارتبطت نشأة هذا المنهج بالمسوح الاجتماعية وبالدراسات المبكرة في فرنسا وانكلترا، وكذا بالدراسات الأنثربولوجية في الولايات المتحدة.

ويقوم المنهج الوصفي على جمع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة، أو هو دراسة وتحليل وتفسير الظاهرة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها، بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل لها[58].

لذلك فهو يشتمل على عدد من المناهج الفرعية والأساليب المساعدة، كأن يعتمد مثلا على دراسة الحالة أو الدراسات الميدانية أو التاريخية أو المسوح الاجتماعية[59].

ولا يقتصر المنهج الوصفي على التعرف على معالم الظاهرة وتحديد أسباب وجودها، وإنما يشمل تحليل البيانات وقياسها وتفسيرها والتوصل إلى وصف دقيق للظاهرة ونتائجها.

ومن البحوث التي يستخدمها المنهج الوصفي:

أ . دراسة الحالة: تعتبر أحد أساليب البحث والتحليل الوصفي المطبقة في مجالات علمية مختلفة، وقد تكون الحالة المدروسة: شخصا، جماعة، مؤسسة، مدينة.

[58] رحيم يونس العزاوي، مقدمة في منهج البحث العلمي، دار دجلة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 99.

[59] خالد حامد، منهج البحث العلمي، الطبعة الأولى، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 61.

فعالم النفس: يستخدم الفرد كحالة للدراسة في تحليل النفسي، وقد تكون المؤسسة كحالة للدراسة في مجالات علمية مختلفة، فقد ندرسها من الناحية البشرية أو المالية أو الإنتاجية، وذلك حسب مجال اختصاص الباحث وطبيعة وأهداف البحث .

ب . المسح الاجتماعي: ساهم هذا النوع من البحوث في بناء وتطور الدراسات العلمية في مجال العلوم الاجتماعية، بما قدمه من مناهج وطوره من أدوات لجمع البيانات، وتعتبر هذه الدراسة مساهمة في وضع الأسس والقواعد المنهجية للبحث العلمي، والتعبير عن الظواهر والموضوعات الاجتماعية تعبيرا كميا، باستعمال الأدوات المنهجية التي تمكن الباحث من جمع بيانات دقيقة والوصول إلى نتائج موضوعية.

ج . دراسة الرأي العام: للرأي العام تأثير كبير على سياسة أية دولة، لذلك تهتم به السلطات السياسية ورجال الأعمال والشركات وغيرها.

فالاستفتاء من أهم وسائل قياس الرأي العام وخاصة في الدول التي تتمتع بحرية التعبير وممارسة الديمقراطية. وتهدف الدراسات في هذا المجال إلى استطلاع الرأي العام حول قضية أو مسألة ذات طابع عام، وقد اتخذت البحوث في هذا المجال عدة اتجاهات منها: المجال السياسي، المجال الاقتصادي، المجال الاقتصادي الاجتماعي.

يعد المنهج الوصفي مناسبا لكافة أنواع الدراسات كالاجتماعية والنفسية والقانونية بما يتميز به من خصائص في مرونة الدراسة والتزود بمعلومات حقيقية عن الوضع الراهن للظواهر المدروسة.

ففي مجال العلوم القانونية استخدم هذا المنهج في مجال العلوم الإجرامية والعقابية كإجراء المسوح الاجتماعية اللازمة لتطوير المنظومة القانونية الإجرامية والسياسة العقابية وفي دراسات تطوير ونمو السمات الإجرامية وعلاقتها بالظروف الاقتصادية والاجتماعية.... وغير ذلك.[60]

ويبقى المنهج الوصفي وحده غير كاف للدراسات القانونية لتعدد مجالاتها مما يستلزم وجود مناهج أخرى.

رابعا: المنهج المقارن

يستخدم المنهج المقارن استخداما واسعا في الدراسات القانونية والاجتماعية، كمقارنة ظاهرة اجتماعية بنفس الظاهرة في مجتمع آخر، أو مقارنتهما في بعض المجالات الاقتصادية والسياسية والقانونية.

ويتيح استخدام هذا المنهج المقارن، التعمق والدقة في الدراسة والتحكم في موضوع البحث والتعمق في جانب من جوانبه، فعلى سبيل المثال يمكن أن ندرس جانبا واحدا من جوانب المؤسسة الاقتصادية: الأداء أو المواد البشرية...

ويمكن أن تكون المقارنة لإبراز خصائص ومميزات كل موضوع من موضوعات المقارنة، وإظهار أوجه الشبه والاختلاف بينهما .

وتطور علم السياسة مثلا مدين إلى حد بعيد للمنهج المقارن، فلقد استخدمه اليونان الذين مثلت لديهم الدول اليونانية (المدن اليونانية) مجالا لدراسة أنظمتها السياسية عن طريق المقارنة،

[60] 155طاهر صلاح الدين شروخ، المرجع السابق، ص

وقد قام أرسطو بمقارنة 158 دستورا من دساتير هذه الدول، ويعتبر ذلك ثورة منهجية في علم السياسة.

والجدير بالذكر أن الدراسات المقارنة للنظم الاجتماعية وعمليات التغيير من بين الاهتمامات الرئيسة في العديد من الدراسات التاريخية والقانونية والسياسية وغيرها، وقد استعمل رواد الفكر الغربي من أمثال: كومت، سبنسر، هوبنز، وغيرهم التحليلات المقارنة للظواهر والنظم الاجتماعية بهدف الكشف عن أنماط التطور واتجاهاته، كما نجد نماذج أخرى من الدراسة المقارنة لدى الكثير من رواد العلوم الاجتماعية في أعمال دوركايم وخاصة في مناقشته لقواعد المنهج[61].

وطورت المدرسة الغربية وبخاصة بعد إسهامات " دافي " و" موريه " في الدراسات المقارنة للنظرية السياسية والقانونية.

كما لاقت الدراسة المقارنة اهتماما معتبرا لدى رجال القانون والمؤرخين والاقتصاديين، رغم أن المقارنة بالمفهوم الحديث كمنهج قائم بذاته، حديثة النشأة، فإن عملية المقارنة قديمة قدم الفكر الإنساني، فقد استخدم كل من أرسطو وأفلاطون المقارنة كوسيلة للحوار في المناقشة، قصد قبول أو رفض القضايا والأفكار المطروحة للنقاش[62].

وبالنسبة لتطبيقات هذا المنهج في الدراسات القانونية:

[61] رحيم يونس العزاوي، المرجع السابق، ص 106.

[62] خالد حامد، المرجع السابق، ص 66.

فلو عدنا على سبيل المثال إلى قانون حمورابي، سنلاحظ بأنه على الرغم من أنه لا يبدو أنه قد استخدم المنهج المقارن، فإنه قد توصل إلى هذا القانون استنادا إلى عادات وأعراف وحقائق كانت سائدة، أي أنه بعد المقارنة بين العادات والنظم السياسية والاقتصادية توصل إلى القانون المذكور.

ولقد عرف القانون المقارن تطورا معتبرا خلال القرن 19، وذلك بتأسيس " جمعية التشريع المقارن" بباريس سنة 1869، ثم بانعقاد المؤتمر الأول للقانون المقارن بمدينة باريس سنة 1900. وتهتم دراسة القانون المقارن بوجه عام بمقارنة قوانين بلدان مختلفة من أجل استخلاص أوجه الشبه والاختلاف فيما بينها.

وبناء على ذلك فقد ظهر القانون المقارن كميدان من ميادين البحث والدراسة، وكعلم قائم بذاته، وأصبح موضوعا من موضوعات الدراسات القانونية، ويرتبط باستخدام هذا المنهج في دراسة وتفسير مختلف فروع القانون.

كما نجد معظم الدول المتخلفة، وحتى بعض الدول المتقدمة قد تبنت قوانين بعض الدول الأخرى، وذلك بعد دراسة ومقارنة قوانين مختلفة بصفة نظرية، أو بناء على تجارب تطبيق تلك القوانين في بيئتها الأصلية.

سادسا: المنهج التاريخي

يتكون التاريخ من الوقائع والأحداث والحقائق التاريخية، التي حدثت وظهرت في الماضي ومرة واحدة، ولن تتكرر أبدا، على أساس أن التاريخ يستند إلى عنصر الزمن المتجه دوما إلى الأمام، دون تكرار أو رجوع إلى الوراء.

ولدراسة الوقائع والأحداث أهمية كبرى في فهم ماضي الأفكار والحقائق والظواهر والحركات والمؤسسات والنظم، وفي محاولة فهم حاضرها والتنبؤ بأحكام وأحوال مستقبلها .

لذلك ظهرت أهمية وحتمية الدراسات التاريخية والبحوث العلمية التاريخية، التي تحاول بواسطة علم التاريخ . والمنهج التاريخي . أن تستعيد وتركب أحداث ووقائع الماضي بطريقة علمية في صورة حقائق علمية تاريخية، لفكرة من الأفكار، أو نظرية من النظريات، أو مدرسة من المدارس، أو مؤسسة من المؤسسات الاجتماعية والإنسانية والسياسية والاقتصادية.

ولدراسة الوقائع والحوادث والظواهر التاريخية، دراسة علمية تعتمد على العقل والمنطق، لابد من استخدام المنهج العلمي التاريخي.

مفهومه :

عرف المنهج التاريخي عدة تعريفات عامة وخاصة، منها التعريف العام الذي يقرر صاحبه أنه: " الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية، كأساس لفهم المشاكل المعاصرة، والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل".

ومنها التعريف التالي الذي يتميز بنوع من الدقة: " هو وضع الأدلة المأخوذة من الوثائق والمسجلات مع بعضها بطريقة منطقية، والاعتماد على هذه الأدلة في تكوين النتائج التي تؤدي إلى حقائق جديدة، وتقدم تعميمات سليمة عن الأحداث الماضية أو الحاضرة أو على الدوافع والصفات الإنسانية ".

ومن التعريفات التي تتميز بالدقة أيضا أنه: " مجموعة الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي والمؤرخ، للوصول إلى الحقيقة التاريخية وإعادة بناء الماضي بكل دقائقه وزواياه، وكما كان عليه في زمانه ومكانه، وبجميع تفاعلات الحياة فيه، وهذه الطرائق قابلة دوما للتطور والتكامل، مع مجموع المعرفة الإنسانية وتكاملها،ونهج اكتسابها".

ويمكننا القول أن المنهج التاريخي هو منهج بحث علمي، يقوم بالبحث والكشف عن الحقائق التاريخية، من خلال تحليل وتركيب الأحداث والوقائع الماضية المسجلة في الوثائق والأدلة التاريخية، وإعطاء تفسيرات وتنبؤات علمية عامة في صورة نظريات وقوانين عامة وثابتة نسبيا.

عناصر ومراحل المنهج التاريخي:

يتألف المنهج التاريخي من عناصر ومراحل متشابكة ومتداخلة ومترابطة ومتكاملة، في تكوين بناء المنهج التاريخي ومضمونه، وهي:

1. تحديد المشكلة العلمية التاريخية:

أي تحديد المشكلة أو الفكرة العلمية التاريخية التي تقوم حولها التساؤلات والاستفسارات التاريخية، الأمر الذي يؤدي إلى تحريك عملية البحث التاريخي، لاستخراج فرضيات علمية تكّون الإجابة الصحيحة والثابتة لهذه التساؤلات.

وتعتبر عملية تحديد المشكلة تحديدا واضحا ودقيقا، من أول وسائل نجاح البحث التاريخي، في الوصول إلى الحقيقة التاريخية. لذا يشترط في عملية تحديد المشكلة الشروط التالية:

. يجب أن تكون المشكلة معبرة عن العلاقة بين متحولين أو أكثر.

. يجب أن تصاغ المشكلة صياغة جيدة وواضحة وكاملة جامعة مانعة.

. يجب أن تصاغ بطريقة جيدة ملائمة للبحث العلمي التجريبي والخبري.

2. جمع وحصر الوثائق التاريخية:

بعد عملية تحديد المشكلة، تأتي مرحلة جمع كافة الحقائق والوقائع المتعلقة بالمشكلة، وذلك عن طريق حصر وجمع كافة المصادر والوثائق والآثار التسجيلات المتصلة بعناصر المشكلة، ودراسة وتحليل هذه الوثائق بطريقة علمية للتأكد من صحتها وسلامة مضمونها.

ونظرا لأهمية وحيوية هذه المرحلة أطلق البعض على المنهج التاريخي اسم " منهج الوثائق"، فالوثائق التاريخية هي جوهر المنهج التاريخي .

والوثيقة في اللغة الأداة والبينة المكتوبة الصحيحة والقاطعة في الإثبات.

وهي مأخوذة من وثق يثق ثقة أي ائتمنه، الشيء الوثيق الشيء المحكم.

أما في الاصطلاح فهي: "جميع الآثار التي خلفتها أفكار البشر القدماء ".

والوثائق أوسع من النص المكتوب، حيث تشمل كافة الوثائق والمصادر والأدلة والشواهد التاريخية، أصيلة وأولية، أو ثانوية وتكميلية، مكتوبة أو غير مكتوبة، رسمية أو غير رسمية، مادية أو غير مادية، والتي تتضمن تسجيلا لحوادث ووقائع تاريخية، أو لبعض أجزائها وعناصرها، يعتمد عليها في البحث والتجريب للوصول إلى الحقيقة التاريخية المتعلقة بالمشكلة محل الدراسة والبحث.

3. نقد الوثائق التاريخية:

بعد عملية حصر وجمع الوثائق التاريخية، تأتي مرحلة فحص وتحليل هذه الوثائق، تحليلا علميا دقيقا، عن طريق استخدام كافة أنواع الاستدلالات والتجريب، للتأكد من مدى أصالة وهوية وصدق هذه الوثائق.

وتعرف عملية التقييم والفحص والتحليل هذه، بعملية النقد، وتتطلب صفات خاصة في الباحث، مثل: الحس التاريخي القوي، الذكاء اللماح، الإدراك العميق، الثقافة الواسعة والمعرفة المتنوعة، وكذا القدرة القوية على استعمال فروع العلوم الأخرى في تحليل ونقد الوثائق التاريخية مثل اللغة وعلم الكيمياء وعلم الأجناس، ومعرفة اللغات القديمة والحديثة.

وهذا النقد قد يكون نقدا خارجيا وقد يكون نقدا داخليا.

. النقد الخارجي للوثائق التاريخية: يستهدف هذا النقد التعرف على هوية وأصالة الوثيقة، والتأكد من مدى صحتها، وتحديد زمان ومكان وشخصية المؤلف للوثيقة، وكذا ترميم أصلها إذا طرأت عليها تغيرات، وإعادتها إلى حالتها الأولى.

ويمكن القيام بهذه العملية عن طريق طرح الأسئلة التالية:

. هل تطابق لغة الوثيقة وأسلوب كتابتها وخطها وكيفية طباعتها من أعمال المؤلف الأخرى، ومع الفترة التي كتبت فيها الوثيقة؟

. هل هناك تغيرات في الخطوط؟

. هل هذا المخطوط أصلي، أم هو نسخة منقولة عن الأصل؟

. هل يظهر المؤلف جهلا ببعض الأشياء التي كان من المفروض ان يعرفها؟

إلى غير ذلك من الأسئلة التي تتعلق بالجانب المادي والمظهر الخارجي للوثيقة.

. النقد الداخلي للوثائق التاريخية: وتتم عن طريق تحليل وتفسير النص التاريخي والمادة التاريخية، وهو ما يعرف بالنقد الداخلي الإيجابي، وبواسطة إثبات مدى أمانة وصدق الكاتب ودقة معلوماته، وهو ما يعرف بالنقد الداخلي السلبي.

ويمكن القيام بعملية النقد الداخلي بواسطة طرح الأسئلة التالية:

. هل المؤلف صاحب الوثيقة حجة في الميدان؟

. هل يملك المؤلف المهارات والقدرات والمعارف اللازمة، لتمكينه من ملاحظة الحوادث التاريخية وتسجيلها؟

. هل حالة المؤلف الصحية وسلامة حواسه وقدراته العقلية، تمكنه من الملاحظة العلمية الدقيقة والكاملة للحوادث التاريخية وتسجيلها بصورة سليمة؟

. هل ما كتبه المؤلف كان بناء على ملاحظته المباشرة، أم نقلا عن شهادات آخرين، أو اقتباسا من مصادر أخرى؟

. هل اتجاهات وشخصية المؤلف تؤثر في موضوعية التأليف، في ملاحظته وتقريره للحوادث التاريخية؟

وما إلى ذلك من الأسئلة التي يمكن أن تضبط الأمر.

بعض قواعد التحليل والنقد:

وضع Van Dalen بعض القواعد والمبادئ التي تساعد على عملية النقد وتحليل الوثائق التاريخية منها:

1. لا تقرأ في الوثائق التاريخية القديمة مفاهيم وأفكار أزمنة لاحقة ومتأخرة.

2. لا تتسرع في الحكم على المؤلف بأنه يجهل أحداثا معينة، لأنه لم يذكرها، ولا يعتبر عدم ذكر الأحداث في الوثائق دليل على عدم وقوعها .

3. لا تبالغ في تقدير قيمة المصدر التاريخي، بل أعطيه قيمته العلمية الحقيقة.

4. لا تكتف بمصدر واحد فقط ولو كان قاطع الدلالة والصدق، بل حاول كلما أمكن ذلك تأييده بمصادر أخرى.

5. إن الأخطاء المتماثلة في مصدرين أو أكثر، تدل على نقلها على بعضها البعض، أو نقلها من مصدر واحد مشترك.

6. الوقائع التي يتفق عليها الشهود والأكثر كفاية وحجة، تعتبر مقبولة.

7. يجب تأييد وتدعيم الشهادات والأدلة الرسمية الشفوية والكتابية، بالشهادات والأدلة غير الرسمية كلما أمكن ذلك.

8. اعترف بنسبية الوثيقة التاريخية، فقد تكون دليلا قويا وكافيا في نقطة معينة، ولا تعتبر كذلك في نقطة أو نقاط أخرى.

4. عملية التركيب والتفسير:

أي مرحلة صياغة الفرضيات والقوانين المفسرة للحقيقة التاريخية، فبعد القيام بعمليتي الجمع والنقد، يكون الباحث قد تحصل على المعلومات والحقائق التاريخية اليقينية، المبعثرة والمتفرقة .

فتأتي عملية التركيب والتفسير التاريخي، وعملية استعادة الوقائع والأحداث التاريخية أو التركيب والتفسير التاريخي للوقائع، هي تنظيم الحقائق التاريخية الجزئية المتناثرة والمتفرقة، وبنائها في صورة أو فكرة متكاملة وجيدة من ماضي الإنسانية.

وتتضمن عملية التركيب والتفسير المراحل التالية:

1. تكوين صورة فكرية واضحة لكل حقيقة من الحقائق المتحصل عليها، وللموضوع ككل الذي تدور حوله الحقائق التاريخية المجمعة.

2. تنظيم المعلومات والحقائق الجزئية والمتفرقة، وتصنيفها وترتيبها على أساس معايير ومقاييس منطقية، بحيث تتجمع المعلومات المتشابهة والمتجانسة في مجموعات وفئات مختلفة.

3. ملء الثغرات التي تظهر بعد عملية التوصيف والتصنيف والترتيب للمعلومات، في إطار وهيكل مرتب منظم. وتتم عملية ملء الفراغات هذه عن طريق المحاكمة، التي قد تكون محاكمة تركيبية سلبية، عن طريق إسقاط الحادث الناقص في الوثائق التاريخية على أساس أن السكوت حجة، وقد تكون المحاكمة ايجابية، بواسطة استنتاج حقيقة أو حقائق تاريخية لم تشر إليها الوثائق، من حقيقة تاريخية أثبتتها الوثائق والأدلة التاريخية باستعمال منهج الاستدلال.

4. ربط الحقائق التاريخية بواسطة علاقات حتمية وسببية قائمة بينها، أي عملية التسبيب والتعليل التاريخي، وهي عملية البحث عن الأسباب التاريخية والتعليلات المختلفة.

فعملية التركيب والبناء لا تتحقق بمجرد جمع المعلومات والحقائق من الوثائق، بل هي عملية البحث والكشف والتفسير والتعليل عن أسباب الحوادث، وعن علاقات الحتمية والسببية التاريخية للوقائع والحوادث التاريخية.

وتنتهي عملية التركيب والتفسير التاريخي، باستخراج وبناء النظريات والقوانين العلمية والثابتة في الكشف عن الحقائق العلمية .

تطبيق المنهج التاريخي في ميدان الدراسات القانونية والإدارية:

يضطلع المنهج التاريخي بدور هام وأساسي في ميدان الدراسات والبحوث العلمية القانونية والإدارية، التي تتمحور حول الوقائع والأحداث والظواهر القانونية، المتحركة والمتطورة والمتغيرة، باعتبارها وقائع وأحداث وظواهر إنسانية في الأصل.

فيقدم المنهج التاريخي الطريقة العلمية الصحيحة، للكشف عن الحقائق العلمية التاريخية للنظم والأصول والمدارس والنظريات والأفكار القانونية والإدارية والتنظيمية.

إن المنهج التاريخي هو الذي يقود إلى معرفة الأصول والنظم والفلسفات والأسس التي يستمد منها النظم والقواعد والمبادئ والأفكار القانونية والتنظيمية الحاضرة، وذلك عن طريق حصر وجمع كافة الوثائق التاريخية، وتحليلها ونقدها، وتركيبها وتفسيرها، لمعرفة وفهم حاضر فلسفات ونظم وقواعد ومبادئ الأفكار القانونية السائدة، والسارية المفعول، والقيان بالبحوث والدراسات العلمية المقارنة، لفهم واقع النظم القانونية والإدارية المعاصرة فهما سليما حقيقيا أولا، ولتطويرها بما يجعلها أكثر ملائمة وتفاعلا وانسجاما مع واقع البيئة والحياة المعاصرة ثانيا.

فبواسطة المنهج التاريخي أمكن ويمكن معرفة الحقائق العلمية والتاريخية، عن أصل وأساس وغاية القانون، في كافة مراحل وعصور ماضي التاريخ الإنساني في الغابر بطريقة علمية صحيحة.

كما أمكن التعرف على الأحكام والنظريات القانونية القديمة والماضية، مثل النظام القانوني والإداري الإغريقي والروماني، النظام القانوني الإداري الإسلامي، الجزائري، الصيني، الهندي...

سادسا: المنهج القانوني التحليلي

نظرا لتعقيدات القوانين وكثرتها، وللتمكن من توقع كيفية حل نزاع قانوني أو كيفية إصدار محكمة ما لحكم في قضية أو نزاع معروض أمامها، لابد لنا من دراسة منهجية استنباط الحلول القانونية، أو كيفية تطبيق المحاكم للقواعد القانونية ليصبح بإمكان الطالب أن يحل مسألة قانونية أو يعطي استشارة قانونية، ليحسن لاحقا التعامل مع ظروف مشابهة في الواقع المعاش، فما يواجه رجل القانون في حياته المهنية سواء كان محاميا أوقاضيا يواجهه الطالب في حياته الأكاديمية من مسائل وقضايا وقرارات المحاكم بمختلف مستوياتها.

لهذه الاعتبارات اعتمدت هذه المنهجية التطبيقية التي تهدف إلى الجمع بين الجانب النظري والتطبيقي، وذلك لأن المعلومات النظرية وحدها غير كافية لتوضيح مختلف المسائل القانونية التي يتلقاها الطالب، فوجب عندئذ تزويده بأعمال تطبيقية وتمارين عملية واقعية أبرزها الأحكام والقرارات القضائية، أو الاستشارات القانونية وتحليل النصوص القانونية التي تلعب دورا كبيرا في ترسيخ المعلومات في ذهن الطالب

1- تقنيات تحليل نص والتعليق على القرارات والأحكام القضائية وتقديم الاستشارة

أولا: تقنيات تحليل النصوص (منهجية التعليق على النصوص)[63]

يعتبر التعليق وتحليل النصوص من بين الوسائل التي يعتمد عليها الطالب أو الممارس لمهنة لها علاقة بالقانون، ويلاحظ أن هذا النص هنا وارد في صيغة عامة ليشمل النصوص القانونية بالمفهوم الواسع سواء تعلق الأمر بالنصوص التشريعية (المواد القانونية) أو النصوص الفقهية، وذلك لأن التعليق هنا تحكمه قواعد عامة مشتركة مع الأخذ بعين الاعتبار بعض الخصوصيات التي تقتضيها طبيعة كل موضوع.

وهذا التحليل المعتمد يفرض تسلسلا منطقيا في الأفكار المكتوبة والربط فيما بينها وهذا يسمح لهذا التحليل أن يأتي متكاملا من كافة النواحي الواقعية والمنطقية والقانونية.

1- أهمية التعليق على النصوص القانونية

إن النص بصفة عامة قد يكون فقرة أو أكثر، ويمكن أن يتكون من جملة أو أكثر تتضمن فكرة أو مجموعة أفكار محددة، لذا فإن التعليق هو عمل مركب لأنه يقوم على مجموعة متناسقة من الأفكار تتعلق بمسألة قانونية معينة تعرض على الطالب لمناقشتها (مبادئ، مفاهيم) والتمييز بين المسائل الأساسية والثانوية، وتبيان الأفكار الهامة والفرعية ومحاولة إقامة الروابط بينها وهذا يؤدي إلى الحصول على معارف جديدة.

[63] قد يظهر للطالب أن هناك فرقا بين مصطلح التحليل(Analyse) ومصطلح التعليق(Commentaire)، لكن ضمنيا كلاهما وسيلة لدراسة النص القانوني، وكلاهما يزودان الطالب بالأدوات اللازمة من أجل دراسة وفهم النص القانوني عبر منهج معين.

والمقصود أيضا بالنص القانوني موضوع التعليق هو كل نص يتضمن قاعدة أو قواعد قانونية معينة، مهما كانت مرتبته في سلم القواعد القانونية، وبالتالي لا يقتصرمفهوم النص القانوني على النص الوارد في قانون صدر عن المشرع، بل يتعداه إلى أي نص يتضمن قاعدة أو قواعد قانونية سواء كان النص مرسوما تنفيذيا أو تنظيميا أو قرارا إداريا صادرا عن سلطة مختصة[64].

والهدف من التعليق على النص القانوني يظهر في جانبين[65]:

الأول: هو تحديد إطار المناقشة بحيث يتقيد الطالب بالأفكار التي جاءت في النص دون التطرق إلى غيرها من الأفكار ولو كانت ذات علاقة، وهذا لتفادي الخروج على موضوع النص.

الثاني: السماح للطالب بإبداء رأيه اتجاه أفكار النص بالتأييد أو المخالفة مع تبرير موقفه الشخصي، مما يسمح له بإظهار استيعابه الجيد للمعلومات وقدرته على توظيفها، وبهذا يسمو الطالب إلى درجة استيعاب الأفكار والمفاهيم القانونية وترسيخها في ذهنه دون الاعتماد فقط على طريقة الحفظ.

2- مراحل التعليق على النصوص القانونية

إن منهجية التعليق على النصوص القانونية بصفة عامة تتطلب مرحلتين:

أ- المرحلة التحضيرية (التعرف إلى النص أو التحليل الشكلي)

[64] حلمي محمد الحجار، المنهجية في حل النزاعات ووضع الدراسات القانونية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010، ص 515.

[65] غناي زكية، منهجية الأعمال الموجهة في القانون المدني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر، 2008، ص 73-74.

في هذه المرحلة يقوم الطالب بالتحليل الشكلي للنص ثم التحليل الموضوعي له، بمعنى أن يقوم الطالب بالتعرف إلى هذا النص ومعرفة عوامله ومضمونه أو موضوعه (مثلما يتم الأمر في حال التعرف على الإنسان بهويته ومكان إقامته وتاريخ ومحل ولادته).

- **التحليل الشكلي للنص القانوني**

يقصد به قراءة النص من الخارج وجمع كل المعلومات التي تعد أساسية والتي يعتمد عليها لتكون مدخلا للتحليل. وذلك عبر تحديد طبيعة النص وموقعه ونوعه.

*** طبيعة النص (هوية النص)**

إن أول عمل يقوم به الطالب هو تحديد طبيعة النص بشكل دقيق، فيتبين له بسهولة ما إذا كان النص هو نص دستوري أو نص اتفاقية دولية أو مواد تقنين معين، أو مجموعة فقرات مأخوذة من مرجع فقهي معين (تشريعي أو فقهي).

ويتوجب على الطالب في هذا الخصوص أن يشير إلى مصدر هذا النص ورتبته ضمن سلم القواعد القانونية، وهل هو نص متكامل ورد ضمن قانون أو مرسوم أو قرار واحد، أو أنه جزء فقط من مادة أو عدة مواد من المصادر السالفة الذكر[66].

كما يتوجب على الطالب أيضا أن يبين التاريخ الذي صدر فيه النص موضوع التعليق باعتبار أن بعض القوانين قد تصدر في ظروف معينة وخاصة أحيانا[67]. وهكذا فإن تسليط الضوء على الناحية

[66] حلمي محمد الحجار، المرجع السابق، ص 514.

[67] مثل القوانين التي تصدر مباشرة بعد تعديل الدستور، أو القوانين الصادرة إثر التصديق على المعاهدات و الاتفاقيات الدولية.

التاريخية التي رافقت صدور النص القانوني من شأنه أن يساهم في إنجاح عملية التعليق بشكل كاف ومنطقي وسليم[68].

*** موقع النص (المصدر الشكلي)**

يجب تحديد موقع النص وتموضعه ضمن المرجع الذي أخذ منه بطريقة منتظمة وموثقة وذلك حسب طبيعة النص. فإذا كان النص تشريعيا يذكر الطالب موقعه من التقنين الذي أخذ منه، مثلا المادة الأولى من قانون العقوبات التي أشار إليها المشرع ضمن الجزء الأول الذي يتضمن المبادئ العامة. أما إذا كان النص فقهيا فيذكر الطالب موقعه من المرجع الفقهي الذي أخذ منه وذلك ببيان العناصر المتعلقة بالمرجع.

*** ظروف صدور النص (غايات النص)**

لا يصدر عادة نص قانوني دون أن يكون هناك غاية يسعى المشرع إلى تحقيقها، وبالتالي عندما يسن المشرع قانونا معينا أو يبدي الفقيه رأيه في موضوع معين فعادة ما يكون لديه قناعة بأن القواعد التي يتضمنها هي حلول لمسائل معينة(نص جديد، تعديل لنص قديم، تاريخ صدور النص...الخ)

كما أن المبادئ التي يعتمد عليها يبحث الطالب فيها بمن تأثر المشرع أو الفقيه في الأخذ بها (التشريع الفرنسي، الشريعة الإسلامية...)، إضافة للمعلومات المتعلقة بالكاتب.

*** أسلوب النص**

[68] وسام حسين عياض، المنهجية في علم القانون، الطبعة الأولى، دار المواسم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص 247

يتضمن التحليل الشكلي أيضا وصف المظاهر الخارجية للنص من حيث تقسيمه، البنية اللغوية، الأسلوب والمصطلحات المستخدمة، طول وقصر النص، شرح المصطلحات المستخدمة[69]، البناء المطبعي للنص(مثلا، يتضمن النص ثلاث فقرات: تبدأ الفقرة الأولى من وتنتهي عند).

- **التحليل الموضوعي للنص القانوني**

يقتضي التحليل الموضوعي دراسة النص من حيث المضمون، أي أنه ينصب على المسألة القانونية أو القاعدة القانونية التي يبنى عليها النص، ولا يمكن ذلك إلا بقراءة النص عدّة مرات مع دراسة كل كلمة وردت فيه وتحليل كل فقرة من فقراته.

*** استخراج الفكرة العامة**

يقصد بالفكرة العامة المعنى الإجمالي للنص، ويسهل استخراجها بعد القراءة المتأنية للنص وفهمه وفهم المصطلحات الواردة فيه بحيث تتبين المسألة القانونية التي يتعلق بها.

***استخراج الأفكار الأساسية**

بعد استخراج الفكرة العامة يقوم الطالب بتقسيم النص إلى فقرات تقسيما منطقيا بحيث تتضمن كل فقرة فكرة واحدة، ويقوم بوضع عنوان لكل فقرة ويفيد ذلك في التحضير لوضع خطة ملائمة.

*** طرح الإشكالية**

[69] من الأحسن أن يشير الطالب إلى أهم المصطلحات القانونية التي جاءت في النص، ويشرحها بإيجاز وذلك لتفادي الخلط بين المصطلحات.

الإشكالية أو المسألة المحورية التي يعالجها النص والتساؤلات الفرعية التي يثيرها الموضوع محل الدراسة، وتمثل هذه التساؤلات العمود الفقري لخطة البحث.

ب- المرحلة التحريرية

في هذه المرحلة يتم وضع خطة مناسبة لمناقشة المسألة القانونية المعروضة من خلال النص.

*** وضع الخطة**

بعد طرح الاشكالية واستخراج الفكرة العامة والأفكار الأساسية يقوم الطالب بوضع خطة (ولو مبدئية) تعبّر عن التصور العام للموضوع، وذلك بترتيب الأفكار الأساسية ترتيبا منطقيا، وتحقيق التوازن بين مختلف تقسيمات البحث، ويعد ذلك دليلا على قدرة الباحث على التحليل وعدم الخروج على النص.

والهدف من وضع الخطة هو محاولة مناقشة النص بطريقة تحليلية انتقادية، فلا يكتفي الطالب بمجرد شرح النص، بل يجب عليه مناقشة الأفكار التي تضمنها النص وإبداء رأيه فيها مع التبرير والإضافة إن لزم الأمر[70].

*** المناقشة**

تتم المناقشة بتحرير ما جاء في عناوين الخطة بدء بالمقدمة ومرورا بصلب الموضوع والانتهاء بالخاتمة.

*** المقدمة**

[70] غناي زكية، المرجع السابق، ص 81.

يبدأ الطالب في المقدمة بعرض المسألة القانونية المراد مناقشتها بصورة مقتضبة ووجيزة ومركزة، ومن أهم العناصر التي يجب أن تتضمنها المقدمة الإطار العام الذي يندرج فيه النص القانوني، ثم ذكر طبيعة النص ومصدره وتاريخه ومكانه والنصوص المشابهة له، ثم إثارة الإشكالية التي يتمحور حولها هذا النص، ثم أخيرا الإعلان عن التقسيم المراد اعتماده للإجابة عن هذه الإشكالية.

*** صلب الموضوع (العرض)**

يجب على الطالب لمناقشة موضوع النص أن يكون ملما بالجانب النظري الكافي، أو المعلومات الضرورية لمناقشة موضوع النص، كما يجب عليه أن يتجنب إعادة كتابة ما جاء في النص، بل عليه أن يشرح أفكار النص وينتقدها ويبدي رأيه فيها مع التبرير[71]، كما يجب عليه أن التطرق إلى مدى ملائمة القواعد التي يتضمنها النص مع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المصاحبة لصدور النص.

*** الخاتمة**

يلخص الطالب في الخاتمة موضوع المسالة القانونية في فقرة وجيزة يليها عرض للنتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال التحليل، والتي يمكن أن تكون:

- موقف الباحث أو الطالب من رأي الكاتب أو المشرع مع عرض البديل إن كان له موقف مخالف.

[71] غناي زكية، المرجع السابق، ص 84.

- مقترحات مقدمة لتعديل أو مراجعة أو إلغاء أو تحسين النص سواء من حيث الصياغة أو من حيث الأحكام مع إمكانية طرح صيغة جديدة بديلة.

2- منهجية التعليق على قرار قضائي

يمثل التعليق على الأحكام والقرارات القضائية أهم الدراسات التطبيقية في مجال القانون، لأن مثل هذا التعليق يقتضي الجمع ما بين المعارف النظرية التي تعلمها الطالب في مادة قانونية ما، وطرق وأساليب المنهجية القانونية التي تتسم بتقسيم الحكم أو القرار.

فالتعليق على الحكم أو القرار القضائي ما هو في الحقيقة إلا مناقشة تطبيقية لمسألة قانونية نظرية انطلاقا من المعلومات الشخصية التي تلقاها الطالب في الدراسة النظرية حول الموضوع.

وبصفة عامة فإن التعليق على الحكم أو القرار هو تطبيق للقانون بصفة رسمية استنادا للواقع العملي المعاش، وهو إطار تنازعي لحل إشكالية قائمة تتمثل في وجود مصلحتين أو أكثر متنازعتين تبرزان في أكثر الأحيان في رأيين قانونيين متعارضين ينتهي بحل قانوني.

لهذا عادة ينصب التعليق على القرارات الصادرة عن المحاكم العليا باعتبارها مرجعا قضائيا لباقي المحاكم، إلا أن التعليق يمكنه أن يتناول أحيانا قرارات محاكم استئناف أو محاكم درجة أولى.

كما يمكن الاشارة إلى أن الحكم أو القرار يعد تعبيرا عن المنهج الفكري الذي اتبعه القاضي بعد أن يكون قد كيّف الوقائع قانونيا، وحدد المشكلة المعروضة أمامه، والقاعدة المناسبة لحلها والتي ترتكز على نص قانوني مناسب، وهذا يتطلب من الطالب المعلق على القرار أن يفصل بوضوح كلا

من الوقائع وادعاءات وأدلة الخصوم على تعليل القاضي ثم مناقشة هذا التعليل والحل الذي توصل اليه كل ذلك في ضوء القواعد العامة التي تحكم المسألة المطروحة.

لهذا يعد التعليق على الأحكام أو القرارات القضائية أحد أهم التمارين بالنسبة لطالب القانون، وذلك أنه يمكّنه من الاطلاع على ما يكمّل الدراسة النظرية ويعوّده أيضا على قراءة وفهم أسلوب ولغة الأحكام القضائية، كما يعلمه الوضوح والدقة والإيجاز.

1- مكونات الحكم أو القرار:

الديباجة: وتمثل اسم المحكمة وتاريخ ومكان إصدار الحكم وأسماء الخصوم وصفاتهم وأسماء القضاة وعضو النيابة وكاتب الجلسة...الخ

- الوقائع: وهي تلخيص للخصومة أي وصف للنزاع قبل وصوله للقضاء ووصف الإجراءات التي اتبعت بدء بإصدار الحكم الأول إلى غاية عرض النزاع على المحكمة الحالية (استئناف أو طعن).

- الحيثيات (الأسباب): وهي الأسباب الموضوعية والقانونية التي دفعت القاضي إلى اختيار الحل الوارد بمنطوق الحكم دون غيره، ولماذا تم تأييد أو رفض طلبات الخصوم وتكون فقرات الأسباب هي الجزء الأهم في الحكم أو القرار وتستغرق عادة أكبر جزء فيه، وتكون مصدرها القواعد القانونية ونتائج التحقيق والإثبات وعدم التسبيب يكون جزاؤه إلغاء الحكم.

- منطوق الحكم: وهي نتيجة الحكم أي الجزء الذي يهم الخصوم، وفيه يعلن القاضي قراره (رفض الدعوى، رفض طلبات المدعي، قبول الطعن....) ويبدأ عادة بعبارة فلذلك أو لهذه الأسباب في وسط السطر.

وكل هذه العناصر التي يحتويها القرار أو الحكم تسهل على الطالب معرفة المسألة القانونية التي يدور حولها النزاع مما يجعله مستعدا لدراستها نظريا بالرجوع إلى المعلومات النظرية الخاصة بها، وتطبيقيا عن طريق ربط تلك المعلومات النظرية بالقضية موضوع الحكم أو القرار.

مما يعني أن منهجية التعليق على قرار أو حكم قضائي هي دراسة نظرية وتطبيقية في آن واحد لمسألة قانونية معينة. تهدف إلى ترسيخ المعلومات النظرية في ذهن الطالب.

2- مراحل التعليق على القرارات القضائية

تتطلب هذه الدراسة مرحلتان: المرحلة الأولى تحضيرية (التحليل الشكلي)، والمرحلة الثانية تحريرية.

أ- المرحلة التحضيرية

يعرّف القرار القضائي بأنه الحكم الذي تصدره المحكمة بشأن خصومة ما وفقا للشكل الذي يحدده القانون للأحكام سواء كان هذا الحكم صادرا في نزاع بين الأفراد أنفسهم أو بين الأفراد والإدارة.

ويسمى حكما قضائيا أو الحكم القضائي ما يصدر عن محاكم الدرجة الأولى، بينما يسمى قرارا قضائيا ما يصدر عن محاكم الاستئناف أو قضاء المحكمة العليا.

وتضم المرحلة التحضيرية مجموعة من العناصر الهدف فيها التعرف إلى القرار القضائي محل الدراسة.

*** أطراف النزاع:**

يبين الطالب شخصية أطراف الدعوى أي شخص المدعي وشخص المدعى عليه، فعادة ما تضم ديباجة القرار اسم المحكمة وتاريخ ومكان اصدار القرار وأسماء الخصوم وصفاتهم ومواطنهم.

*** الوقائع:**

هي كل الأحداث التي ينشأ بسببها النزاع من أفعال وأقوال والتي أدى تتابعها إلى تكوين موضوع النزاع ، مثلا: جريمة، عقد بيع، عقد إيجار، خطأ طبي، صفقة عمومية، ضرب...، ويشترط في هذه الوقائع أن تكون متسلسلة زمنيا ومرتبة حسب وقوعها في شكل نقاط، وعدم افتراض وقائع لم تذكر في القرار.

*** الإجراءات:**

هي مختلف المراحل القضائية التي مر بها النزاع عبر درجات التقاضي إلى غاية صدور القرار محل التعليق، ويجب على الطالب أن يبين بدقة وإيجاز الجهة القضائية التي تم أمامها الاجراء والقرار الصادر عنها والنقاط المتعلقة بهذا القرار أو الحكم وبتاريخ صدوره ومنطوقه.

*** الادعاءات (الحجج):**

هي مزاعم وطلبات أطراف النزاع والأسس القانونية التي استندوا عليها للمطالبة بحقوقهم، وهي مجموعة الأسانيد أو الدفوع القانونية التي يعتمد عليها كل طرف ويتمسك بها للمطالبة بحقه ، وبما أن ادعاءات أحد الأطراف تكون متضاربة مع ادعاءات خصمه فإن هذا التضارب سيطرح مشكلا قانونيا يلتزم القاضي بحله للفصل في النزاع.

إذن يمكن القول أن الادعاءات هي التي تساعد الطالب في تحديد المشكل القانوني المطروح.

وفي هذا الخصوص ينقل الطالب الادعاءات من القرار محل التعليق نقلا حرفيا مثلا: عن الوجه الذي أثاره الطاعن: الأول مأخوذ من مخالفة قاعدة جوهرية في الاجراءات المادة 500 من قانون الاجراءات الجزائية الجزائري.

فتذكر الحجج كاملة كما وردت في القرار دون إضافة أو استنتاج فإن لم توجد فلا سبيل لذكرها.

*** المشكل القانوني:**

يتمثل في السؤال أو مجموعة التساؤلات التي يطرحها الخصوم على القضاة للفصل فيها وإيجاد الحل القانوني المناسب لها ، والتي تتبادر إلى ذهن القاضي عند فصله في النزاع وبعد سماعه ادعاءات الخصوم فهذه الادعاءات بحكم تضاربها تكون في ذهن القاضي مشكلا قانونيا يقوم بحله في آخر حيثية موجودة في القرار الذي يصدره قبل وضعه لمنطوق الحكم، وقد يكون المشكل القانوني ظاهرا أو سهلا بحيث لا نجد صعوبة في استخراجه، ويجب أن تحترم مجموعة من القواعد في ذلك. وهكذا يتمكن الطالب من استخراج المشكل القانوني من الادعاءات وأيضا من الحل القانوني الذي يتوصل اليه القاضي .

ويقدم المشكل القانوني في شكل سؤال أو تساؤل، ويجب التركيز على المشاكل التي فصل فيها دون طرح مشاكل أخرى.

ويجب أن يطرح المشكل القانوني بدقة وتحيين الطرح العام، كما يجب أن يطرح المشكل القانوني طرحا تطبيقيا وأن يكون هناك توازن بين عدد المشاكل القانونية والحلول القانونية.

*** الحل القانوني:**

الحل القانوني هو القاعدة المعتمدة في حل النزاع وهو إجابة على المشكل القانوني المطروح يستخرج من الحيثيات، حيث ....(نقل حرفي لآخر حيثية موجودة في القرار).

*** منطوق الحكم:**

هو الجزء الأهم في القرار كونه النتيجة التي توصل اليها القاضي، وما قضت به المحكمة في الطلبات المعروضة أمامها، وهو الجزء الذي يهتم به أطراف النزاع وعادة ما يأتي مسبوقا بعبارة "فلهذه الأسباب" حيث يسجل الطالب منطوق الحكم أو القرار الذي خلصت اليه المحكمة حيث يكون المنطوق مصاغا بطريقة مختصرة.

ب- المرحلة التحريرية أو الموضوعية

تقتضي هذه المرحلة وضع خطة لدراسة المسألة القانونية المعروضة من خلال الحكم أو القرار القضائي ثم مناقشتها وفقا لهذه الخطة مناقشة نظرية وتطبيقية في آن واحد. ولذلك يجب أن يحرر التعليق تحريرا قانونيا مضبوطا بدء من المقدمة مرورا بصلب الموضوع وصولا إلى الخاتمة.

ويشترط أن تكون الخطة تطبيقية تتعلق بالقضية محل التعليق، بحيث تظهر وقائع القضية وأطراف النزاع من خلال العناوين، فعلى الطالب اذن تجنب الخطة النظرية إن أمكن كما يجب عليه أيضا تجنب الخطة المتكونة من مبحث نظري ومبحث تطبيقي لأنها تؤدي إلى تكرار المعلومات.

ثم من جهة أخرى يجب وضع خطة متسلسلة ومترابطة بحيث تكون العناوين من حيث مضمونها متتابعة وفقا لتتابع وقائع القضية، وأيضا يجب أن تكون الخطة متوازنة في تقسيمها.

بعد وضع الخطة بكل عناوينها، يبدأ الطالب في مناقشة المسألة القانونية التي يتعلق بها الحكم أو القرار القضائي محل التعليق.

*** المقدمة:**

تكتسي المقدمة أهمية كبيرة في التعليق على قرار قضائي، فيبدأ فيها الطالب بعرض موضوع المسألة القانونية محل التعليق ثم تحديد الجهة القضائية المصدرة للقرار وهذه المعلومات إجمالا تؤخذ من مقدمة القرار القضائي.

وبعد عرض هذه المعلومات يلخص الطالب بعدها قضية الحكم أو القرار في فقرة متماسكة يسرد فيها بإيجاز أهم الوقائع والاجراءات والادعاءات منتهيا بطرح المشكل القانوني التي يجب أن تصبح صياغة قانونية مختصرة وواضحة وذلك إما على شكل سؤال أو عدة أسئلة فرعية.

*** المتن (صلب الموضوع):**

يبدأ الطالب في هذه المرحلة بمناقشة وتحليل النقاط القانونية المثارة أمام المحكمة والتي طرحها الخصوم في شكل ادعاءات، وفي كل نقطة يناقش الطالب نظريا وتطبيقيا لكل مسألة مع اعطاء رأيه في الحل القانوني الملائم لحل النزاع.

وحتى يتمكن الطالب من ذلك يجب عليه الاستعانة بالمعلومات النظرية المتعلقة بالمسألة القانونية محل التعليق ثم الرجوع في كل مرّة إلى حيثيات الحكم أو القرار محل التعليق لتطبيق تلك المعلومات على القضية المطروحة ومقارنة الحل الذي اختاره الطالب مع الحل الذي توصل اليه القضاة.

وفي هذا الخصوص يجب على الطالب صياغة الحل القانوني بشكل واضح ومختصر، وصياغة الحل الذي أعطته المحكمة العليا (جهة الطعن) وليس الحل الذي أعطته محكمة الموضوع، ثم يجب مراعاة الأمانة والموضوعية في بيان الحل القانوني وأيضا إبراز موقف الفقه والاجتهاد القضائي من هذا الحل المعتمد من طرف المحكمة وبيان ما إذا كان هذا الحل يتوافق مع اجتهادات سابقة أو أنه يضيف شيئا جديدا للاجتهادات القضائية.

*** الخاتمة:**

في الخاتمة يتوصل الطالب إلى نتيجة وهي الحل القانوني للمسألة أو المشكل المطروح في القرار أو الحكم القضائي محل التعليق:

ويذكر الطالب في هذا الخصوص ما إذا كان الحل يوافق ما توصل اليه القضاة سواء بالإيجاب أي بموافقته أو العكس مع عرض البديل.

والخاتمة عموما إذا استقر رأي الطالب على وضعها فإنها تتضمن ما يلي:

- تكون بمثابة استنتاجات يرجى تحقيقها من خلال هذا التعليق.
- أن تتضمن الخاتمة اقتراحات من المعلق أو الطالب.
- أن تتضمن بعض التساؤلات التي تصبح آفاقا جديدة في البحث.
- كما يمكن للمعلق أن يبدي رأيه الشخصي في القرار بموافقته أو معارضته كما يمكنه أن يعطي تصوره المستقبلي للقرار محل التعليق ومدى تمشيه مع القواعد القانونية الجاري العمل بها.

مثال توضيحي

قرار بتاريخ 2009/04/01

<u>إن المحكمة العليا</u>

في جلستها العلنية المنعقدة بمقرها شارع 11 ديسمبر 1960 الأبيار، بن عكنون، الجزائر.

بعد المداولة القانونية أصدرت القرار الآتي نصه:

بناء على المواد 257،244،239،233،231 وما يليها من قانون الاجراءات المدنية.

بعد الاطلاع على مجموع أوراق ملف الدعوى، وعلى عريضة الطعن بالنقض المودعة بتاريخ 12/31/ 2007 وعلى مذكرة الرد التي تقدم بها محامي المطعون ضده.

بعد الاستماع إلى السيدة (ب. حكيمة) المستشارة المقررة في تلاوة تقريرها المكتوب، وإلى السيدة (ص.مليكة) المحامية العامة في تقديم طلباتها المكتوبة الرامية إلى نقض والقرار المطعون فيه لتحريف الوقائع والخطا في تطبيق القانون.

<u>وعليه فإن المحكمة العليا</u>

حيث أن (م.ع) طعن بطريق النقض بموجب عريضة مودعة بتاريخ 2007/12/31 بواسطة محاميه المقبول لدى المحكمة العليا ضد القرار الصادر عن مجلس قضاء الجزائر بتاريخ 2007/05/27 تحت رقم 2007/1548 والقاضي بإلغاء الحكم المستأنف الصادر عن محكمة سيدي محمد بتاريخ 2006/06/06 والتصدي من جديد بطرد المستأنف عليه وكل شاغل بإذنه من المحل التجاري مع رفض طلب بدل الإيجار على الحال.

حيث أن الطاعن تدعيما لطعنه أودع عريضة أثار فيها **ثلاثة أوجه للطعن**. حيث أن المطعون ضدهم ورثة (أ.س) أودعوا مذكرة جواب بواسطة محاميهم التمسوا من خلالها رفض الطعن.

<u>عن قبول الطعن شكلا:</u>

حيث أن القرار المطعون فيه تم التبليغ به للطاعن بتاريخ 2007/11/04 ووقع الطعن في 2007/12/31 إذن فإنه جاء داخل أجله القانوني ومستوفيا لجميع أوضاعه الشكلية والقانونية مما يتعين قبوله.

<u>عن الوجه الثاني بالأسبقية المأخوذ من الخطأ في تطبيق القانون</u>:

حيث أن الطاعن يعيب على القضاة أنهم أسسوا قرارهم القاضي بالطرد من المحل التجاري على الحيثية التالية: حيث ثبت للمجلس أن المستأنف عليه لا يملك القاعدة التجارية لأنه لم يقدم السجل التجاري الذي يثبت ملكية القاعدة التجارية، إذ ثبت وعكس ما ذهب إليه قضاة الموضوع أن السجل التجاري لا ينهض كدليل على استئجار المحل التجاري ذلك أنه يكفي الطاعن أن يستدل على أنه مستأجر للمحل التجاري بعقد مكتوب أو بوصولات الكراء وكما أكدته قرارات المحكمة العليا.

حيث أن اعتماد قضاة الموضوع على عدم استظهار السجل التجاري لإثبات علاقة الإيجار يعتبر خطأ في تطبيق القانون مما يعرض قرارهم للنقض.

بالفعل حيث يتبين من القرار المطعون فيه أن القضاة ولتأسيس قرارهم هذا اعتمدوا على الحيثية التالية " حيث يتبين للمجلس بعد مراجعة كل المستندات أن المستأنف عليه لا يملك

القاعدة التجارية لأنه لم يقدم السجل التجاري الذي يثبت ملكيته للقاعدة التجارية، والثابت بالملف أن ورثة المستأنفين هو المالك للقاعدة االتجارية بموجب السجل التجاري المستخرج في 1970/06/12...."

حيث أن مثل هذا التأسيس يكون خاطئا ذلك أن القاعدة التجارية لا تثبت ملكيتها بالسجل التجاري الذي لا يعد أصلا من ضمن عناصرها حسبما نصت عليه المادة 78 من القانون التجاري وعليه ولما أن قضاة الموضوع قد اعتمدوا في إثبات ملكية القاعدة التجارية على أساس السجل التجاري يكونون قد أخطئوا في تطبيق القانون وعرَضوا قرارهم بذلك إلى النقض ولاإبطال دون حاجة إلى مناقشة باقي الأوجه.

فلهذه الأسباب

تقضي المحكمة العليا :

بقبول الطعن شكلا وموضوعا وبنقض وإبطال القرار المطعون فيه الصادر عن مجلس قضاء الجزائر بتاريخ 2007/05/27 وبإحالة القضية والأطراف على نفس المجلس مشكلا من هيئة أخرى للفصل فيها من جديد وفقا للقانون وإبقاء المصاريف القضائية على المطعون ضدهم.

ثالثا: منهجية التعليق على الاستشارة القانونية

الاستشارة القانونية هي اختبار للطالب من حيث قدرته على التفكير القانوني، وكذلك على تطبيق المعلومات النظرية التي درسها، ويكون ذلك عن طريق تمرين في شكل قضية تتضمن واقعة معينة

تتضمن أحداثا في صورة نزاع، ويطلب من الطالب حل ذلك النزاع على ضوء النصوص القانونية والاجتهادات القضائية.

1- مفهوم الاستشارة وأهميتها:

يأخذ موضوع الاستشارة حيزا واسعا ومعتبرا في مجال الدراسات القانونية ومنهجية الاستشارة في المجال الأكاديمي تعد طريقة بيداغوجية لتدريب الطالب خاصة على استعمال أفكاره ومعارفه استعمالا منطقيا وعلميا للإجابة على استشكالات قانونية من الناحية الشكلية والموضوعية.

أما الاستشارة لغة، فهي كلمة مشتقة من كلمة "مشورة" "وشاورهم في الأمر"، أي طلب المشورة وقد جاء في الحديث "ما ندم من استشار وما خاب من استخار".

اذن فمنهجية التعليق على الاستشارة القانونية وسيلة تكسب الطالب القدرة على استيعاب المعلومات القانونية بأسلوب سهل، وذلك عن طريق البحث عن الحل القانوني الأنسب لكل المسائل القانونية التي تعرض عليه (نزاعات) وفقا للمعلومات التي اكتسبها في أثناء دراسته، فبهذه الطريقة تترسخ تلك المعلومات النظرية في ذهنه.

إن الاستشارة بصفة عامة يمكن أن تكون شفهية وقد تكون مكتوبة كما يمكن أن تكون اختيارية، بحيث يكون المعني بالأمر مخيرا بين طلب الاستشارة من عدمها، ولا ترتب هذه الأخيرة أي أثر شكلي أو موضوعي في مسار النزاع.

كما قد تكون إلزامية، بحيث يلزم الأخذ بالرأي الاستشاري للشخص أو الهيئة طالبي الرأي الاستشاري.

إن مهمة المستشار تبين الرأي القانوني بخصوص المسألة المطروحة وما تقتضيه لذلك كتحديد النصوص القانونية التي تنطبق على هذه المسألة .

أمثلة عن طلب الاستشارة

يمكن أن تطلب الاستشارة بمناسبة وضع من الأوضاع التالية:

* طلب الاستشارة لمعرفة حكم القانون بخصوص مسألة موضع نزاع واقع أو محتمل الوقوع، فيكون هدف الاستشارة في هذه الحالة معرفة حكم القانون بما يؤدي اليه ذلك للوقوف على احتمالات صدور حكم لصالحه من عدمه.

فيسأل المستشير عن السلوك القانوني الواجب الاتباع اتجاه قضية معينة، وعن كيفية رفع الدعوى وحظوظه فيها، كما يسأل عن تدابير استئناف الحكم أو الطعن فيه وهذا هو عمل المحامي، فقد جاء في المادة 5 من القانون 07/13 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة "المحامي يقوم بتمثيل الأطراف ومساعدتهم ويتولى الدفاع عنهم، كما يقدم لهم النصائح والاستشارات القانونية ".

فالاستشارة تسمح للطالب بوضع نفسه مكان المحامي.

* قد يطلب شخص طبيعي أو معنوي الاستشارة حتى يكون على بصيرة عند تصرفه فلا يعرّض نفسه للمساءلة أو الخسارة، أو سدّا للثغرات التي يحتمل أن يستفيد منها من يتعاقد أو يتعامل معه (خاصة في مجال التعاقد أو إبرام الاتفاقيات).

* في جميع الأحوال يتطلب لإعطاء الرأي القانوني من قبل المستشار تحديد أولا المسألة موضوع الاستشارة وما تثيره من نقاط قانونية وهذا بعد سرد وقائع النزاع، ويعطي المستشير وجهة نظره

الشخصية في ضوء النصوص القانونية، والاجتهادات المتعلقة بالموضوع محل الاستشارة بصورة موجزة ومركزة، ليعتمد عليها طالب الاستشارة فيما ينوي القيام به واتخاذه من خطوات.

وهكذا فإن الاستشارة التي تعطى للطالب تتضمن فقط وقائع وسؤال، ويقوم الطالب باستخراج ومعرفة المسألة القانونية التي يدور حولها النزاع، مما يجعله مستعدا لدراسته نظريا بالرجوع إلى المعلومات النظرية المتعلقة بها، وتطبيقيا من خلال تلك المعلومات على القضية المعطاة له من خلال الاستشارة، وذلك للوصول إلى الحل السليم الذي ينتظره منه المستشير.

1- مراحل التعليق على الاستشارة القانونية

مما سبق تبين لنا أن منهجية التعليق على الاستشارة القانونية هي دراسة نظرية وتطبيقية لمسألة قانونية معينة، وهذه الدراسة تتطلب مرحلتين أساسيتين:

أ- المرحلة التحضيرية (الشكلية)

تتطلب منهجية الاستشارة كالتعليق على القرارات القضائية فهم النص فهما جيدا من خلال القراءة المركزة لمحتواه للتمكن من حصر المسائل القانونية حصرا كاملا، وهي تتضمن مجموعة من المراحل:

*** الوقائع**

هي مجموعة الأحداث القانونية والمادية التي أدى تتابعها إلى تكوين موضوع النزاع أو عناصر المسألة. مثل فصل موظف، ضرب أو جرح، ويجب صياغتها بطريقة مجردة وفقا للترتيب الزمني لتسلسل الأحداث.

ومن هنا تعتبر الوقائع ذات أهمية كبيرة إذ بدونها لا يمكن معرفة ما حدث في الوقت السابق على رفع النزاع ومساره والمعطيات المحيطة بالدعوى.

ويراعى في ذكر الوقائع ما يلي:

- صياغتها صياغة جديدة وبجمل كاملة تساعد على الاحاطة بعناصر القضية.
- يجب انتقاء ما يذكر من الوقائع، فلا يتم ذكر الوقائع القانونية التي لم تؤثر في تحريك النزاع.
- مراعاة التسلسل الزمني للأحداث.
- عدم التكرار.

*** الإجراءات**

هي المراحل الادارية والقضائية التي مر بها النزاع بحيث تكتب تواريخ رفع التظلمات والدعاوى والطعون، ويجب أن ترتب حسب حدوثها زمنيا بدقة.

*** طرح المسائل القانونية (الإشكال القانوني)**

يمكّن الاشكال القانوني الطالب من تحديد الأسئلة التي يريد الإجابة عليها في الموضوع.

تقدّم التساؤلات في منهجية الاستشارة من خلال مصطلح طرح المسائل القانونية وتستخرج هذه المسائل من عناصر والاستشارة، فالوقائع والإجراءات إن وجدت ويجب حصرها كاملة وتقدم هذه المسائل بشكل تساؤلات أي أنها لا تطرح في شكل عام بل تجزأ إلى أسئلة فرعية حتى يمكن الاجابة عنها بصورة مرتبة.

مثلا:

- ما طبيعة النزاع القائم بين ...و...؟
- ما طبيعة تصرف.....؟
- ما هي الجهة القضائية المختصة؟

ب- المرحلة التحريرية

إن الاجابة عن المسائل القانونية تعالج بواسطة فقرات بحيث تخصص لكل مسألة قانونية فقرة خاصة بها.

مثلا:

* الفقرة الأولى: فيما يخص طبيعة النزاع

- الوقائع: يجب فرز الوقائع والاقتصار على ما له علاقة بالفقرة.
- السؤال القانوني: قد يقتصر على تساؤل واحد فقط ، وقد يكون هناك أسئلة فرعية بحسب متطلبات المسألة.
- الحل القانوني: أي القاعدة القانونية أو السند القانوني المعتمد عليه في حل التساؤل، أي انصوص القانونية وهذه الاخيرة تغني عن موقف القضاء والفقه، وبالمقابل وفي حالة عدم وجود نص فيمكن الاستعانة بالاجتهاد القضائي أو آراء الفقهاء في هذا الشأن.
- حوصلة: هي تجميع للإجابات الفرعية الخاصة بالفقرات المعالجة سابقا .

مثال توضيحي:

دخل محمد إلى بلدية سطيف لاستخراج شهادة الميلاد فلاحظ طابورا من الأشخاص أمام شباك الحالة المدنية، فتوجه مباشرة إلى الموظف المسئول لطلب استفسار، عندها تدخل الحاجب وطلب منه احترام المكان المخصص فوقع شجار انتهى إلى دفه الحاجب لمحمد بخشونة مما أدى إلى اصطدامه بباب زجاجي سبب له أضرارا جسيمة.

يستشيرك محمد عن نوع الدعوى وكيفية طلب التعويض.

المسائل القانونية

- ما طبيعة تصرف الحاجب ؟ شخصي أم مرفقي
- هل الضرر الذي لحق محمد ضرر قابل للتعويض؟
- ما نوع الدعوى الملائمة؟
- ما هي الجهة القضائية المختصة؟
- على من تقع مسئولية الضرر؟

3- منهجية صياغة مذكرة استخلاصية

أولا: مفهوم المذكرة الاستخلاصية وأهميتها

إن المذكرة الاستخلاصية هي عبارة عن مجموعة وثائق تتضمن فكرة معينة أو موضوعا معينا، حيث تتكون غالبا من نص تشريعي (مجموعة من النصوص القانونية)، ونص فقهي (مقتطف من كتاب قانوني معين) ومجموعة قرارات قضائية مع دراسات خاصة بالتعليق على تلك القرارات.

فهي إذن مجموعة من الوثائق تحمل ارتباط منطقي معين، وتدور حول فكرة أو مجموعة أفكار معينة قد تكون متناغمة أو متناقضة.

على هذا الأساس تعد صياغة المذكرة الاستخلاصية من الأعمال التطبيقية المهمة والصعبة في نفس الوقت بالنسبة للطالب[72]، لأن موضوعها لا يكون معروفا بالضرورة بالنسبة له من قبل، وإنما يطلب منه فهم الموضوع أولا من خلال الوثائق المتوفرة، ثم محاولة الربط بين تلك المعلومات بطريقة منهجية، وإيجاد الحلول المناسبة وتحليل وجهات النظر والاتجاهات الفكرية الموجودة في الوثائق المقدمة.

وعلى العموم يراعى عند صياغة المذكرة الاستخلاصية ما يلي:

- تجميع العناصر المشتركة التي تتضمنها الوثائق الملحقة، مع استبعاد العناصر غير المشتركة.
- الصياغة تكون بأسلوب خاص بالطالب وبشكل مختصر، وتجنب التكرار الحرفي لما ورد في الوثائق الملحقة.
- اعتماد خطة متسلسلة تجمع العناصر المشتركة التي تتضمنها الوثائق الملحقة.
- عدم إبداء الرأي الخاص بالطالب عند تحليله وصياغته للمذكرة الاستخلاصية.

[72] عادة تكون صياغة المذكرة الاستخلاصية من بين الاختبارات الكتابية للقبول أو الولوج إلى المدرسة العليا للقضاء، وذلك من خلال مجموعة من الوثائق تثير إشكالات قانونية معينة.

- عدم وضع أفكار وآراء أو اجتهادات أو نصوص غير مذكورة في الوثائق.
- التمييز بين العناصر الأساسية والعناصر الثانوية.

ثانيا: مراحل صياغة المذكرة الاستخلاصية

تتطلب صياغة المذكرة الاستخلاصية مجموعة من الخطوات نلخصها فيما يأتي:

1- قراءة الوثائق

تتطلب هذه المرحلة من الطالب معالجة المسألة القانوني التي تتضمنها الوثائق المرفقة بطريقة منهجية دقيقة وذلك باتباع ما يلي:

- يجب على الطالب القيام بالقراءة السريعة والمنهجية في نفس الوقت، نظرا لكثرة الوثائق المرفقة التي يتألف منها الملف[73].
- يركز الطالب خلال مرحلة القراءة على فهم كل وثيقة ويحاول الاحتفاظ في ذهنه بالمعلومات التي يرى أنها أكثر ملائمة للمسألة المعروضة، وبالتوازي مع ذلك يقوم بتسجيل الأفكار العامة التي تحتويها الوثيقة في المسودة قصد تسهيل إعداد المذكرة لاحقا.
- ينصح عند وجود آراء متناقضة يجب تسجيل الملاحظات حول وجود اختلاف للآراء من أجل مناقشتها فيما بعد.

[73] في أغلب الأحيان تتضمن الصفحة الأولى قائمة الوثائق المرفقة، والتي ترتب ترتيبا خاصا (النصوص القانونية ثم الاجتهاد القضائي، وأخيرا آراء الفقه).

- عند نهاية قراءة الوثائق وتحليلها يتعين على الطالب أن يقوم بترتيبها بحيث يمكن من خلال ذلك التعرف مثلا على تطور الاجتهاد القضائي، مع مراعاة إمكانية تكامل الوثائق أو تعارضها حسب محتواها وهو ما يؤدي الى استخلاص الخطوط العريضة للمسألة المعروضة، والشروع بعد ذلك في إعداد الخطة المناسبة وتحرير المذكرة.

2- تحرير المذكرة الاستخلاصية

يعتبر تحرير المذكرة الاستخلاصية أقل تعقيدا مقارنة بالقرارات القضائية والاستشارات القانونية، ذلك أن الخطة لا تعتمد أساسا على الأفكار الشخصية للطالب وإنما تعتمد أساسا على ما تحتويه الوثائق المختلفة.

- **المقدمة:** يجب أن تكون المقدمة مختصرة وقصيرة، تتضمن التعريف بالموضوع الذي استخلصه الطالب منه الوثائق المقدمة، وتنتهي بطرح الاشكالية وبالتقسيم الذي اعتمده الطالب للإجابة على هذه الإشكالية.
- **المتن (العرض):** عادة يكون المتن محددا بعدد معين من الصفحات (ثلاث صفحات)، ويقوم فيه الطالب بتحليل الخطة المعتمدة، وينصح بمايلي:

- يمنع على الطالب تخصيص مطلب لكل وثيقة لأن هذا يتعارض تماما مع المبدأ الذي تقوم عيه المذكرة الاستخلاصية.

- عند تحريره للمذكرة الى عدم الاعتماد على النقل الحرفي للجمل وفقراتها وإنما على الأفكار الرئيسية التي تحتويها.

- يمكن للطالب الاشارة إلى الوثيقة المرجعية أثناء التحليل، كذكر رقم المادة القانونية رقم القانون وتاريخ صدوره، وأيضا رقم وتاريخ الحكم أو القرار القضائي، أو الإشارة إلى رأي فقيه معين من خلال ذكر عنوان المرجع المنسوب إليه أو المقال المنشور.

- **الخاتمة** في الخاتمة يتوصل الطالب إلى نتيجة وهي الحل القانوني للمسألة أو الإشكالية المطروحة، وتتضمن الخاتمة الاستنتاجات الأساسية للموضوع محل الدراسة.

قائمة المراجع:

- أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، المكتبة الأكاديمية، الكويت، 1977.

- جيدير ماثيو، منهجية البحث، دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه، ترجمة ملكة أبيض، وزارة الثقافة، دمشق، 2004.

- حلمي محمد الحجار، المنهجية في حل النزاعات ووضع الدراسات القانونية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010.

- رشيد شميشم، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

- عامر قنديلي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2008.

- عبد الرحمان زيدان، مناهج البحث العلمي في العلوم القانونية، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2007.

- عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث في العلوم القانونية، دار النمير للنشر، دمشق، طبعة 2004.

- عمار عباس الحسيني، منهج البحث القانوني أصول إعداد البحوث والرسائل الجامعية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012.

- غناي زكية، منهجية الأعمال الموجهة في القانون المدني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر، 2008.

- وسام حسين عياض، المنهجية في علم القانون، الطبعة الأولى، دار المواسم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2007